المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

مذكرة في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

قسم: الدراسات العسكرية و الإستراتيجية
تخصص: إدارة النزاعات الدولية

الموضوع

الصراع على المياه في المنطقة العربية

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ:**

ليلى كرفاح. **د. دلاّل أبو القاسم.**

أعضاء لجنة المناقشة:

أ/ د.مصطفى بن عبد العزيز .....رئيسا ومناقشا..... أستاذ محاضر في جامعة الجزائر3.

ب/د.دلاّل أبو القاسم.....مشرفا ومقررا.....أستاذ ب م و ع ع س.

ج/ د.ربيج علي.....عضوا مناقشا.....أستاذ ب م و ع ع س.

السّنة الجامعية:2013-2014.

شكر وتقدير

أحمد الله سبحانه وتعالى على إتمام إنجاز هذا العمل.

وأتقد م بالشكر إلى:

- ✓ أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف أبو القاسم دلاّل.
- ✓ أتقدم بخالص عبارات الامتنان والتقدير للبروفيسور مصطفى شريف الذي علّمنا معنى التواضع والحوار.
- ✓ وأتوجه بخالص عبارات التقدير والاحترام إلى الأستاذ أحمد عطاف الذي لم يبخل علينا يوما بالمساعدة.
- ✓ أتوجه بجزيل الامتنان والشكر إلى نائب مدير الوكالة الوطنية للموارد المائية لمساعدته لي في إنجاز البحث.
- ✓ كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذ محمد هناد.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى جدتي وجدي وإلى مجيد وإلى والدّي وكلّ الذين يحبونني.

ليلى

ملخص:

لقد تطرقت العديد من الدراسات إلى أنّ الموارد المائية يمكن أن يكون عاملا لاندلاع الحروب المستقبلية، خاصة في ظلّ التحدّيات البيئية التي تؤثر على كمّ ونوع المياه، بالإضافة إلى التحديات البشرية خاصة الزيادة السكانية، وتعدّ المنطقة العربية بيئة لهذا النوع من الصراعات.

ونظرا لتعقّد الظروف الجيوبولتيكية والسياسية التي تعرفها المنطقة، بالإضافة إلى مشاكل ندرة المياه والتنافس عليها، فإنّ التناقض بين مصالح وتوجهات هذه الدول من شأنه أن يتجه نحو التصعيد كخيار وارد نحو حسم النزاع، خاصة أنّ جهود التعاون تبقى حبيسة التعارض السياسي والمساومات الدولية.

لذلك أصبح الحديث عن حروب المياه في المنطقة يحتل حّيزا كبيرا في الخطابات السياسية والأمنية، نظرا لغياب إستراتيجية جادة لتحقيق التعاون الفعلي في مجال استغلال المياه المشتركة.

Résumé :

D’après plusieurs études, il s’est avéré que les ressources en eau peuvent être un facteur de guerres futures. Et cela parce qu’elles sont notamment confrontées aux challenges écologiques et les défis humanitaires qui agissent sur la quantité et la qualité des eaux.

A noter que la région arabe est un foyer de ce genre des conflits, on prenant en compte la complexité géopolitique et politique que cette région connait. Ainsi que les problèmes de la rareté et la pénurie de cette ressource, voir les sévères concurrences qui en découle, donc la divergence entre les intérêts et les orientations de ces états à tendance conduire à un crescendo comme un choix éventuel vers la résolution du conflit ; notamment du fait que les efforts de la coopération restent prisonniers des contradictions politiques et des manigances internationales.

C’est ainsi que l’on entend de plus parler des guerres de l’eau dans les discours politiques et sécuritaires qui reflète l’absence qui mènerait à la réalisation d’une coopération effective dans le champ de l’exploitation des eaux partagées.

Abstract :

Many studies emphasized the role of water resources on the future war. Especially, there are some environmental and human (increasing population), challenges effect water resources availability in quality and quantity.

Arabe region, thus, is a theatre of those conflicts, because of the geopolitics, political and condition; as well as resources problem and the competed parties to get access, then the contradiction between the interest and orientations of these states had to lead to solve the conflict, particularly with the fact the cooperation efforts remain prisoner of the political contradiction and the international plots.

This Topic would be drive towards sublimations as an option to resolve the conflict; particularly the efforts of cooperation remain trapped in the political conflicts and international bargaining.

So hear more and more about war ever water in the political and security speeches, due to the absence of a serious strategy that will lead to the realization of an affective cooperation in the area of shared water exploitation.

فهرس المحتويات:

الفهرس العام..... الصفحة

شكر وعرفان.....

إهداء.....

ملخص.....

مقدمة:.....13

تقديم الموضوع: 13

أهمية الموضوع: 14

أسباب اختيار الموضوع: 14

1/ الأسباب الذاتية: 14

2/الأسباب الموضوعية: 15

أهداف الدراسة: 15

الأدبيات السابقة:..... 15

نقد الأدبيات: 17

طرح الإشكالية:..... 17

الفرضيات: 18

متغيّرات الدراسة: 18

حدود الدراسة:..... 18

المجال المكاني: 18

المجال الزماني: 18

الإطار المنهجي: 19

الإطار النّظري 19

تقسيم الدراسة: 20

الفصل الأول: إشكالية المياه في العلاقات الدولية.....23

المبحث الأول: منطلقات الصراع على المياه. 24

1/ المنطلقات الجيوبولتيكية للصراع على المياه:..... 25

2/ المنطلقات الاجتماعية والثقافية:..... 27

3- المنطلقات السياسية:..... 28

المبحث الثاني: تفسير المقاربة البيئوية لإشكالية المياه...... 31

المبحث الثالث: إسهامات المقاربة القانونية والمقاربة الأمنية في تفسير إشكالية المياه. 39

1 – إسهامات المقاربة القانونية:..... 39

2- تفسير المقاربة الأمنية لإشكالية المياه: 44

خلاصة واستنتاجات: 48

الفصل الثاني: الصراع على المياه في المشرق العربي.....50

المبحث الأول:النزاع حول الموارد المائية في حوض النيل. 51

أولا: المكانة الجيواستراتيجية لنهر النيل. 51

ثانيا: أثر المياه على العلاقات بين دول حوض النيل. 53

ثالثا: ديناميكية النّزاع في حوض النيل. 56

المبحث الثاني: أزمة المياه في حوض الأردن. 65

أولاّ: جغرافية نهر الأردن:..... 65

ثانيا: حوض الأردن في قلب الصراع العربي الإسرائيلي: 66

ثالثا: حوض نهر الأردن في إطار مفاوضات السلام: 70

رابعا:المياه في معاهدة السلام الأردنية_الإسرائيلية: 71

خامسا: واقع الأمن المائي للأردن في إطار الصراع على مياه حوض الأردن:..... 73

المبحث الثالث: إشكالية المياه في حوضي دجلة والفرات..... 75

أولا: دراسة جغرافية لنهري الدجلة والفرات:..... 75

ثانيا: أثر متغير المياه في العلاقات بين دول حوض دجلة والفرات. 77

ثالثا:متغير المياه في العلاقات العربية التركية:..... 78

رابعا: البعد الإسرائيلي في مياه دجلة والفرات:..... 84

خامسا: مستقبل الأمن المائي العراقي والسوري بعد 2003م: 85

خلاصة الفصل: 87

الفصل الثالث: إشكالية المياه في المغرب العربي.....89

المبحث الأول: الموارد المائية في المغرب. 90

المبحث الثاني:أزمة المياه في المغرب العربي: 94

المبحث الثالث: جيوبولتيك المياه المشتركة في منطقة المغرب العربي: 98

خلاصة الفصل: 108

الفصل الرابع: انعكاسات الصراع على المياه في المنطقة العربية. 110

المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية.....111

1/ الانعكاسات الاقتصادية:.....111

2/ الانعكاسات الاجتماعية:.....116

المبحث الثاني: الانعكاسات السياسية والقانونية.....118

1/ الانعكاسات السياسية: 118

2/ الانعكاسات القانونية:.....121

المبحث الثالث: الوضع المائي في المنطقة العربية (بين التصعيد والتهدئة):.....122

خلاصة الفصل:.....**127**

خلاصة واستنتاجات: 129

اقتراحات وتوصيات:.....**131**

قائمة المراجع:.....**134**

فهرس الأشكال، الخرائط و الجداول:

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
01	موقع نهر النيل	52
02	موقع سدّ النهضة	62
03	الطبقات الجوفية في المغرب	102
04	تزايد عدد الآبار لضخ المياه الجوفية مابين 1950-2000	103

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تزايد نسبة استغلال المياه الجوفية	103

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تزايد الواردات من المواد الغذائية	114
02	كمية وقيمة الواردات الحيوانية	115

مقدمة

مقدمة:

تقديم الموضوع:

تحتل المياه أهمية كبيرة في حياة الشعوب والكائنات الحّية الأخرى، إذ أنّ وجودها يرتبط بوجود المياه؛ وينعدم بانعدامها. ولا يخفى على أحد إذا أنّ الماء هو الحياة، وقد عبر القرآن الكريم عن أهمية المياه في قوله عز وجلّ" **وجعلنا من الماء كلّ شيء حّي."**[1] وبالتالي يعتبر الحق في الحصول على المياه أهم وأكثر حيوية حتى من بعض أهم حقوق الإنسان المعترف بها من قبل المجتمع الدولي. غير أنّ المياه العذبة أصبحت موردا في ندرة متزايدة له ثمنه اقتصاديا وأهميته سياسيا، وقيمته استراتيجيا وانحطاطه وإساءة استخدامه بيئيا.

وتشكّل مصادر المياه التي تشترك فيها العديد من الدول، عاملا أساسيا في تحفيز عملية التعاون والتكامل من جانب الاستغلال المشترك لهذه الموارد المائية لتحقيق المصلحة الجماعية لهذه الوحدات السياسية، ومن جانب آخر قد تكون هذه المصادر المائية المشتركة عاملا محركا لنشوب الخلافات والنزاعات؛ خاصة أمام التحّديات البيئية الجاد ة التي تؤثر على كّم ونوع المياه، والتي تتزايد تعقيدا مع التطور الهائل في عدد السكان.

تتصاعد حدّة الصراع على المياه في هذا العصر بسبب الاستخدام المتزايد لها وسوء استغلالها من ناحية ولتحكم البلدان المسيطرة على مصادر المياه كالأنهار والروافد ومنع تدفقها إلى دول المصب بالقدر الذي تحتاجه أو الذي اعتادت الحصول عليه. يعتبر الوضع المائي في العالم حرج بسبب حدّة الخلافات حول تقسيم المياه مما أثار جدلا دوليا حيال هذه المسألة، باعتبار أنّ موضوع المياه ذو طبيعة جغرافية وسياسية واقتصادية وقانونية، مما جعل هذه المسألة تحتل حّيزا كبيرا في العلاقات الدولية بحيث يتّم تحضير اجتماعات وندوات دولية تختص بقضية المياه على المستوى العالمي.

لقد حذّر البنك الدولي من حدوث أزمة مياه عذبة في العالم، وهذه القضية تبقى إحدى الهواجس الكبرى المعلّقة والتّي قد تتطور لتكون في مقّمة المعارك، ليس بسبب احتمال بلوغها مرحلة الصدام العسكري المسلح فحسب، بل لأهميتها الاقتصادية وأبعادها السياسية.

وفي هذا الإطار العام نجد أنّ المنطقة العربية هي كذلك تعاني من أزمة مائية جادة، بحيث تتقاسم بشكل جّدي هموم قضية المياه. مع العلم أنّ مشكلة المياه في المنطقة العربية ليست وليدة اليوم بل تجد

---

[1]-القران الكريم:"سورة الأنبياء"الآية 30.

مقدّماتها في أوقات سابقة ترتبط بدرجة أولى بالأوضاع المناخية التي تتميز بقلة تساقط الأمطار، بالإضافة الى طبيعة الخريطة المائية التي تفتقر إلى مصادر مائية داخلية كافية، وما تتمتع به هي من منابع تأتي من خارج حدودها الجغرافية والسياسية(الشرق الأوسط)، مما جعلها في حالة تبعية مائية للآخرين، ومن جهة أخرى يتجه الجزء الآخر من هذه المنطقة الى استنزاف موارده المائية الجوفية نظرا لقلة المصادر المائية وارتهانه بطبيعة الظروف المناخية(المغرب العربي) وسوء الإدارة والتوزيع. وسوف نقوم في الدراسة بالتركيز على منطقة الشرق الأوسط نظرا لتعدد الأبعاد والأطراف.

أهمية الموضوع:

أهمية الموضوع تتحد في أهمية الماء في حدّ ذاته في حياة البشر، بحيث لا يمكن تصور وجود للحياة دون ماء.

ومع تضاعف الاحتياج المائي بحكم عوامل التنمية الصناعية والتكنولوجية، أصبحت المياه ذات أهمية بالغة الخطورة يمكن أن تتحول إلى عامل أساسي في إشعال الأزمات والحروب.

وهذه الدراسة هي محاولة لفهم المسألة المائية في المنطقة العربية التي لا يمكن الوصول إلى حلّها بالتركيز على المعطيات الاقتصادية والتقنية، بل الأمر يستوجب الإلمام بالفواعل السياسية والاجتماعية التي تتفاعل في صياغة الوضع المائي في المنطقة.

كما أنّ الدراسة تنطلق من حقيقة أنّ قضيّة المياه في المنطقة العربية، ليست قضيّة كمية أو ندرة فقط، وإنما هي بالدرجة مشكل توزيع ومشكل تعاون خاصة في ظل وجود إسرائيل في المنطقة التي تعمل على استغلال المياه دون مراعاة حقوق الآخرين.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد تّم اختيار الموضوع المعنون ب"**الصراع على المياه في المنطقة العربية**" بناءا على أسباب ذاتية وأخرى موضوعية تتمثل فيما يلي:

1/ الأسباب الذاتية:

ترجع للاهتمام الشخصي بالموضوع، باعتبار أنّ المياه أصبح يحتل حيّزا كبيرا في الدراسات الجيوبولتيكية، باعتباره أصبح متغيرا هاما في معادلة التعاون والنزاع (السلام/ الحرب). بالاضافة إلى الاهتمام الشخصي بالمنطقة العربية التي تتعرض إلى مجموعة من التهديدات في أمنها المائي، بحيث أنّ المياه أصبح لها دور في المعادلة الأمنية العربية.

2/الأسباب الموضوعية:

ترجع إلى محاولة معرفة أبعاد الصراع على المياه في المنطقة العربية وتحديد خلفيات هذا الصراع، ورهاناته المستقبلية، وتحديد طبيعة التهديدات للأمن في المنطقة العربية في إطار متغيّر المياه، بالإضافة إلى فهم طبيعة التفاعل بين السياسة ومورد المياه.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى فهم أسباب الصراع في المنطقة العربية بشأن المياه ّ ، وكذلك الوقوف على طرق إدارة هذا الصراع، كما تهدف إلى محاولة فهم وتحليل طبيعة مشكلة المياه وتداخل الأسباب والأطراف في المسألة المائية في المنطقة العربية.

كما تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف على أهمية الموارد المائية في إثارة النزاعات في المنطقة، وكذلك الوقوف عند الخطابات القائلة بحرب المياه في المنطقة العربية وذلك أمام محاولة اختبار مصداقيتها؛ أم أنّها موجهة للاستهلاك لأسباب تسعى إليها أطراف خارجية التي تعمل على ترويج ما يخدم مصالحها، خاصة أنّ اللّجوء إلى خيار الحرب من أجل المياه هو آخر الخيارات التي تسعى إليه الدول نظرا لنتائجه السلبية الوخيمة التي لن تخدم أحدا.

بالإضافة إلى التطرق إلى أزمة المياه في منطقة المغرب العربي التي لا تتشابه مع الوضع المائي في الشرق الأوسط الذي تتعقد وتتشابك فيه العديد من العوامل والفواعل، بحيث أنّ مسألة المياه في المغرب العربي ترتبط بطبيعة الموارد المائية خاصة المياه المشتركة وأمام نقص المياه في هذا الجزء من المنطقة العربية فإنّ الوضع يخلق جوا من التوتر والخوف بين دول المنطقة، خاصة أنّ المياه تتوجه إلى أن تلعب دورا مهما في رسم جغرافية المنطقة العربية.

الأدبيات السابقة:

نظرا لاتساع الدراسة التي تتضمن المنطقة العربية ككل فإنه تّم الاعتماد على مجموعة من الأدبيات التي تناولت موضوع المياه؛ إلاّ أنّ ما يلاحظ غياب دراسات التي تتناول مسألة المياه في المغرب العربي. يمكن التطرق إلى ذكر البعض من الأدبيات التي اعتمدت عليها الدراسة:

كتاب منذر خدام تحت عنوان **"الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات"**، حيث تناول الكاتب وبالتركيز الموارد المائية الموجودة في منطقة المشرق العربي، وكذلك تحليل قضايا المياه المشتركة بين الدول

العربية والدول الأخرى التي ترتبط بها مائيا كتركيا والتركيز أيضا على دور إسرائيل في المنطقة، منتهيا في دراسته إلى استخلاص أهم التحديات التي تواجه مستقبل الأمن العربي.

مؤلّف **"الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلام"**، للدكتور عادل محمد العضايله. ولقد تطرق إلى أهم مواطن الصراع على المياه في الشرق الأوسط مركّزا على حالة حوض الأردن؛ باعتبار أنّ الصراع عليه يعتبر متعدد الأبعاد لوجوده في قلب الصراع العربي الإسرائيلي، كما تطرق إلى تحليل البعد المائي في النظام الدولي الجديد من خلال الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في مشكلة المياه في المنطقة، بالإضافة إلى تحليل البعد المائي في المشروع الشرق الأوسطي الجديد الذي تسعى إسرائيل إلى تجسيده.

دراسة **"المياه العربية: التحدي والاستجابة"** للدكتور عبد المالك خلف التميمي. تطرق هذا الكتاب إلى دراسة مشكلة المياه في المنطقة العربية في المشرق والمغرب وتحليل الأبعاد المتداخلة في مشكلة المياه العربية والوقوف عند دور الفواعل الأجنبية في تفاقم أزمة المياه مثل إسرائيل وتركيا التي تعمل على توظيف المياه لتحقيق بعض المكاسب السياسية ولعب دور إقليمي في المنطقة، ويصل الكاتب إلى رؤية مستقبلية للوضع المائي في المنطقة العربية.

كتاب**"النظام الشرق أوسطي: وتأثيره على الأمن المائي العربي"** لعمر كامل حسن**.** حيث قام بدراسة تأثير النظام الشرق أوسطي على الأمن المائي العربي والوقوف على السياسة المائية الإسرائيلية التي تسعى إلى تحقيق طموحاتها المائية عن طريق استغلال المياه العربية.

كتاب **" موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي: من منظور مستقبلي"** لحسام شحادة. الذي تطرق إلى الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية بشكل عام والمياه الفلسطينية بشكل خاص، حيث قام بذكر كل المشاريع الإسرائيلية للاستحواذ على مياه المنطقة في إطار سياستها المائية التي تشكّل أحد أهم عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية.

كتاب**"إسرائيل في النيل"** (للدكتورة زبيدة عطا) بحيث تناولت تحركات إسرائيل في المنطقة النيلية لتحقيق أطماعها في السيطرة على مياه حوض النيل والضغط على كل من سودان ومصر من خلال تهديد أمنهما المائي.

مؤلف" **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية"** لمايكل كلير الذي تطرق إلى أهمية الموارد في الترتيبات الأمنية العالمية، ولقد أوضح في كتابه أنّ المياه تشكل محورا أساسيا في المشهد الصراعي العالمي في القرن الواحد والعشرين.

كتاب « Mohamed El Battiui » المعنون**« la gestion de l’eau au Moyen-Orient ».** الذي تطرق إلى دراسة ثلاث حالات رئيسية للصراع على المياه في المنطقة النيل الأردن، دجلة والفرات وكيفية إدارة مسألة المياه المشتركة، ولقد توصل إلى أنّ الحرب على المياه لن يكون لها محل من الإعراب في المنطقة.

كتاب « **la guerre de l’eau aura –t-lieu ?** » ل (Nguyen Tien Duc)بحيث ينطلق من فكرة الحرب على المياه هل ستحدث هذه الحرب أم لا، بحيث قام بتحليل بعض الحالات، كحالة النيل، دجلة والفرات ونهر الأردن، بحيث توصل في الأخير إلى ضرورة تحرك المجتمع الدولي إلى إيجاد صيغة نهائية حول تقاسم الموارد المائية خاصة أمام حالة الندرة التي تواجه هذا المورد وذلك لتفادي استعمال القوة المسلحة.

نقد الأدبيات:

تناولت أغلب هذه الدراسات موضوع المياه من زاوية أمنية تقتصر على التدخل الأجنبي الذي يتمثل في التدخل الإسرائيلي، كما غاب عن هذه الدراسات تناول قضية المياه في منطقة المغرب العربي، بحيث أنّ هذه الدراسة ألقت الضوء على الوضع المائي في هذه المنطقة، كما تحاول هذه الدراسة تناول آخر المعلومات المستجدة في قضايا المياه المتجددة، وهذه الدراسات السابقة قد توقفت عند حد معين من المعلومات بحيث لم تواكب حركة تدفق المعلومات حول هذا الموضوع.

تحاول هذه الدراسة أن تضع حلولا سياسية واقتصادية لقضية المياه والصراع حولها والخروج بتوصيات علمية.

طرح الإشكالية:

انطلاقا من الدراسات العلمية المتخصصة التي تشير إلى أنّ الحروب المستقبلية ستكون حروب على المياه، أمام الضغوط البيئية وانحسار المدد المائي؛ وهذا الضغط الناتج من قلّة الماء يزيد من حدّة التنافس عليه، وهذه التحدّيات المتعلقة بالمياه في القرن الحادي والعشرون يمكن أن تكون سببا في إشعال فتيل الحروب والنّزاعات المسلحة، وأمام كون المياه عنصرا سياسيا في تحديد المسار الأمني للدول بأبعاده المختلفة، وعليه فإنّه واستنادا إلى هذه الدراسات التي تشير إلى أنّ أخطر صراع يمكن أن يشهده العالم في القرن الحالي هو الصراع على المياه، وأنّ المنطقة العربية(الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) هي الأكثر تعرضا للخطر والمرشحة للدخول في صراع حول المياه، لذلك نجد أنّ عامل المياه أصبح حاضرا في

الأبعاد الإستراتيجية وأهداف القوى السياسية؛ لذلك فإنّ الواقع المائي يتطلب دراسة علمية وأكاديمية خاصة مع ظهور بوادر هذا الصراع في أجزاء كثيرة من هذه المنطقة (النيل، حوضي دجلة والفرات، وحوض الأردن) لذلك تتمحور إشكالية الدراسة فيما يلي:

هل تؤدي ندرة المياه والمنافسة على موارد المياه في المنطقة العربية إلى نشوب حروب وصراعات أم إلى تحقيق السلم والتعاون؟

كما تطرح الدراسة مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ماهي طبيعة الصراع حول الموارد المائية؟
- هل تعتبر الخلافات السياسية عامل تغذية للصراع على المياه؟
- هل يساهم اختلال ميزان القوى في تحقيق السلم وضبط المسألة المائية أم إلى تصعيدها؟
- ماهي انعكاسات الصراع على المياه على أمن المنطقة؟

الفرضيات:

وباعتبا ر الدراسة تبحث في كون المياه عامل حرب أو سلم فإنّه تّم الاعتماد على مجموعة من الفرضيات:

- عدم تكافؤ توزيع المياه زيادة إلى اختلال الّنظام البيئي يعدّ السبب الرئيسي في تفعيل الصراع.
- كلّما تداخلت مصادر المياه مع حدود الدول ازدادت النزاعات بين هذه الدول.
- التعاون الإقليمي يوظف الإمكانيات لضبط المسألة المائية.
- إدارة المسألة المائية يتطلب حلّ الخلافات السياسية.

متغيرات الدراسة:

الموارد المائية متغير مستقل، حدوث الصراع كمتغّير تابع، أما المتغّيرات الوسيطة فتتمثل في: النظام البيئي، التطّور السكاني، الفراغ القانوني، التفاعلات الإقليمية، القوى الدولية ومصالحها.

حدود الدراسة:

المجال المكاني: تهتم بدراسة المنطقة العربية (الشرق الأوسط، والمغرب العربي).

المجال الزماني: نظرا لاتساع نطاق الدراسة وكذلك طبيعة موضوع الدراسة الذي يعتبر موضوع ذو أبعاد تاريخية وسياسية واقتصادية... لا يمكن تحديد الفترة الزمنية، كما أنّ الصراع على المياه دائم ومتلازم ومتجدد بسبب الحاجة للمياه.

الإطار المنهجي:

- المنهج التاريخي: إنّ المنهج التاريخي يمدّ الباحث جانبا تفسيريا تحليليا في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها، أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات، كما أنّ المنهج التاريخي يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي يتحكّم في ميلاد الظواهر أو اندثارها، ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك.[2] نستعين في دراستنا هذه بهذه الزاوية التي يقّمها لنا المنهج التاريخي لدراسة معضلة المياه في المنطقة العربية وذلك باستثمار المعلومات والحقائق المتوفرة، وذلك بالرجوع إلى مختلف الاتفاقيات الدولية التي نظّمت استخدام توزيع المياه بين الدول والأحداث التي عرفتها المنطقة والتي تتعلق بقضية المياه، كما أنّ الدراسة تفترض مجموعة من الفروض بشأن الظاهرة موضوع البحث وبشأن التطورات التي لحقتها، وكذلك من خلال افتراض وجود أسباب وخلفيات التي واكبت هذه الظاهرة موضوع الدراسة.

المنهج الوصفي التحليلي: يستخدم المنهج الوصفي في دراسة الأوضاع الراهنة من حيث خصائصها، أشكالها، وعلاقاتها، والعوامل المؤثرة في ذلك كما أنّ المنهج الوصفي يشمل في كثير من الأحيان على عمليات تنبؤ لمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها الباحث،[3] لذلك فإنّ هذا المنهج يساعد الدراسة على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة الصراع على المياه بطريقة كمية ونوعية، في فترة زمنية معينة أو عدّة فترات زمنية تعرضت لها الدراسة، من أجل التعرف على الظاهرة من حيث المضمون والطبيعة، وكذلك يساعد الدراسة على الوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره.

-المنهج المقارن: إنّ أول ما يتبادر إلى أذهاننا عند الحديث عن المنهج المقارن هو البحث عن العناصر المسؤولة عن التشابه أو الاختلاف، لكنه من جانب آخر يسعى إلى تحقيق التفسير العلمي عبر كشفه للعلاقات بين المتغيّرات كما يستخدم في مستوى التصنيف وهذا استعانت الدراسة بهذا المنهج نظرا لأنّه يتضمن مستوى من التفسير والوصف كما اعتمدت الدراسة على هذا المنهج في بعض الجوانب من خلال عقد مقارنات ضمنية بين مواضع الصراع حول الموارد في المنطقة العربية.

الإطار النّظري: لقد اعتمدت الدراسة على:

---

[2]- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**:(د،ط)، الجزائر 1997، ص61.

[3]- مصطفى عليان ربحي و عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق**: ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2000،ص42.

اقتراب الواقعية: انطلاقا من أنّ هذا الاقتراب يرى في الدولة فاعل عقلاني، أناني يسعى إلى تعظيم المكاسب والأرباح، وهذه الرغبة تتصادم مع رغبة الدول الآخر، مما يخلق حالة صراع.

الاقتراب الجيوبولتيكي: من خلال محاولة تفسير العلاقة بتأثير المعطيات الجغرافية المشتركة في السلوك السياسي للدول وخياراتها نحو السلم أو الحرب، كما أنّ التحليل الجيوبولتيكي يدرس عامل الموارد الطبيعية وأهميتها في توسع الدول ونموها، بالإضافة إلى دورها في تفعيل الحرب أو السلم.

المقاربة القانونية: التي تسهم في تفسير مختلف الاتفاقيات القانونية التي تسعى إلى حلّ إشكالية المياه.

مقاربة الأمن التعاوني: الأمن التعاوني هو نشاط تمارسه الدول بالتعاون فيما بينها في خفض احتمالات الحرب، أو التقليل من الأضرار التي تسببها الحرب فيما لو وقعت، وهذا المقترب يغني التحليل من خلال دراسة سلوك الدول ونشاطاتها التي تمارسها بالتعاون فيما بينها لخفض احتمالات الحرب.

مقترب الصراع على الموارد: باعتبار أنّ الصراع على الموارد حربا يتم خوضها للسيطرة أو الاحتفاظ بالسيطرة على الموارد النادرة، وباعتبار أنّ المياه مورد حيوي وأمام زيادة عدد سكان العالم الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على هذا المورد مما قد يودي إلى نشوب حروب ونزاعات.

نظرية المباريات: من خلال تقييم موضوع المياه وتصنيفه إما في اللّعبة الصفرية أم غير الصفرية مما يوضح سلوك الدول بالاتجاه إما إلى الحرب أو التعاون، وكذلك تساعد الدراسة من خلال تقييم أرباح الدول من خلال هذه السلوكيات(التعاون أو الصراع).

تقسيم الدراسة:

لقد تّم دراسة الموضوع ضمن أربع فصول كما يلي:

الفصل الأول: المعنون ب **إشكالية المياه في العلاقات الدولية،** من خلال رصد منطلقات الصراع على المياه، وإبراز أهم المقاربات الفكرية التي تفسر هذه الإشكالية، وهذا يعتبر الإطار العام لمشكلة المياه في العالم تدرجا إلى المنطقة العربية التي تعاني هي كذلك من هذه المشكلة.

أما الفصل الثاني: المعنون ب **الصراع على المياه في الشرق الأوسط** ويعتبر هذا جزئية من الإطار العام لإشكالية المياه في العلاقات الدولية والمنطقة العربية، حيث تّم التطرق إلى دراسة ثلاث حالات رئيسية في هذه المنطقة نظرا لتعقيداتها (النيل، حوض الأردن، وحوضي دجلة والفرات).

أما الفصل الثالث**: إشكالية المياه في المغرب العربي،** وذلك في توضيح الخريطة المائية في المنطقة، وطبيعة الأزمة التي تعاني منها المنطقة، وجيوبولتيك استغلال الموارد المائية المشتركة والمتاحة.

أما الفصل الرابع: المعنون **بانعكاسات الصراع على المياه في المنطقة العربية،** من خلال استخلاص مجمل الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية التي تؤول إليها مشكلة المياه في المنطقة وكذلك الوقوف عند مستقبل الأمن المائي في الدول العربية.

الفصل الأول

إشكالية المياه في العلاقات الدولية

الفصل الأول: إشكالية المياه في العلاقات الدولية.

تمهيد:

لقد برز اتجاهان رئيسيان حول العلاقة بين المياه والصراع، لأّنه على المدى الطويل كانت الحروب والّنزاعات حول الموارد باختلافها؛ وبما أّن المياه مورد مهم أصبح بذلك دافعا للصراع المستقبلي. نجد هنا في هذا الاتجاه "**نظرية الأمن المائي**" التي ترى أّن المياه هو موضوع قوة وباعتبار أّنه يواجه حالة ندرة لأسباب عديدة أهمها البيئية كما سنرى فيما بعد، سيصبح بذلك عامل نزاع بسبب السعي المستمر للحصول على مصادر المياه.

أما الاتجاه الثاني فإّنه يقّر عدم جّدية الربط بين أزمة المياه والنزاعات لأّن الحديث عن أزمة المياه والّنزاعات أمر مبالغ فيه، بل إّن المياه تعتبر عامل تعاون بين الأطراف التي تشترك فيها، ونجد في هذا الصدد "**النظرية البنائية**" التي ترى أّن فكرة حروب المياه هي غير افتراضية أساسا باعتبار أّن هناك مصلحة في التعاون، ويستندون في موقفهم إلى أمثلة تاريخية أين تّم تجاوز الخلافات السياسية عندما تحولت المياه إلى رهان.

لكن لا يمكن إنكار أّن المياه توجد في قلب معظم الصراعات التي عرفها العالم، فالّنزاع على الماء هو على غرار الّنزاعات الأخرى يأخذ شكلا اجتماعيا، سياسيا واقتصاديا فهو يعبر عن تصادم المصالح في النهاية؛ وبالتالي لابد من توضيح منطلقات هذا الصراع؛ وأهم التفسيرات لإشكالية المياه.

المبحث الأول: منطلقات الصراع على المياه.

لقد ازدادت أهمية المياه وخصوصا منذ بداية منتصف القرن العشرين، فالصراع الذي حدث على المياه في الماضي كان بين قبيلة وأخرى، جماعة أو أخرى، لكن طبيعة هذا الصراع قد ارتقت من المستوى الشخصي القبلي إلى المستوى الدولي، بحيث باتت مصادر المياه نقطة تجاذب بين مختلف الدول وخلقت وضعا أطلقت عليه تسمية"حرب المياه".[4] لذلك أصبحت المياه سلعة إستراتيجية رئيسية تؤثر على اقتصاد الشعوب بل على وجودها، ولذلك احتلت المياه طبقا لأهميتها الأولوية في سلم مصالح معظم الدول، الذي تزامن ذلك مع تطور مناحي الحياة.

نجد أنّ هناك مجموعة من المحللين يرون أنّ المياه ما هي إلاّ عامل نزاع ونجد في هذا الصدد **معهد دراسات التنمية، البيئة والأمن*** والذي يترأسه **"بيتر غليك"**** ، بحيث يستحضر مجموع الّنزاعات التي حصلت منذ 3000 سنة أي قبل الميلاد، وهذه القائمة مستحدثة إلى تاريخ جويلية 2010م أين وقعت مظاهرات عنيفة في الهند بسبب قطع المياه، وبهذا نجد أنّ المعهد قام بتصنيف من ست فئات يمكن إدراج هذه النزاعات وفقا لطبيعتها تتمثل أساسا:[5]

1/ إرادة مراقبة الموارد المائية.

2/ إرادة جعل المياه سلاح عسكري.

3/ المياه كسلاح سياسي بمعنى استعماله لتحقيق أغراض سياسية.

4/ الإرهاب.

5/المياه كهدف عسكري.

6/المياه كهدف للتنمية أي من خلال طريقة استغلال المياه في نسق التنمية السوسيواقتصادية.

ونجد أنّ "**أنابيل اودريت**"[6] يقترح تصنيف للنزاعات بحيث يرى أنّ هناك نزاعات:

- ✓ تكون على التوزيع المطلق للموارد وذلك لاحتياجات الري المتزايدة؛

---

[4]-Collins Robert.D, **the water of the Nile- Hydropolitics and the jonglei canal 1900-1991**, clarendo press .Oxford, 1990.

[5]- M.Lionnel**, la géopolitique de l'eau**, rapport d'information des affaires étrangères, les travaux d'une mission d'information constitué le 5/ octobre 2010,p 66.

*pour plus d'information consulter le site suivant **:http ://world water.org/conflict.html.**

** Peter Gleick

[6]-Annabelle Houdret, **la goutte d'eau qui fait déborder... la pénurie d'eau : donnée naturelle ou question sociale ?** Géo carrefour, numéro de vol 80/4, 2005.

- ✓ نزاعات ترتبط بالتوزيع النسبي للموارد والتي تخصّ الاستعمالات الأخرى غير الاستهلاك الزراعي؛
- ✓ بالإضافة الى النّزاعات التي ترتبط بتلوث المياه؛
- ✓ والنّزاعات التي ترتبط بالموارد العابرة للحدود.

لذلك ماهي أهم منطلقات الصراع على المياه؟

تعتبر المياه مادة حيوية لكل كائن في كل مكان وزمان، لذلك تتزايد الحاجة إليها ويزداد الوعي بأهميتها، ولم تعد المنطلقات الجغرافية التي تتعلق بالمناطق الجافة والتغّير المناخي الوحيدة التي تدفع بالصراع على المياه؛ بل إنّ المسألة تتعدى هذا الإطار نحو أبعاد أخرى كالأبعاد الإستراتيجية و الجيواستراتيجية.

1/ المنطلقات الجيوبولتيكية للصراع على المياه:

لقد جاء في القاموس الفرنسي la Rousse أنّ ما يقصد بالجيوبولتيك، هو دراسة العلاقات الموجودة بين الدول وسياستها والمعطيات التي تحدد هذه العلاقات. ويعني الجيوبوليتيك رسم السياسة القومية طبقا للحقائق الجغرافية.[7]

إنّ الدولة المعاصرة ملزمة بشكل أو بآخر بتنسيق واستعمال ثرواتها الطبيعية وقواها السياسية الاقتصادية، الاجتماعية والعسكرية ضمن مخطط منظّم هادف إلى تحقيق المصلحة القومية. وبهذا المعنى فإنّ الثروة المائية هي إحدى أهم الشرايين في جسم الدولة وبالتالي هي جزء جوهري من مصلحتها القومية.[8]

وباعتبار أنّ مصلحة الدولة متغّيرة وفقا لعوامل التاريخ والجغرافيا، فهي تتأثر بمجموع الأفكار السياسية السائدة والتي يعتنقها القادة السياسيين، ونجد أنّ هذه الفكرة تتجسد في نظرية المجال المّوحد التي تعود إلى العالم الجغرافي "**جونز**" ويمكن أن تعّرف هذه النظرية بنظرية الحلقات أو المراحل بمعنى أن تكون الدولة حسب هذه النظرية نتيجة سلسلة من مراحل مترابطة تبدأ بفكرة في ذهن أو أذهان بعض الساسة والمفكرين ثم تتطور الفكرة إلى قرار سياسي تتمخض عنه حركة أو تنظيم أو منظمة أو جماعة تقوم بالتأثير على توجهات مجموعات من السكان داخل منطقة معينة.[9]

---

[7]- محمد أزهر السماك، **الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق**: ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص38.

[8]- بيان العساف، **انعكاسات الأمن المائي على الأمن القومي العربي: دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ،2005.

[9]- محمد عبد المجيد عامر، **الجغرافيا السياسية والدولية**، دار المعارف الجماعية، الاسكندرية،1993،ص 69.

باعتبار أنّ مصلحة الدولة هي غير ثابتة، و باعتبار أن العامل الجغرافي كان دوما حاضرا في صناعة الأحداث السياسية والتاريخية، بحيث أصبح الحديث عن العلاقة التي تربط السياسة والجغرافيا حاضرة في الفلسفات المعاصرة والتي لم تكتفي بتحديد العلاقة بينهما بل ذهبت أبعد من ذلك من خلال توظيف الجغرافيا في صناعة القرار السياسي؛ نجد في هذا الصدد راتزل، وإنّ الحديث عن هذا الأخير لا يعني بالضرورة الحديث عن نظرية في العلاقات الدولية بل عن "**القوانين السبعة للدولة**" التي تحكم حركة هذا الكيان السياسي، وترتبط هذه النظرية بما يعرف بالمجال الحيوي بحيث يرى راتزل أنّ حدود الدولة هي حدود غير ثابتة وإنّما هي حدود متحركة، وبذلك فهي تنمو على حساب ما حوله، حيث يتوسع مجالها الجغرافي، وبالتالي تزيد الدولة من حجم مواردها وذلك لضمان أمنها.

وانطلاقا من فكرة المجال الحيوي فإنّ الدولة تسعى إلى تحقيق مصلحتها القومية على حساب مصالح الدول الأخرى، لذلك فإنّ مصلحة الدولة قد تتخطى ما تملكه من الثروات والقدرات الذاتية بل تسعى إلى السيطرة على موارد الدول الأخرى ولو كان ذلك باستعمال القوة، من خلال ضّم والسيطرة على الأراضي والموارد التي تعود للدول الأخرى.

ونظرية المجال الحيوي تعتبر أكثر النظريات التي وجدت تطبيقا واسعا؛ ولها ارتباط مباشر بموضوع المياه، ذلك أنّ القانون الخامس من قوانين راتزل السبعة المتعلقة بنمو الدولة خارج حدودها السياسية يشير إلى أنّ الأنهار والسواحل والأقاليم الغنية بالموارد الطبيعية على اختلاف أنواعها هي الأبعاد الجيوسياسية للمشاكل التي تعترض الدول ومنها على سبيل المثال مشكلة المياه في الشرق الأوسط.[10]

كما أنّ الدولة التي تتحكم في المنافذ البحرية تحظى بفرصة التحكم في التجارة العالمية، وهذا ما يفسر سعي الدول إلى الوصول إلى السيطرة على البحار، لتحقيق **القدرة البحرية** التي تتمثل في جميع السفن التجارية وتسهيلاتها البحرية كالموانئ البحرية ومنشأتها الأخرى.[11] وهذا ما أدى بتطور الملاحة البحرية، ولقد سعت العديد من الامبراطويات والدول إلى التوسع خارج نطاقها الإقليمي فنجد مثالا على ذلك استيلاء الولايات المتحدة الأمريكية على جزيرة بورتريكو عام 1898.

كانت المياه دوما ترتبط بالقّوة التي تترجم في أشكال عديدة كالثقافة والعادات، بحيث نجد أن "**كارل ويتفوجيل Karl Wittfogel** " الذي أوجد مصطلح المجتمعات المائية وهنا يعرض نظرية تطور المجتمعات التي تأسست على الخوف والذي يجبر الناس على قبول إرادة الأقوى من الناحية التقنية في استعمال الأنهار والتحكم في المياه. كما يظهر لنا توجه كل من الولايات الأمريكية والإتحاد السوفياتي إلى

---

[10]- محمد محمود إبراهيم الديب، **الجغرافيا السياسية**_، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1973، صص390-396.

[11]- محمد أزهر السماك،_مرجع سابق الذكر، ص324.

تبني مشاريع مائية للتحكم في مصادر المياه، وهذا ما جعل الولايات المتحدّة مخزنا عالميا للقمح.[12] ومن هنا يظهر لنا أنّ الدولة التي تتحكم في مصادر المياه يعطي لها قدرة التحكم، وهذه القدرة تتدعم بالخبرة التقنية والإمكانيات المادية قد تكون ذاتية أو خارجية. ويبدأ التوتر في حالة ما إذا حاولت أي دولة منافسة تقليص هذا التحكم الذي تتمتع به تلك الدولة للمصادر المائية من خلال إقامة المشاريع المائية ومن هنا يظهر بوضوح مصطلح **الهيمنة المائية** التي تظهر رغبة الدول في السيطرة على كبر قدر ممكن من الموارد المائية والتحكم فيها**.** إذا المياه ثروة إستراتيجية لها أهمية جيوبوليتكية يستطيع من يمتلكها أن يؤثر بالوسط المحيط وأن يوسع دائرة نفوذه وهذا أصبح إدراك ثابت لدى الدول.

2/ المنطلقات الاجتماعية والثقافية:

المياه ليس مثل باقي الموارد الأخرى، لأنّ له اتجاهات اجتماعية وثقافية، فالقيمة الرمزية للمياه أو النهر مثلا يلعب دورا محددا في سياسة تقاسم المياه. فبعض الأنهار هي أنهار مقدسة مثل نهر الكانج، وهناك انهار تتمازج مع تاريخ الدول مثل نهر النيل بالنسبة لمصر، فمحاولة المساس بها هو ضرب لأسس الوجود لأي دولة أو أي مجتمع ولو بطريقة غير مباشرة. بالنسبة لبعض الثقافات وبعض الديانات المياه هي مورد مشترك وبالتأكيد هي مورد مجاني، وبالتالي يجب الأخذ بمثل هذه الاعتبارات لأنّها تحمل خصائص نزاعية فيما يتعلق بموضوع المياه.[13] لذلك غالبا ما كانت المياه مصدرا للنزاعات الداخلية في كثير من البلدان، وأسباب ذلك ترجع مثلا إلى النقص والتوزيع، والتكلفة، والمؤثرات الاجتماعية المختلفة، والهجرات الداخلية نحو المناطق الأقل تضررا..الخ وحدوث احتجاجات بسبب توجه الحكومات إلى إنشاء أسواق وبنوك الماء وإلغاء التوفير المجاني،[14] والذي يشكل أولى التوجهات إلى اعتبار المياه سلعة لها قيمة نقدية والذي يعتبر في الأصل حق طبيعي لكل إنسان.

ومن جهة أخرى نجد أنّ بعض الدول تبني شعورها القومي على التحكم في المياه أو تملّك الأرض، ونجد في هذا الصدد مثال إسرائيل، بحيث أنّ إسرائيل تفسر توجهاتها المائية من خلال السعي لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في بيئة عدائية، ويبدو هذا واضحا من خلال العقيدة الإسرائيلية التي تبنى على الدافع الزراعي المائي بمعنى أنّ ذهنية الإنسان اليهودي هي ذهنية تقوم على هذا المنطلق.

---

[12]- M.Lionnel**, la géopolitique de l'eau**, Op.cit., p67.

[13] -IBID,p 72.

[14]- زلميس.م دومينيجيز كورتينا، **الماء مورد حيوي، ومصدر للنزاعات في مطلع الألفية الجديدة(الصراع على المياه: الإرث المشترك للإنسانية)**: ترجمة سعد الطويل، مركز البحوث العربية والإفريقية،2002، ص85.

بالإضافة إلى ذلك فإنّ المياه تعتبر كعامل لتوحيد الإقليم وتحقيق المراقبة الاجتماعية، فالقدرة على تحقيق ضمان الشعوب الوصول إلى المياه الكافية يعتبر شرط لتحقيق التطور الاقتصادي،[15] فتركيا عندما اتجهت إلى استغلال مياه دجلة والفرات من خلال إنجاز مشاريع مائية لتوليد الطاقة الكهربائية وبناء السدود لتخزين المياه لتطوير الزراعة، وذلك من أجل تحقيق التنمية في منطقة جنوب شرق الأناضول وبذلك تحقيق إدماج الأكراد في الدولة التركية والتخلي عن مطالبهم بالانفصال، إلاّ أنّ هذه السياسة المائية التركية أثارت استفزاز العراق التي قامت بتهديد تركيا بضرب منشآتها المائية على رأسها سد أتاتورك. والنظر في حقيقة النّزاعات يصل إلى أنّ هذه الأخيرة هي آلية للتغيير الاجتماعي أو للتعبير عن المشاكل البنيوية التي يعرفها المجتمع، وإذا حاولنا أن نربط فكرة تحويل النّزاعات يمكن أن نصل إلى أنّه يمكن القول أنّ النزاع على المياه يأخذ شكلا اجتماعيا في إطار ديناميكية أو حركية راغبة في التغيير ؛ تعود للعديد من الأسباب كالتوزيع غير العادل، وبذلك يمكن اعتبار أنّ النّزاعات المائية ما هي إلاّ ظاهرة اجتماعية ، تتحدّد بجزء أكبر في الطبيعة البنيوية للكيانات الاجتماعية.

3- المنطلقات السياسية:

إنّ التحكّم في مصادر المياه، يمنح للدول عامل قوة لممارسة الضغوطات السياسية، بحيث يتم توظيف المياه لتحقيق أهداف سياسية كتوجيه دول المنبع تهديدات لدول المصب بقطع المياه كما فعلت تركيا حين قامت بتوظيف مسألة المياه ضد سوريا والعراق لحل مشكلة الأكراد.

وبالمقابل من ذلك قد تتحول المياه إلى عامل لتحقيق الانتقام، وذلك عندما تتوجه الدول إلى ضرب المنشآت المائية للدولة الأخرى كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في حربها مع الفيتنام حيث استهدفت ضرب السدود وتدميرها في فترة ما بين 1966م 1973.[16] من أجل جلب الثورة وإجبارها على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. كذلك تعرض المنشآت المائية العراقية خلال حربي الخليج الأولى والثانية للتدمير ، حيث أنّ فكرة المياه عرضت كسلاح ضد العراق من قبل الباحث الأمريكي **بيتر شوايرز.**

كما أنّ الصراع على المياه تعود مبرراته إلى أنّ حدود موارد المياه الطبيعية، السطحية والجوفية لا تتطابق مع الحدود السياسية مما يؤدي إلى تحفيز عنصري التنافس والنّزاع، بحيث أنّ استنزاف المياه على جانب الحدود من قبل دولة من الدول التي تشترك موردا مائيا يمكن أن يؤدي إلى إحداث تأثير خطير في إمدادات المياه للدول الأخرى التي تشترك نفس المورد.

---

[15] -IBID, p72.

[16] - M.Lionnel**,** Op.Cit,p 73.

إنّ ترسيم الحدود من طرف الاستعمار وإقامة كيانات سياسية بعد الحرب العالمية الأولى، جعلت من النهر الواحد يمرّ بأكثر من دولة واحدة مثل نهر الأردن، دجلة والفرات والنيل، بحيث أنّ مسالك هذه الأنهار واتجاهات مجاري روافدها أضيفت إلى المشكلات الأخرى التي تعاني منها العلاقات الدولية في المنطقة.[17]

كما أنّ العلاقة الكائنة بين الموارد المائية والنّزاعات الإقليمية والدولية، والطريقة التي يمكن أن تفضي بها التوترات بسبب استخدام الماء والسيطرة عليه إلى انفجارات عنيفة، وذلك عندما تختلط فيها الخصومات التاريخية بين الأطراف، بمعنى أنّ التناقضات والتباينات التاريخية بين الدول التي تتقاسم جغرافيا بعض الموارد الرئيسية، حتى أنّه في كثير من الحالات يعني مكسب أحد هذه الدول إجحافا بالنسبة للدول الأخرى، ويشكل عنصرا من شأنه أن يؤدي إلى تفجرات.[18] وأبرز مثال على ذلك أنّ الصراع على المياه في الشرق الأوسط يندرج في تاريخ طويل من التفاعل والنّزاعات، وبالتالي يتبين بوضوح تداخل ملف المياه بالمسائل السياسية.

بالإضافة إلى كل هذا يجب التذكير بأنّ هناك مجموعة من المنطلقات الأساسية التي تلعب دورا مهما في تفعيل الصراع على المياه أهمها المنطلقات الأمنية، بحيث تستند إلى تبريرات تحقيق الأمن القومي كما ترتبط هذه المنطلقات الأمنية بأخرى ذات طابع اقتصادي من خلال تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق التطور السوسيواقتصادي كما سيتم تناوله فيما بعد. لذلك أصبح التحدي الإستراتيجي للدول هو كيف تحصل هذه الدول على حقوقها وحصصها من المياه بحسب حاجتها، وأمام تحديات تنامي الزيادة السكانية والحاجة إلى توفير الغذاء ومتطلبات الزراعة والريّ والصناعة والعمران، فإنّ ذلك أدى ببعض الدول التي لديها الإمكانيات والقوة للسيطرة على مصادر المياه ثّم استخدامها كسلاح سياسي.[19]

لذلك نجد أنّ هناك علاقة وثيقة للمياه بالإستراتيجية الأمنية للدول وبالتالي فإنّ التحكم في موارد المياه أصبح غنيمة إستراتيجية وأداة مساومة وسلاحا سياسيا ذا تأثير قوي على توازن القوى، فعلى سبيل المثال نجد أن إسرائيل تربط بين مسألة المياه دوما والأمن القومي الإسرائيلي بحيث تعتبر أنّ المياه تمثل قضية وجود لا يمكن التلاعب بها بأي شكل من الأشكال، لذلك تقيم علاقاتها الإقليمية على مبدأ التوازن بين الاعتماد على المياه وبين الأمن كعلاقة حيوية، فالمياه من هذا المنظور من المسائل الإستراتيجية التي

---

[17]- عبد العزيز بوكفة، **واقع المشهد المائي ومؤثراته الجيوسياسية والأمنية على الصراع العربي الإسرائيلي**، المدرسة الوطنية العليا الحربية، الجزائر، 2011،ص3.

[18]- أميكان نشماني، **هياج عصبي بسبب الماء في الشرق الأوسط**، دراسات أمنية وسياسية: رقم 32، 1997.

[19]- عبد العزيز بوكفة، نفس المرجع، ص6 .

يشكل فيها أي مكسب لأحد الأطراف خسارة الطرف الآخر، لا سيما حيث يتنافس على منابع المياه أكثر من طرف، وفي هذا الاتجاه تضع اسرائيل خط أحمر لمسألة المياه وتعتبر أي تهديد لأمنها المائي يؤدي الى استنفار الجيش.[20] ومن ناحية أخرى التي تتضمن البعد الجيو- إستراتيجي، أصبح الحديث عن الاحتياطي المائي لضمان المستقبل بعدما كان الحديث عن الاحتياطي في النفط والغاز مثلا، باعتبارها طاقات ناضبة، الأمر الذي يختلف عند الحديث عن المياه باعتباره طاقة متجددة في الأصل؟ وبما أنّ الجيواستراتيجية هي التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية من ناحية استخدامها في تحليل أو فهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصفة الدولية، كما تبحث في المركز الاستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية آخذة بعين الاعتبار العوامل الجغرافية العشرة: الموقع، الحجم، الشكل، الاتصال بالبحر، الحدود، العلاقة بالمحيط، الطبوغرافيا المناخ، الموارد والسكان.[21] وباعتبار المياه موردا هاما فقد دخل في إدراكات الدول الجيواستراتيجية.

[20]- عصام كمال خليفة، **أزمة المياه وقضية السلام في الشرق الأوسط**، مجلة الحياة: بيروت، 1994، ص18.

[21]- ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**: ط1، بيروت، دار النهضة العربية، 2008، ص242-243.

المبحث الثاني: تفسير المقاربة البيئوية لإشكالية المياه.

شهد مطلع التسعينات مجموعة من التطورات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما ظهرت إلى الساحة الدولية مجموعة من المجالات التي احتلت أهمية كبرى على الساحة العالمية لعلّ أهمها ما يتعلق بالبيئة والموضوعات المرتبطة بها. حيث تطرقت النقاشات الدولية إلى المفاهيم التي تتناول العلاقة بين التنمية الاقتصادية والبيئة والتأثير المتبادل بينهما.

ولقد أصبحت البيئة إحدى الانشغالات الكبرى التي تطرحها الدول حيث ازداد الحديث عن الأمن البيئي والسعي إلى تحقيقه، ولقد احتل الماء في إطار هذا الانشغال العالمي بالبيئة والتنمية موقعا هاما في الجدل.

بالإضافة إلى كون المياه إشكالية قانونية؛ والذي يرجع لغياب اتفاق دولي على مرجعية قانونية لتنظيم تقاسم المياه بين الدول، الذي أصبح يرتبط بالأجندة الأمنية للدولة التي تسعى لتحقيق مكاسب كبيرة من الموارد المائية لضمان وجودها وبقائها، فإنّ الصراع على المياه لا يتوقف عند هذه الحدود بل له مؤثراته وأسبابه الطبيعية التي تجعل من هذا المورد في حالة ندرة وتناقص.

واستنادا إلى أهمية الماء وإلى خاصيته النزاعية، تسود فكرة أنّ نقص هذا المورد يمثل واحدة من أهم مشاكل البشرية في الألفية الجديدة، بشدّة في الأوساط السياسية والأكاديمية المختلفة، فالتوقعات مقلقة جدا، لأنّ ندرة الماء يمكن أن تؤدي إلى أزمة غذائية جسيمة، إذ أنّ الإنتاج الزراعي بأجمعه متوقف على هذا المورد.[22] ويشير تقرير معهد موارد العالم لعامي 1998 و1999 عن الثروات المائية الذي تّم إعداده بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدّة للبيئة أنّ نقص المياه سيكون أكبر المشاكل التي يواجهها القرن الواحد والعشرون.

وكما ذكرنا سابقا أنّ لمشكلة نقص المياه مؤثراتها الطبيعية التي تتمثل أساسا كما يلي:

التغّير المناخي: والذي يشكل تهديدا جديدا وحقيقيا على الصعد البيئية والاقتصادية والسياسية والأمنية، بالخصوص في المنطقة العربية. وتحدد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغّير المناخ هذا التغّير على أّنه أي تغّير قد يطرأ على المناخ مع مرور الزمن بسبب تغّيرية طبيعية كان أم نتيجة لأنواع من النشاط البشري؛ بحيث تزايد بدرجة كبيرة منذ انطلاق الثورة الصناعية تركز أكسيد الكربون في الغلاف الجوي وهو من أهم غازات الدفيئة، وهذا ما ساهم في تنامي مفعول الدفيئة الذي بات يعرف ب" الاحترار المناخي"، تبلغ نسبة تركز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي في وقتنا الراهن 370 جزءا في

[22]- زلميس. م دومينيجيز كورتينا، مرجع سابق، ص 65.

المليون.[23] ولهذا تعتبر مشكلة تغّير المناخ من أخطر المشكلات البيئية العالمية التي تحتاج إلى وقفة أكثر من جادة من الفاعلين الدوليين للحدّ من تفاقمها، وقد أصبحت من أهم قضايا التي تشغل بال العلماء والمفكرين وحتى بدرجة ليست بأقل صانعي السياسات في مختلف أنحاء المعمورة.

حيث أنّ تغّير المناخ العالمي سيزيد من تعقيد معادلة عرض الماء، لما كانت غازات الدفيئة تتراكم في الغلاف الجوي، فإنّ متوسط درجة حرارة العالم سيرتفع، وأنماط هطول المطر ستتبدل في أجزاء كثيرة من العالم. يمكن أن يؤدي ذلك إلى مستويات أعلى من المطر في بعض المناطق ومستويات أدنى في مناطق أخرى. لا يستطيع العلماء حتى الآن أن يحددوا بالضبط كيف ستتأثر مناطق بمفردها، لكن يعتقد أنّ كثيرا من المناطق الداخلية الدافئة مثل شمال شرق إفريقيا (التي يمر عبرها نهر النيل) وجنوب غرب آسيا(التي يجري عبرها نهرا دجلة والفرات) ستقل إمداداتها من الماء.[24]

وبدأ التفكير في دور رائد للأمم المتحّدة إزاء الأخطار البيئية المتزايدة وفق ما نصّ عليه ميثاق الأمم المتحّدة بشكل ضمني، فلقد كان للجمعية العامة فضل السبق في لفت انتباه العالم إلى طبيعة الأخطار التي تهدد بيئة الإنسان عندما قررت في عام 1967م عقد مؤتمر الأمم المتحّدة للبيئة الإنسانية. ولقد عقد المؤتمر الأول للبيئة في ستوكهولم في الخامس من يونيو عام 1972م الذي اعتبرته الأمم المتحّدة" يوم البيئة العالمي" احتفاء بهذا المؤتمر.[25]

وقد نتساءل عن حقيقة العلاقة بين تغّير المناخ والصراع على المياه، وعلينا أن نؤكد أنّ العلاقة وطيدة والتأثيرات كبيرة وعلينا أن نبّين ذلك عمليا وعلميا استنادا للأبحاث والتقارير الصادرة عن الهيئات العالمية المتخصصة في هذا المجال.

ولقد أكدت التقارير الصادرة في العام 2007 عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغّير المناخ بأنّ الاحترار العالمي هو حقيقة لا شك فيها وأنّ مناخ الأرض في تزايد مستمر في نسبة الحرارة والمدى الكامل للارتفاع الحراري المتوقع هو مابين 1.1 درجة مئوية و6.4 درجات بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين.[26]

---

[23] - بلقيس عثمان العشا، **تقرير التنمية الإنسانية العربية رسم خارطة تهديدات تغير المناخ وتأثيرات التنمية الإنسانية في البلدان العربية**، ص10 ، من الموقع http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdrps/paper02-ar.pdf في 2013/10/26 على الساعة 10:30.

[24] - Gleick**, the world's water**, 1998-1999, pp, 137.53.

[25] - أحمد دسوقي محمد إسماعيل، **نمط الإدارة الدولية لقضايا البيئة وقضية تغيير المناخ، (مجلة السياسة الدولية):** عدد 145 ، 2001 ، ص214.

[26] - بلقيس عثمان العشا، مرجع سابق، ص10.

بالفعل إنّ تغيّر المناخ قد بات بالفعل تحدّيا عالميا على مدى القرن 21م، فمثلا المنطقة العربية شهدت ارتفاعا ملحوظا في درجات الحرارة، وهذا ما يجعل العديد يقولون بأنّ هذه المنطقة مقبلة على مواجهة مشكلة ندرة المياه الناتجة بالأساس من تغّير المناخ.

فالدورة الهيدرولوجية ترتبط مباشرة بالتغّيرات المناخية الحاصلة، فارتفاع درجات الحرارة يؤدي إلى ارتفاع منسوب البحار بسبب ذوبان الجليد مما يهدد المناطق الساحلية والجزر الصغيرة.[27] إنّ هذا الارتفاع في درجات الحرارة سيؤدي إلى انخفاض نسبة الأمطار وبالتالي الى تزايد ظاهرة الجفاف.

ولتغّير المناخ أبعاد اقتصادية اجتماعية وسياسية وبيئية لها تأثيرات وتداعيات متعددة على مختلف الأصعدة والمستويات، وبحسب تقرير التنمية البشرية للعام 2008/2007 الصادر عن برنامج الأمم المتحدّة الإنمائي والمعنون"مكافحة تغّير المناخ؛ التضامن البشري في عالم منقسم" عدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على سبيل المثال من بين المناطق الأكثر شحّا بالماء في العالم. وتشير التقديرات الحديثة للموارد المائية في المنطقة إلى أنّ مجموع مخزون المياه إضافة إلى أنّ أية نسبة مئوية من الانخفاض في كميات الأمطار سوف تعني في هذه الحال أربعة أضعافها من النقص في المياه المتوافر للاستهلاك.[28] وتتنبأ الدراسات المستقبلية بمزيد من النقص في كميات الأمطار وهذا ما يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد المائية. وبحسب مجموعة من الباحثين فإنّ ارتفاعا في درجة الحرارة بنسبة 5 درجات مئوية سوف يتسبب بانحسار الغطاء الثلجي من 170000كلم^2 إلى 33000 كلم^2 في مرتفعات المستجمعات المائية لنهري دجلة والفرات، وهذا الانحسار بدوره سوف يتسبب بانخفاض منسوب دفق المياه وتصريفها في النهرين، ولقد أوضح الباحث الأردني عبد اللّه والعمري في عام 2008 أنّ ارتفاعا بنسبة درجتين إلى أربع درجات مئوية في الأردن سوف يتسبب بانخفاض منسوب دفق النهر وتصريفه إلى 40%.[29]

كما ينتج عن ارتفاع درجات الحرارة إلى تبخر منسوب المياه الموجود على سطح الكرة الأرضية، مع العلم أنّ المياه العذبة الموجود في كوكب الأرض يعادل ما نسبته 2% من مياه جوفية وأخرى موجودة على شكل أقطاب جليدية، وبالإجمال تمثل نسبة المياه التي من السهل استعمالها ما يقارب 0.5%.

---

[27] -G.I.E.C, **le changement climatique et l'eau**: Genève, 2008.

[28] - بلقيس عثمان العشا، مرجع سابق، ص19.

[29] - نفس المرجع، ص 20.

ويظهر لنا جليا تأثير تغّير المناخ في نقص كميات تهاطل الأمطار التي تؤدي إلى انخفاض دفق الأنهار والجداول مما يؤدي الى تبطّؤ عملية تجدّد مخزون المياه الجوفية الذي ينتج عنه تعّرض العديد من المناطق في العالم إلى مواسم طويلة من القحط والجفاف.

ولا يمكن دراسة تأثيرات تغّير المناخ بالنسبة للموارد المائية في العالم دون ربطها بمجموعة عوامل على حدّ من الأهمية مثل النّمو السكاني المتزايد والتطور الصناعي، والامتداد المدني والطلب المتزايد على مياه الريّ، بحيث أنّ مجموع هذه العوامل يشكل مزيدا من الضغوط على الموارد المائية.

وتبّين العديد من الدراسات القلق المتزايد حول إمكان الحصول على المياه، خصوصا أين يتشارك بلدان أو أكثر بعض مصادر المياه؛ حيث تشير العديد من الدراسات أن نهر النيل على سبيل المثال هذا المورد الذي تشترك فيه شعوب 11 دولة يشهد انخفاض إلى ما نسبته 40% بحلول عام 2050؛ وهذا يعود بالأساس إلى تقلبات نسبة هطول الأمطار على المرتفعات الأثيوبية.

إنّ القلق بشأن الحصول على المياه ليس راجع فقط للكمية وإنما للنوعية أيضا، بحيث أصبح تلوث المياه إحدى المشاكل الجسيمة التي تواجه العالم ككل بالنظر إلى تبعاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئّية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي.

بحيث نجد الأمر التنفيذي الذي جاء به اجتماع wallonوالذي عقّد بغرض حماية المياه السطحية ضدّ التلوث يتضمن في الفقرة 12 من المادة 2 تعريفا للتلوث علّى"أّنه رمي المواد أو فضلات الإنسان في الأوساط المائية مباشرة أو بشكل غير مباشر، مما ينتج انعكاسات يكون لها تهديدات على صحة الإنسان وأضرار تمسّ الموارد الحيوية والّنظام الإيكولوجي المائي وتمس باللّوائح الّتظامية وتعيق كل استغلال مشروع للمياه".[30]

أّما الأمر التنفيذي الخاص بحماية واستغلال المياه الجوفية والمياه الصالحة للشرب والذي صدر في 30 أفريل 1990 فيعّرف تلوث المياه في الفقرة 4، المادة 01 على أّنه رمي المواد وفضلات الإنسان في مياه الجوفية والمياه السطحية العادية والمجاري الاصطناعية والتي تنعكس على الصحة الإنسانّية وعلى عملية التزّود بالمياه مما يؤدي بالضرر على الموارد الحيوية والنظام الإيكولوجي وكل ما يعيق أي استعمال مشروع للمياه.[31]

---

[30] -Abdessamed Dris, **l'eau matière stratégique et enjeu de sécurité au 21 eme siècle**, mémoire pour l'obtention de DEA de relations internationales, université 10, p 13.

[31] -IBID.

ويشدد تقرير برنامج الأمم المتحدّة في عام 1998 على مشاكل التلوث التي تلحق الضرر بالعالم كلّه وخاصة في الدول النامية وذلك عندما ترمى المنتجات الكيماوية والمعادن السامة على الماء الصالح للشرب.[32] وتلّوث المياه يؤثر في نوعية المياه لدرجة لا يمكن استعمالها ولا استهلاكها في الاستعمالات العادية ولا حتى في النشاط الزراعي والصناعي، نظرا لما ينتج عنه من إشكالات صحية.[33] وهنا ظهر الاهتمام بمفهوم "**الأمن البيئي**" الذي عرف تحرّكا إلى ما هو أبعد من العلاقة السببية المسلّم بها بين الضغط البيئي والصراع العنيف إلى فكرة أوسع وهي"**الأمن البشري**" مفهوم أكثر شمولا يركّز على المجموعات المعقّدة من العلاقات بين البيئة والمجتمع.[34]

إنّ البيئة هي قضية أمنية لأسباب بسيطة تتعلق بالوجود، فالناس يحتاجون إلى الغذاء والماء وغير ذلك من الموارد كي يستمروا في العيش، ويمثّل التلوث واستنفاد هذه الموارد تهديدا مباشرا للحياة. وهناك سبب آخر لاعتبار البيئة قضية أمنية، وهو أنّ الضرر الذي يصيب البيئة قد يسهم في نشوب صراعات عنيفة، كما أنّ نقص الموارد الطبيعية يمكن أن يؤدي إلى "**صراعات على الموارد**". حيث تتصارع الجماعات أو الدول للسيطرة على الموارد النادرة، كالماء مثلا. وقد يسبب التدهور البيئي صراعا داخل الدول نفسها، لأنّ الضرر الذي يصيب البيئة الطبيعية يجبر الشعوب على الانتقال من الأرياف إلى المدن، مسببا نزوحا اجتماعيا ينتهي به المطاف إلى العنف.[35]

وفي إطار فكرة أنّ نقص المياه وندرتها، عمل الباحثين على توضيح مفهوم "**الصراعات المستحثة بيئيا**" بحيث أنّ هذا النوع من الصراع لا ينشأ خطّيا ولا يرتكز على اتصال أحادي السببية، بل ينشأ من مجموعة مركبة من الاتصالات السببية، بحيث أنّ التغيرات البيئية وازدياد ندرة الموارد الطبيعية، تلعب دورا في ظهور الصراعات، فالتوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية مع وجود نطاق واسع لتلّوث البيئة يتحول لأن يصبح مسألة إقليمية ودولية تؤدي بشكل غير مباشر إلى نشوب صراعات.[36] خاصة في المناطق التي تعاني عدم استقرار سياسي وتوترا، بحيث يزيد مشكلة ندرة المياه تفاقما وكذلك داخل البلد المعني من جهة وبينه وبين البلدان التي تشاركه الموارد المائية والجغرافيا والحدود السياسية، مما يؤدي

---

[32] - زلميس.م دومينيجيز كورتينا، مرجع سابق الذكر، ص69.

[33] Janine&Samuel Assouline,**géopolitique de l'eau, nature et enjeux,**2eme édition,studyrama perspectives, p 59.

[34] - **أزمة المياه العالمية: التحول من الصراع إلى التعاون،(مجلة السياسة الدولية)** في2005/11/1.في الموقع www.ssiassa.org.eg تاريخ الزيارة 2013/10/26 على الساعة 11:25.

[35] -Paul Robinson, **Dictionnary of International Security**, first published in 2008, p105.

[36] - **أزمة المياه العالمية: التحول من الصراع إلى التعاون**، مرجع سابق.

إلى صعوبة احترام ترتيبات الشراكة والعدالة في توزيع الموارد المائية بين البلدان وتقاسمها. فمن شأن الضغوط البيئية وخصوصا انحسار المدد المائي إلاّ أن تزيد العداوات تفاقما، كما أنّ الضغط الناتج من ندرة الماء وقلّته يجعل من التنافس على الحصول عليه أشدّ حدّة في كل القطاعات والمواقع الجغرافية، كما يزيد من عبء الضغط على المياه الجوفية التي يتم استخراجها حتى في الوقت الراهن وفي معظم المناطق بنسبة تتجاوز التجدّد المحتمل في مكامن المياه الجوفية.[37]

إذا هذه التحدّيات التي تواجهها المنظومة البيئّية، تؤثر على نظام الأمطار والرياح نتيجة لزيادة سرعة التبخر مما يؤدي لجفاف التربة وسيؤثر هذا بالطبع على الدول التي تعتمد على الأمطار في الزراعة ومياه الشرب، بحيث تشير بعض الدراسات الحديثة أنّ بحلول 2080 ستشهد المنطقة العربية مثلا انخفاضا في الناتج الزراعي بنسبة 21%، مع ذروة في الانخفاض تبلغ 40% تقريبا في بلدان كالجزائر والمغرب.

وهنا نجد أنّ الاجتماع السابع لاتفاقية "**رامسار**" الذي انعقد بين العاشر والثامن عشر من شهر يونيو 1999 بكوستاريكا والذي شارك فيه 1500 ممثل جاؤوا من 114دولة، وقد تمت في غضون هذا الاجتماع مناقشة مشكلة ندرة الماء في العالم والأزمة الغذائية المحتملة التي تنتج عنها. لقد أعلنت منظمة الأرصاد الجوية العالمية أنّ 20% من سكان العالم سيعانون من ندرة الماء بحلول 2025. كما سيرتفع عدد السكان الذين يعيشون في مناطق فقيرة جدا من حيث الماء إلى 900 مليون في عام 2025 كذلك.[38]

وابتداء من الثمانينات، بدأ الحديث عن ضرورة إيجاد إطار نظري متكامل بين التنمية والبيئة، ولقد ظهر في هذا الإطار ما يصطلح عليه التنمية البيئية. ولقد كانت البداية مع العديد من التقارير والمؤتمرات الدولية مثل تقرير برونتلاند"مصيرنا المشترك" عام 1987م ووثيقة "رعاية الأرض" عام 1991م وأجندة مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992م.[39] وقد فتحت هذه المبادرات أفقا جديدا وهو أنّه توجد علاقة عميقة بين حياة السكان والبيئة. ويشغل الماء في هذا السياق موقعا متميزا، كما برهن على ذلك مؤتمر "دبلن" في 1991، حيث نوقشت قضية المياه العذبة كمورد محدود ومعرض للأخطار ولا غنى عنه للحياة وللتنمية

---

[37] - بلقيس عثمان العشا، مرجع سابق الذكر.

[38] - زلميس.م دومينيجيز كورتينا، مرجع سابق الذكر، ص73.

[39] - نفس المرجع ، ص65.

والبيئة، وكذلك أساليب الاقتصاد في الماء خاصة في القطاعات التي تستهلكه بكثرة كالقطاعات الزراعية والصناعية،[40] ومن هنا ظهر ما يعرف بترشيد الماء.

كما تناول مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992م في فصله الثامن عشر على ضرورة "حماية موارد الماء العذب والمحافظة على نوعيتها" ولتحقيق هذا الهدف ينبغي أن يتجه التحرّك نحو المجالات التالية: التقييم المناسب والإدارة المتكاملة للموارد المائية، وجود الموارد المائية، حماية مصادر الماء وحماية نوعيتها، وحماية النظم البيئية المائية، توفير الماء الصالح للشرب وتنقيته، الماء والتنمية الحضرية المستدامة، الماء والإنتاج والتنمية الريفية المستدامة، تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية.[41]

لقد أدركت الأمم المتحدّة، بالإضافة إلى ذلك المزيد عن مشكلة المياه، بحيث أعلنت أن الفترة الممتدة من 1981م إلى 1990م هي العقد العالمي للماء الصالح للشرب ولنظافة البيئة. ولهذا تأسس برنامج "ماء صالح للشرب لعام 2000" لأجل توافر الماء والصرف الصحي.

وفي نفس السياق تغيّر المناخ وتأثيراته على الموارد المائية جاء بروتوكول كيوتو ليتضمن التزامات محددة تحقيقا للمبادئ العامة التي طالبت بها اتفاقية الأمم المتحدّة الإطارية بشأن تغير المناخ. إذ عبّرت هذه الاتفاقية عن القلق المتزايد عن تركيزات غازات الدفيئة بدرجة كبيرة في الغلاف الجوي. وما سيسفر عنه ذلك بصفة عامة من احترار إضافي لسطح الأرض والغلاف الجوي. ولعلّ أبرز ما نصّ عليه بروتوكول كيوتو ضرورة تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة، ويعتبر هذا البروتوكول خطوة على طريق طويل في مجال حماية وإصلاح مشكلة المناخ، بحيث يمثل الأساس للسياسة العالمية لمواجهة مشكلة المناخ خلال هذا القرن.[42]

ولّن تطرقنا لبعض الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية فهذا يقع ضمن كبر حجم تأثير المسألة البيئية في العلاقات الدولية وإلى حقيقة خطورة التدهور البيئي على نضوب الموارد الموجودة في الكوكب، خاصة على المياه التي لا حياة بدونها. وأنّ هذه الأمور أصبحت مسلّمات تستند إلى اعتبارات علمية وأبحاث أكاديمية متخصصة في هذا المجال، تقوم عليها مجموعة من الجهات كمنظمة الأرصاد العالمي، ومجموعة الخبراء الدوليين بشأن تغّير المناخ (**G.I.E.C**) وانعكاساته على المنظومة المائية. لدرجة أنّ

---

[40]- **la sécurité de l'eau :Bilan préliminaire des progrès accomplis en matière de politiques depuis Rio,** publié par(WWAP),2001 sur le site :
http://www.unesco.org/water/wwap/water_security_fr.pdf, 4/11/213,à12 :45.

[41]- IBID.

[42]- نيرمين السعدني، **برتوكول كيوتو وأزمة تغير المناخ ، (مجلة السياسة الدولية)**، العدد 145 ، 2001 ، ص206-207-208.

الكثير يجزم أنّ الحروب المستقبلية هي حروب المياه، بحيث أنّ المياه هي أكبر تحدّي سيواجه الأمن العالمي.

فكيف إذا الأمر بالنسبة للمنطقة العربية التي تتعرض للصدمات المتعلقة بالمناخ من الجفاف والقحط الذي يؤثر على مواردها المائية مع العلم أنّ ما يقارب 66% من مجموع الموارد المائية هي مياه مشتركة تتأثر هي بحدّ ذاتها لانعكاسات تغيّر المناخ والتلوث الذي يؤثر على كمية ونوعية المياه. وما يزيد من حدّة المشاكل البيئية هو أنانية الدول في الأخذ في عين الاعتبار توصيات وقرارات المؤتمرات والاتفاقيات الدولية في شأن حماية البيئة وبالتالي حماية الموارد الطبيعية.

ويتضح أنّ إشكالية المياه لها مؤثراتها واعتباراتها الطبيعية تسبب بمجموعة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية كالهجرة والمجاعات وعدم الاستقرار السياسي، وغالبا ما تكون ندرة المياه في حدّ ذاته نتيجة لكل هذه المشكلات.

ويمكن تلخيص ما سبق تناوله من خلال هذا المخطط:

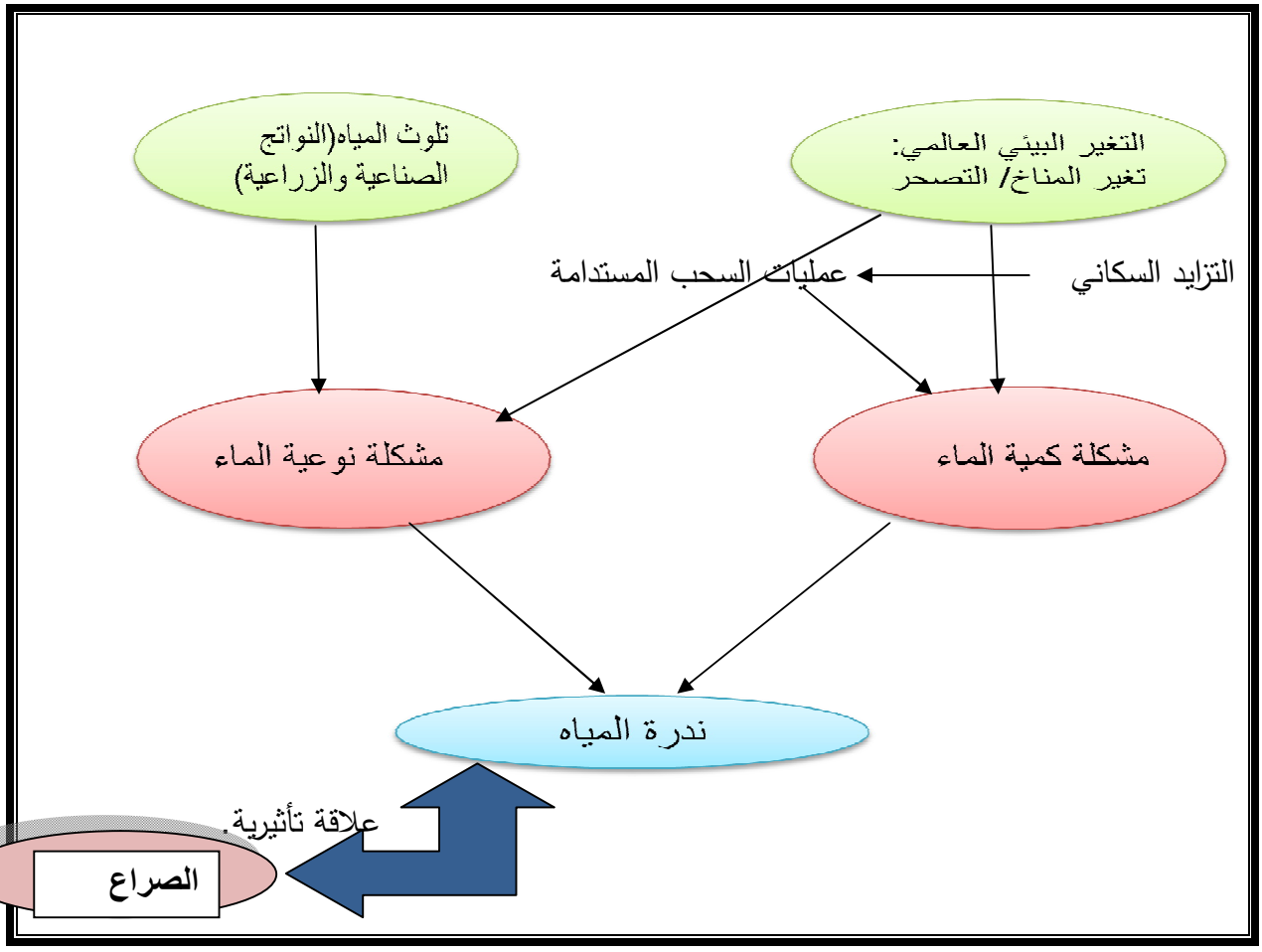

من إعداد الباحثة والدارسة.

المبحث الثالث: إسهامات المقاربة القانونية والمقاربة الأمنية في تفسير إشكالية المياه.

1 – إسهامات المقاربة القانونية:

مع ظهور الدولة القومية بانعقاد مؤتمر ويستفاليا سنة 1648م، تميزت هذه الوحدة السياسية بكونها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، مما جعلها تتميز بالعقلانية والأنانية في بيئة دولية تتفاعل فيها العديد من الوحدات السياسية، بحيث تسعى كل من هذه الأخيرة إلى تحقيق مصالحها من أجل ضمان البقاء أين أصبح متغّير القوة معيارا للحفاظ على الوجود، إلاّ أنّ هذه القوة لا تتحقق إلاّ عن طريق مجموعة من الدعائم المادية والبشرية التي تعمل الدولة على تأمينها. وتعتبر المياه موردا طبيعيا جيوبوليتيكيا مهما لبقاء الدول؛ فهو يرتبط بالعديد من المسائل الأخرى فقد أصبح أكثر المسائل إثارة للجدل والاختلاف. هذا ما جعل المياه مسألة قانونية توجب إطارا قانونيا يختص باستخدام وإدارة المياه الدولية والمبادئ الأساسية التي تّوضح حقوق وواجبات الدول المختلفة المنتفعة به، وذلك لمحاولة تفادي النزاعات بين الدول التي تتشارك المجاري المائية.

منذ سنة 1814 عقدت الدول حوالي 300 اتفاقية تعنى بمسائل أخرى غير الملاحة منها إدارة المياه، ومشاريع مصانع إنتاج الطاقة الكهرومائية... وأكثر من 286 اتفاقية حاليا هي حّيز التنفيذ، لا تعنى إلاّ ب 61 من أصل 263 مجرى مائي دولي*،[43] وأغلب هذه الاتفاقيات ذات طابع ثنائي.

وطبقا لأحكام هذه المعاهدات تّم تنظيم استغلال الأنهار المشتركة بين هذه الدول تنظيما منصفا ومعقولا، وقد ركزت هذه المعاهدات على المبادئ والأحكام العامة من أحكام تفصيلية خاصة بظروف كل نهر.[44]

وبداية يجب التفرقة قانونا بين النهر الوطني والنهر الدولي، "**فالنهر الوطني**" هو النهر الذي يقع بأكمله من منبعه إلى مصبه وكافة روافده داخل حدود دولة واحدة، وتكون سيطرة الدولة على النهر سيطرة تامة.[45] ويخضع النهر لاختصاصها المطلق.

---

[43] - Mohamed El Battiui**, la gestion de l'au au moyen- orient**, paris,2011,p40.

* عدد الأحواض المشتركة ارتفع مع تفكك الاتحاد السوفياتي وفيدرالية يوغسلافيا.

[44] - زكريا السباهي، **المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية**، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1994 ، ص41.

[45] - حامد سلطان، **القانون الدولي العام**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978، ص516.

أما" **النهر الدولي**" فهو النهر الذي يمر بإقليم دولتين أو أكثر. أو النهر الذي يكّون الحدود بين دولتين أو أكثر وذلك وفقا لتعريف معاهدة "فيينا" عام 1815.[46] لكن اتجه القانون الدولي إلى تبّني تعريف آخر كما سنرى فيما بعد.

وعموما تعدّ أحكام القانون الدولي بشأن استعمال نظم المياه الدولية وآلية الانتفاع بها حديثة نسبيا. وهناك من ينكر وجود قواعد قانونية دولية عامة تحكم الأنهار الدولية خارج المعاهدات الثنائية وهذا التوّجه تدافع عليه مجموعة من الدول انطلاقا من مصالحها.[47]

وبصفة عامة يساهم العرف الدولي باستنباط مجموع من المبادئ العامة التي تسمح بالاستغلال المشترك للموارد المائي، وتتمثل أساسا في[48]:

- ضرورة التعاون والتفاوض مع الحرص على الوصول إلى اتفاق؛

- التحريم على دول المجرى المائي القيام بمشاريع من شأنها إلحاق الضرر بالدول الأخرى المشاطئة؛

- الاستعمال العادل للموارد المشتركة بما فيها المياه الجوفية؛

- قواعد حسن الجوار وحسن النية؛

إنّ القانون الدولي للمجاري المائية مرّ بالعديد من المراحل ابتداء من عقيدة هارمون 1895م، من خلال مبدأ السيادة المطلقة، ومن ثّم اتفاقية هلسنكي لعام 1966م، التي اعترفت بحقوق كل الدول المشاطئة من خلال مبدأ الانتفاع المنصف، وأخيرا اتفاقية الأمم المتحّدة لاستخدام المجاري المائية لأغراض أخرى غير الملاحة في إطار الأمم المتحدة التي تصرّ على ضرورة التعاون والتسوية السلمّية لجميع الخلافات.

1 -عقيدة هارمون 1895م: سميت بعقيدة هارمون استنادا الى القاضي الأمريكي "**جود سون هارمون**"، حيث أن هذه العقيدة ترتكز على مبدأ "**السيادة المطلقة**" للدولة في استغلال الموارد المائية، بحيث ترفض بأي شكل من الأشكال التدخل في شؤونها الداخلية بحيث أن هذه العقيدة تستند عليها تبريرات مجموعة من الدول كأثيوبيا وتركيا، وفي المقابل من ذلك ترفض مجموعة من الدول هي الأخرى الاعتراف بمبدأ السيادة المطلقة في استغلال المياه الدولية ونجد كل من سوريا والعراق التي تؤكدان على مبدأ الحق التاريخي بالإضافة الى مصر التي تضيف مبدأ التكامل الإقليمي.

---

[46]- عز الّدين فوده، **محاضرات في القانون الدولي**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ،1976، ص22.

[47]- فؤاد نهرا، **مسألة المياه في الوطن العربي وآثارها الاقتصادية والجيوسياسية**، مجلة المعلومات القومي، سوريا1997، ص66.

[48] -Christine. A Iskandar Boctor, **la coopération multilatérale et le question de l'eau au bassin du Nil,** mémoire pour l'obtention du DEA de relations internationales, institut d'études politiques de Paris, 2002, p31.

ويعود هذا الرفض انطلاقا من مجموع المبادئ تتمثل أساسا فيما يلي:[49]

- أّنه من الناحية السياسية قد تؤدي الى حدوث اضطرابات في طبيعة العلاقات بين الدول المشاطئة للنهر الدولي.

- كما أنّ هذه العقيدة تنفي بأي شكل من الأشكال مبدأ العدالة في استغلال الموارد المائية المشتركة كونها تتعارض مع فكرة السيادة المطلقة.

هذه العقيدة تجسّد فكرة الاستغلال الكامل للموارد المائية وهذا ما يؤدي الى تعارض رغبة دول المنبع ورغبة دول المصب.

2- اتفاقية هلسنكي 1966: يجب أن نشير أنّ فقهاء القانون الدولي رفضوا فكرة أن يخضع المجرى المائي للنهر الدولي لتحكّم دولة معينة من الدول المشاطئة. لذلك حاولت رابطة القانون الدولي في مؤتمرها الثاني والخمسين في هلسنكي(فلندا) 1966م وضع مجموعة من القواعد والمبادئ التي تنظّم استخدام وإدارة مياه الأنهار الدولية وتسوية الخلافات وإيجاد الحلول، حيث عرفت المجرى الدولي على **"أنّه مجرى مائي تقع أجزاؤه في دول مختلفة"**، كما قامت بإيجاد مفهوم جديد هو "**حوض التصريف الدولي**" ولقد عرّفته أّنه "منطقة جغرافية تمتد بين دولتين أو أكثر ويحدد النّظام الهيدروغرافي مجال تغذيتها بما في ذلك المياه السطحية والجوفية التي تصب في مجمع مشترك"[50] وتتمثل هذه القواعد عموما فيما يلي[51]:

1- التوزيع العادل بين الدول المشاطئة بمعنى التوزيع الذي يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل وهي:

أ- طبوغرافية الحوض؛

ب- الظروف المناخية الخاصة بالحوض؛

ج- سوابق استخدام حوض النهر لغاية الاستخدامات الحالية؛

د- الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول الحوض؛

و- مدى توافر موارد مائية بديلة؛

هـ- تفادي التبذير غير الضروري وكل ما يمكن أن يلحق الضرر بالدول المشاطئة الأخرى.

---

[49] -IBID,p 37.

[50]-International law Association**, Report of fifty second conference**, Helsinki, 1966, London, 1967, p484.

[51]- Christine. A Iskandar Boctor, Op.cit. p31.

2- التعاون من أجل تنمية الموارد المائية للنهر والاستخدام المشترك.

3- احترام الحقوق المكتسبة للدول على أساس حاجة كل دولة.

4- عدم إلحاق الضرر بالدول المشاطئة سواء من حيث المساس في كمية المياه أو نوعيتها.

5- التعويض الكافي في حالة وقوع الضرر.

توضح هذه الاتفاقية المبادئ الأساسية التي يستوجب على الدول المشاطئة احترامها ألاّ وهي التوزيع والاستخدام العادل للمياه، بحيث تتضمن المعايير التي تحكم عملية الانتفاع المشترك والقسمة العادلة للأنهار المشتركة. كما أكدت هذه الاتفاقية على أنّ سيادة الدول على أجزاء النهر الموجود بإقليمها لم تعد سيادة مطلقة كما قالت عقيدة هارمون.

3- اتفاقية الأمم المتحدّة 1997.

وفي المقابل من ذلك نجد اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجاري المائية للأغراض غير الملاحية لسنة 1997م. بحيث أوصت الجمعية العامة لجنة القانون الدولي القيام بدراسة قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية بغية تطويره تدريجيا وتدوينه، وتم اعتماده في 21 مارس 1997م من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدّة اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، وهي أول اتفاقية تعقد في إطار الأمم المتحدّة لتنظيم استخدامات الأنهار الدولية في الأغراض غير الملاحية.[52]

وتعدّ هذه الاتفاقية التي تغطي المياه العذبة المشتركة وتنطبق بشكل عالمي، وتعتبر إطارا لمجموعة من المبادئ والقواعد التي يمكن أن تطبق وتعدل لتلائم السمات المميزة للمجاري المائية الدولية المعنية.[53]

تضم هذه الاتفاقية 37 مادة في سبعة أبواب، وفي المادة 2 تعرّف هذه الاتفاقية مصطلح "**المجرى المائي**" تعريفا عاما بوصفه" شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التي تشكل، بحكم علاقتها الطبيعية بعضها ببعض، كلاّ واحدا وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة." وبعد ذلك يعرف المصطلح" **مجرى مائي دولي**" بأنّه " **أي مجرى مائي تقع أجزاؤه في دول مختلفة.**"[54]

---

[52]- بيان العساف، مرجع سابق الذكر،ص178.

[53]- ستيفن سي ماكفري، **اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية**، على الموقع:.www.un.irg/law/avl .31/05/2013

[54]- نفس المرجع.

وتجسّد المادة 5 مبدأ "**الانتفاع والمشاركة المنصفين والمعقولين**" ويقتضي هذا المبدأ أن تنتفع دولة ما في أراضيها بمجرى مائي دولي تتشاطره مع دول أخرى، على نحو معقول ومنصف للدول الأخرى التي تتشاطر معها نفس المجرى المائي.

وقد أكّدت على مبدأ التشارك قبل ذلك الشريعة الإسلامية في قوله سبحانّه وتعالى" **ونبّئهم أنّ الماء قسمة بينهم كل شرب محتضر" سورة القمر الآية 28.**

ويقول رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم" **الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار**"[55]

و يرد في المادة 7 حكم رئيسي آخر من أحكام الاتفاقية(الالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شأن). وتقتضي أحكام هذه المادة أن تقوم الدول " **باتخاذ كل التدابير المناسبة للحيلولة دون التسبب في ضرر ذي شأن**" لدول أخرى تشاطرها مجرى مائيا دوليا. ويحدد الباب الثالث من الاتفاقية مبدأ الإخطار المسبق فيما يتعلق بالتدابير المزمع اتخاذها.[56] كما تؤكد هذه الاتفاقية على ضرورة الحل السلمي للمنازعات التي يكون سببها المجاري المائية في حين في الأصل لدى فقهاء القانون الدولي أنّ مياه الأنهار الدولية تعدّ في الأصل شراكة طبيعية لجميع الدول المشاطئة، مما يسمح لها جميعها من الاستفادة وفقا لمبدأ الملكية المشتركة.

إلاّ أنّه وانطلاقا من الناحية العملية، فيبدو أنّها غير ملزمة لغياب منظمة دولية تتكفل بتطبيق الأعراف والتشريعات الدولية، وهذا ما يظهر لنا صعوبة التنفيذ الحيوي لمبادئ القانون الدولي فيما يخص استغلال المجاري نظرا أنّ اقتسام مياه الأنهار الدولية في الحقيقة ما يزال هو الآخر خاضعا لمجموعة من المعايير أهمها موقع أية دولة في أعالي النهر أو قوتها العسكرية هو الضامن الوحيد لحصولها على حصة الأسد في الناتج المائي، وهذا ما يجعل الاتفاقيات الدولية التي تختص بتنظيم المياه بين الدول رهينة لحجم قوة الدولة. من هنا يستند مؤيدي فكرة "حروب المياه" إلى افتقار القانون الدولي لاتفاقية دولية توضح شروط وكيفية تقسيم الموارد المائية، وهذا الفراغ القانوني ساهم في تهيئة مناخ صراعي بين الدول التي تشترك فيما بينها المجاري المائية؛ فالاتفاقيات الدولية المبرمة بشأن المياه هي اتفاقيات ثنائية.

لا يغيب أنّ الأنهار الدولية كانت وراء مشاكل سياسية أضيفت الى المشاكل الأخرى التي تعرفها العلاقات الدولية و تزيد من حدّة تعقيدها. وهذا راجع الى عدم وجود قوانين دولية ملزمة للفصل في النزاعات المائية بين الدول التي تشترك أراضيها وحدودها في مصادر المياه السطحية والجوفية. لذلك كان التوجه الى عقد اتفاقيات ثنائية في الغالب عندما كان التحدّي الاستراتيجي هو كيف تحصل هذه الدول

---

[55] - سنن أبي داود، جزء 3، ص 78.

[56] -ستيفن سي ماكفري، مرجع سابق.

على حقوقها وحصتها من المياه بحسب حاجتها مع الاحتفاظ بعلاقات سلام وتعاون، ومع تفاقم أزمة المياه وتصعيدها؛ وضغط الحاجة إليها يزداد التوتر لذلك دخلت قضية المياه في دائرة القضايا ا لإستراتيجية والأمنّية وأصبحت من بين أهم الإشكاليات التي تعرفها العلاقات الدولية.

يواجه المجتمع الدولي صعوبة التوصل إلى صيغة قانونية محددة وملزمة ومبنية على مبادئ وقواعد ثابتة لتعيين الحقوق المائية للدولة، فليس هناك على صعيد التعامل الدولي إلاّ مبادئ وأعراف لا تتصف بالإلزامية وقد اعتادت الهيئات الدولية والجمعيات القانونية الاستناد إليها فيما يخص المواضيع المائية وحل المنازعات ذات الطابع المائي، وهذا الفراغ القانوني راجع بالتأكيد لهوية المجرى المائي وخصوصيته الطبيعية و الديموغرافية و الاجتماعية والسياسية للدول المشاطئة للأنهار، وبالتأكيد فإنّ غياب مثل هذه المرجعية القانونية الملزمة في تنظيم المجاري المائية والمتفق عليها من قبل المجتمع الدولي له بالتأكيد انعكاسات على عدم الوصول إلى صياغة اتفاقية دولية تكون المرجعية في حل الخلافات بين الدول. وهذا ما خلق حالة اللاّعدالة في توزيع المياه و أدّى بالمقابل من ذلك إلى إشكالية بين الدول تصل الى درجة النّزاع على الموارد المائية.

2- تفسير المقاربة الأمنية لإشكالية المياه: من بين المسائل الخلافية في نظريات العلاقات الدولية، مسألة تكوين المفاهيم، إذ تتميز المفاهيم في هذا الحقل عموما بغموضها وبغياب الإجماع بين المختصين حول معناها، ويمكن ملاحظة هذا الاحتجاج النظري المتواصل حول تكوينها من خلال مفهوم الأمن، ومن أحدث تعريفات الأمن التي تأخذ في الحسبان المشهد الأمني العالمي لما بعد الحرب الباردة والأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية المتخصصة تعريف باري بوزان؛ حيث يعرفه على أنّه"**العمل على التحرر من التهديد**"؛[57] وقد يشمل مضاعفة الحذر والدفاع والحماية.

إنّ محاولة الحديث عن الأمن يضعنا أمام ضرورة التطرق للتطور النظري لهذا المفهوم الذي يعتبر الركيزة الأساسية في الدراسات التقليدية، حيث تّم تناول مفهوم الأمن في إطاره الضيق ألاّ وهو الأمن القومي، أين تبنى العديد من الباحثين التقليديين مفاهيم للأمن تنطلق بالأساس من الحفاظ على الدولة وبقائها وحماية مصالحها كأولوية لا يمكن التنازل عنها في مواجهة التهديدات الخارجية، باعتبار الدولة الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية؛ ومن هنا ارتبط مفهوم الأمن حسب المفهوم التقليدي بالقوة العسكرية.

[57]-عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، المكتبة العصرية للطباعة للنشر والتوزيع، الجزائر،2005، ص11.

وعليه فالمنظور الواقعي للأمن يركّز على الدولة القومية، أمن حدودها، سيادتها واستقرارها... باعتبارها الفاعل المركزي إن لم يكن الوحيد في السياسة الدولية ضدّ أي تهديد عسكري خارجي والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن".[58]

فالأمن حسب التيار التقليدي هو تعزيز القدرات العسكرية وزيادة التسلح للدول، كما أنّ التصورات الواقعية للأمن اعتمدت على مفاهيم مركزية مثل القوة، الفوضى، المصلحة الوطنية.

لكن مع التغيرات التي ظهرت على الساحة الدولية بعد الحرب الباردة برزت مجموعة من التهديدات غير تلك التهديدات العسكرية مما جعل ربط الأمن بالقوة العسكرية هو نظرة ضيقة لا تأخذ في عين الاعتبار الأبعاد الجديدة للأمن التي أفرزتها فترة ما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي؛ مما أدى الى ظهور مجموعة من الباحثين يسعون الى توسيع مفهوم الأمن.

وتجسدت هذه المحاولات بالخصوص مع الاتجاه البنائي، الذي دعا إلى احتواء مفهوم الأمن للتهديدات الأخرى ذات الطبيعة الاقتصادية والبيئية أو الاجتماعية، حيث ظهرت إسهامات باري بوزان في تطوير الدراسات الأمنية لتشمل خمسة قطاعات هي القطاع العسكري، الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، والأمن البيئي، وتكمن أهمية طرح بوزان في جعل الأفراد كوحدة للتحليل.

كما أن محاولة إعادة صياغة مفهوم الأمن وجد صدى كبير في محاولات الدراسات النقدية التي تعتبر أنّ الإنسان هو الموضوع الأساسي والمرجعي للأمن.

إنّ إعادة صياغة مفهوم الأمن أخذ بعين الاعتبار امتلاك الموارد بما فيها المياه بحيث أنّ الأمن القومي المائي يعتبر الأساس للأمن الغذائي.

أصبح الماء العذب عنصرا أساسيا من عناصر الأمن، نظرا لارتباطه بالعديد من الميادين بحيث يعدّ عامل مهم من عوامل الاقتصاد لذلك تسعى الدول إلى التحكم على منابع المياه، وأصبح الحديث عن الأمن المائي كنظرية في حدّ ذاتها؛ ويعني الأمن المائي حماية الموارد من التهديدات الخارجية؛ وضمان استمرارها وحرية استخدامها وفق المتطلبات والأولويات الوطنية والقومية؛ والقدرة على تطوير هذه المصادر المائية وتنميتها بما يتلاءم مع الاحتياجات المتجدّدة للمياه في المستقبل المنظور.[59] وكذلك المحافظة على الموارد المائية المتوافرة واستخدامها بالشكل الأفضل وعدم تلويثها، وترشيد استخدامها في

[58]- جون بيلس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2004 ، ص 415.

[59]- مجدي صبحي، **دراسات إستراتيجية، مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات المتعددة الأطراف**، القاهرة، 192، ص 144.

الشرب والريّ والصناعة، والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استثمارها لتأمين التوازن بين الموارد المائية المتاحة والطلب المتزايد عليها.[60]

ومما لا شك فيه أنّ المياه أصبحت جزءا لا يتجزّأ من الأمن القومي لأيّ دولة من الدول لأنّها تعتبر الركيزة الأساسية للنمو السوسيواقتصادي، لذلك أصبحت هاجسا دائما لكل الدول، فالمياه أصبحت قضية أمنيّة ذات أبعاد متعدّدة تتمثل في البعد الاقتصادي والجغرافي والسياسي والقانوني.

ونجد أنّ الأنشطة الاقتصادية للمياه تساهم وبشكل فعّال في الصناعات وتوفير الغذاء كما تساعد أيضا في عمليات الملاحة بين الدول وسرعة الانتقال بأقل تكلفة فضلا عن ذلك استخدام هذه المجاري والأنهار المائية في عمليات السياحة وبالتالي تتمكن الدولة من الحصول على العملة الصعبة ومن ثّم الاستثمار وبالتالي امتصاص فائض العمالة وتحريك الجمود الاقتصادي[61]. من هنا تبرز أهمية المياه في العمليات التنموية لدرجة أنّه أصبح الآن مستحيلا تحقيق التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية بدون توفر المياه.[62]

لهذا السبب تسعى الدول للتحكم بالمياه؛ وتقول "**ساندرا بوستل**" باحثة في معهد "**وورلد ووتش**" الأمريكي في هذا الصدد إنّ النقص المتزايد في موارد المياه في العالم- بصفة عامة مقابل التزايد المطرد في تعداد السكان- يشكل تهديدا خطيرا للإنتاج الغذائي، والاستقرار الاجتماعي، والسلام العالمي بين الدول والشعوب.[63] وبالتالي فإنّ الأمن المائي والأمن الغذائي يشكلان ركنين أساسيين من أركان الأمن القومي لأيّ دولة، بحيث ظهر ما يسمى حاليا "**بالأمن المائي الغذائي**" نظرا للعلاقة الوطيدة بين الأمن المائي والأمن الغذائي؛ فلا أمن غذائيا من دون تحقيق الأمن المائي.

وفي ظلّ إعادة صياغة مفهوم الأمن الى مفهوم أكثر شمولية، نجد أنّ للمياه علاقة وثيقة بالإستراتيجية الأمنية؛ ومن بين المشاهد التي تؤكد هذه الفكرة الممارسة الإسرائيلية؛ فالمياه هو جوهر الجغرافيا السياسية في فكر الحركة الصهيونية وأحد ركائز الإستراتيجية الأمنية للدولة العبرية. بحيث أصبح ضمان موارد المياه عاملا استراتيجيا بالغ الأهمية لإسرائيل وجوهر فكر الحركة الصهيونية في ترسيم خريطة الدولة اليهودية[64].

---

[60]- محمد زنبوعه، **الأمن المائي العربي**،(**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**)، المجلّد 23، العدد الأول، 2007، ص177.

[61]- سامر مخيمر و خالد حجاز، **أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة**، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1996)، ص91.

[62]- جان الكسان، **الثروة المائية**،**(مجلة الوحدة)**، العدد 76، لعام 1991 ص 118.

[63]- عدنان بيلوني، **الأمن المائي العربي**،**(مجلة عشتار)**، العدد/2006/6 ، ص10.

[64]- عبد العزيز بوكفة، ص 3.

ولقد أصبح من الصعب الحديث عن أمن الدول دون تحقيق الأمن الاقتصادي الذي يكون ركيزته الأساسية الأمن الغذائي والذي بدوره لا يتحقق إلاّ بالأمن المائي حيث يقول كمال أبو المجد" لا أمن عسكريا لأمة من الأمم خارج أمنها الاقتصادي، وذروة الأمن الاقتصادي هو الأمن الغذائي، ولبّ الأمن الغذائي ومنتجه هو المياه"[65]، لذلك يعتبر الأمن المائي وأساس التنمية هو المياه فالذي يملك المياه هو بالتأكيد يملك الأمن. وتزداد أهمية الأمن المائي لعدّة اعتبارات أهمها النمو السكاني والعجز الغذائي وتزايد الحاجة إلى المياه. لذلك تتصارع الدول من أجل الاستحواذ على مصادر المياه حتى لو كلّف ذلك استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها. وبذلك تحتل المياه ثقلا كبيرا في الاستراتيجيات الأمنية للأمم.

[65] - أحمد كمال أبو المجد، **الأساس الاقتصادي لمشكلة المياه في الشرق الأوس، (مجلة صامد الاقتصادي)**، السنة 14، العدد 89، 1992، ص51.

خلاصة واستنتاجات:

تخلص الدراسة في هذا الفصل إلى أنّ المياه أصبح يمثل أهمية في تصورات وإدراكات الدول والأفراد، وبما أنّ أبعاده متعددة فإنّ إدراكاته تتداخل مع جميع الاعتبارات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية والاجتماعية والثقافية، مما جعل هذه الأخيرة منطلقات للتفاعل في قضية المياه، باعتبار هذه الأخير تمثل أساس التنمية في جميع الميادين.

تعتبر المياه قضية حساسة تمسّ العديد من الميادين، لذلك ظهرت الحاجة إلى تطوير القانون الدولي المائي، لتحقيق ضبط للخلافات التي يمكن أن تمسّ الاستقرار الدولي، لذلك اتجه المجتمع الدولي إلى إيجاد مجموعة من القوانين التي من شأنها حل النزاعات المائية وتحقيق العدالة، لكن ما هو مؤكد منه أنّ هذه المحاولات تبقى رهينة الإرادات السياسية كذلك طبيعة المصالح المختلفة، وهذا ما أدى إلى بروز العديد من النظريات في شأن الاستغلال المائي التي تستغل وفق ما يخدم الأطراف دون مراعاة للمبادئ العامة التي تجسّد الأخلاقيات في هذا الشأن؛ لكون المياه حق لكلّ إنسان لا يمكن العيش دونه ولا وجود للحياة بدونه.

وباعتبار أنّ هذا المورد الحيوي يواجه تحدّيات تؤثر على في كميته ونوعيته؛ مما يؤدي إلى تأجيج النزاعات في سبيل السيطرة على مصادر المياه، لذلك اتجه المجتمع الدولي إلى الاهتمام بهذه القضية، مما أدى إلى الاهتمام وتطوير البرامج المتعلقة بحماية البيئة، والتركيز على الهواجس المستقبلية التي قد تؤثر على الأمن المائي العالمي وبالتالي الأمن الدولي.

الفصل الثاني
الصراع على المياه في الشرق الأوسط

الفصل الثاني: الصراع على المياه في المشرق العربي.

"إن الشرق الأوسط سيشهد في غضون السنوات العشر حربا للسيطرة على المياه،... نظرا لتسارع الأعداد المتزايدة من السكان على امتلاك أكبر حصص من الإمدادات المتضائلة من المياه..."

من تقرير معهد الدراسات الإستراتيجية في لندن.

تشير معظم الدراسات المعاصرة التي تهتم بمسألة المياه أن استهلاك المياه في القرن العشرين قد زاد عما كان عليه قبل ذلك. وقد زاد بالقدر نفسه خلال القرن الحادي والعشرين لسببين رئيسيين: الأول الزيادة الكبيرة في عدد السكان، والثاني السعي الحثيث لارتفاع مستوى المعيشة للسكان؛ وقد قيل في مؤتمر استوكهولم في عام 1982 عن المياه" **إنّ المياه العذبة ستأخذ مكانها الى جانب مصادر الطاقة الأخرى كقضية سياسية أساسية خلال العقد القادم، وأنّ منطقة الشرق الأوسط، الأكثر حساسية في هذا الأمر."**[66]

لذلك يرى العديد من الدارسين والمختصين أنّ قضية المياه في الشرق الأوسط هي قضية معقدة قد تؤدي الى حرب حتمية، **فمحمد الباتيوي " M.Battiui** يقول" اليوم، جميع احتمالات نشوب نزاع مسلح من أجل المياه في الشرق الأوسط واردة". وبالفعل قد تحولت المياه في منطقة الشرق الأوسط الى سلعة إستراتيجية تفوق أهميتها كل من النفط أو الغذاء أو السلاح[67]. خاصة أنّ معظم السياسيين في المنطقة لا يستبعدون في خطاباتهم فكرة اللّجوء الى الحرب عند الضرورة وقد عبر رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين عن هذه الرؤية عندما قال: **"إذا توصلنا الى حل كل مشكلة أخرى في الشرق الأوسط ولم نحل بشكل مرض مشكلة الماء، فإنّ المنطقة ستنفجر."**[68]، ولتقدير شدّة هذا الخطر تقديرا كاملا من الضروري تفحّص أهم مراكز التوتر الرئيسية حول الموارد المائية في الشرق الأوسط لملامسة خلفياتها وأبعادها كمصدر تهديد للأمن القومي للمنطقة.

---

[66]- Biswas.ed, **international waters of the Middle East: from Euphrates. Tigris to Nile**, pp.xi-4.

[67]- رمزي سلامه، **مشكلة المياه في الوطن العربي، احتمالات الصراع والتسوية**: (دط)، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر،2001.

[68] -Scott Peterson **; what Could Float-or Sink-Peacemaking,** Christian Science Monitor, july14,1999.

المبحث الأول:النزاع حول الموارد المائية في حوض النيل.

بين مصر والنيل حكاية قديمة، إنّها قصة وجود مستمر لم ولن تتوقف يوم من الأيام ،ففي توقفها موت مصر، ألم يقل هيرودوت عالم التاريخ القديمة"مصر هبة النيل"؟[69].

" أزمة المياه وتداعياتها يمكن أن تدفع مصر إلى الدخول في حرب على أثيوبيا."

الرئيس محمد أنور السادات(1918م-1981م).

أولا: المكانة الجيواستراتيجية لنهر النيل.

وصف "ونستون تشرشل" نهر النيل في كتابه (حرب النهر) « the War River » الذي صدر عام 1902 بأّنه عبارة عن" **شجرة نخيل طويلة تمتد جذورها في منطقة بحيرة فيكتوريا وألبرت وكيوجا حيث يستمد النهر روافده ومياهه، أما ساق وجذع النخلة فتمتد عبر السودان، وأما فروع النخلة التي تحمل ثمارها فتوجد في دلتا النهر في مصر**."[70]وهذا يظهر أهمية نهر النيل، بحيث يعتبر أطول نهر في العالم بعد نهر الأمازون، حيث يبلغ طوله ما يقارب 6671 كم وتبلغ مساحة حوضه نحو 280000 كلم مربع.[71]

يصنف نهر النيل ضمن الأنهار الدولية بحيث ينبع من أواسط إفريقيا، ويصب في البحر الأبيض المتوسط، تشترك في مياهه تسع دول افريقية هي: أثيوبيا، وكينيا، وأوغندا، وتنزانيا، ورواندا، وبورندي وزائير والسودان، وجنوب السودان حاليا باعتبارها وحدة سياسية مستقلة، ومصر. ولمياه النيل أهمية خاصة وإستراتيجية بالنسبة لهذه الدول؛ إلاّ أّنه يشكّل شريان الحياة بالنسبة لمصر اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، فهو يعتبر المورد المائي الوحيد لتوفير المياه لمصر فهو يوفر ما يقارب نسبة 95%. إنّ نهر النيل يمثل الحياة بالنسبة لمصر وقد عبّر عن ذلك هيرودوت بقوله "مصر هبة النيل" **« l'Egypte, don du Nil »** لدرجة أنّ أي محاولة للبحث عن الأمن المائي المصري يعني عمليا البحث في أمن النيل الذي يعتبر ركيزة أساسية للأمن القومي للدولة المصرية.

تشترك في مياه النيل العديد من المنابع أو المصادر التي تشكل ثلاثة أحواض رئيسية، تتمثل فيما يلي:[72]

---

[69]- منذر خدام، **الأمن المائي العربي، الواقع والتحديات**: ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003، ص43.

[70] - عادل محمد العضايلة، **"الصراع على المياه في الشرق الأوسط، الحرب والسلام"**: ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع: الأردن،2005، ص31.

[71] -Abou AKcim Dellal ; **« les conflits de l'eau au moyen orient** », la revue des sciences commerciales ;institut national du commerceN07, juillet2007, p 225.

[72] - رمزي سلامة، مرجع سابق الذكر، صص 37-38.

1/حوض الهضبة الاستوائية:

تقع هذه الهضبة في الجزء الجنوبي من الحوض؛ تقع داخل حدود كينيا، وأوغندا، وتنزانيا، والكونغو الديمقراطية ورواندا، وتتكون من مجموعة من البحيرات والأنهار والروافد هي بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت وبحيرة ادوارد وبحيرة تنزانيا وبحيرة كيفو يمثل حوض الهضبة الاستوائية أكثر المصادر انتظاما في إمداد النيل بالمياه على مدار العام، خاصة في فصل الجفاف ويبلغ المتوسط السنوي للمياه الواردة منه عند سد أسوان نحو 13 مليار متر مكعب سنويا.

2/حوض بحر الغزال.

يقع في الجزء الغربي من السودان، يبلغ إيراده 15 مليار متر مكعب، تفقد بأكملها في منطقة المستنقعات ولا تمدّ حوض النيل سوى ب 0.5 م^3 ويتكون من البحار الصغيرة هي: بحر الزراف، بحر العرب، بحر لول، بحر سويد، بحر تونج، بحر بونجو.

3/حوض الهضبة الأثيوبية:

تمثّل أهم منابع النيل إذ تمدّ النيل عند أسوان بنحو 75% من متوسط الإيراد السنوي للمياه، لذلك فإنّ إثيوبيا تشكّل أهمية كبيرة للأمن المائي المصري، وهذه الهضبة تتكون بدورها من ثلاثة أحواض صغرى رئيسية هي حوض نهر السوباط، حوض النيل الأزرق، حوض نهر عطبره.

خريطة1: توضح موقع نهر النيل:

Source : ----------, *Nile River Basin Map*, Entebbe / Uganda : Nile Basin Initiative Secretariat, May 2002, http://www.nilebasin.org/nilemap.htm (7 juin 2002)

ثانيا: أثر المياه على العلاقات بين دول حوض النيل.

في وقت أصبح ينظر إلى متغير المياه باعتباره أحد العوامل الرئيسية التي يمكن أن تهدّد علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي فيما بين الدول المشاطئة لأحواض الأنهار الدولية؛ وذلك في ضوء الدور المتزايد لمتغير المياه في السياسة الدولية المعاصرة لا بد أن نقف على طبيعة العلاقات الدولية في إطار حوض النيل.

تنظّم العلاقة بين دول الحوض مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية أو الدولية يرجع أغلبها إلى وقت السيطرة البريطانية على مصر وسائر دول حوض النيل. كما أنّ أغلب المعاهدات وقعت بين بريطانيا وبين الدول المستعمرة الأخرى بغية تعيين حدودها؛ وتعتبر الاتفاقية الموقعة في 1959 بين مصر والسودان والتي حلّت محلّ اتفاقية 1929 (ولقد وقّعت بين مصر وبريطانيا نائبة عن السودان وتنزانيا و أوغندا وكينيا، تقضي بأنّه بغير الاتفاق مع الحكومة المصرية لا يمكن القيام بأيّ أعمال ريّ أو توليد الطاقة الهيدروكهربائية سواء على النيل وروافده أو على البحيرات، من شأنها إنقاص كمّية المياه التي تصل إلى مصر أو تعديل تواريخ وصولها أو تخفيض منسوبها)؛[73] مرجعية تاريخية ولقد نظمت استفادة الدولتين من مياه النيل. وهذه الاتفاقية جسّدت ما يعرف في القانون الدولي بالحق المكتسب، حيث أخذت هذه الاتفاقية مسمى **"الاستفادة الكاملة من مياه النيل"** بعدما كانت تحت اسم **"الاستخدام الجزئي للنهر الطبيعي"** بمعنى استغلال النهر في احتياجات أخرى غير الريّ والشرب نحو استخدامات أخرى مثل توليد الطاقة الكهربائية وغير ذلك.

هذه الاتفاقية تضمنت العديد من النقاط تمثلت أهمها:[74]

- تقسيم المياه بواقع 55,5 مليارم^3 لمصر، و 18,5 مليار م^3 للسودان سنويا.
- موافقة السودان على قيام مصر ببناء السد العالي في أسوان.
- موافقة مصر على إقامة سدين سودانيين في الرصيرص على النيل الأزرق، وفي خشم القربة على نهر عطبره.
- الاشتراك في تحسين مجرى النيل الأعلى عن طريق شق قناة جونغلي.[75]

---

[73]- سامر مخيمر وخالد حجازي، مرجع سابق الذكر، ص83.

[74]- عبد المالك خلف التميمي، **المياه العربية: التحدي والاستجابة**: ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2008، ص 154.

[75]- حبيب عائب، **المياه في الشرق الأوسط: الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،1996)، ص127.

وطبقا لما ورد في هذه الاتفاقية تؤكد مصر في سياستها الخارجية على حقوقها المكتسبة في مياه النيل، و تؤكد على ضرورة التشاور بين دول حوض النيل قبل إقامة أي مشاريع من شأنها تهديد الأمن المائي لها.

تعتمد مصر آليتان للتحرك الديبلوماسي للحفاظ على حقوقها التاريخية في مياه نهر النيل، حيث تتمثل الأداة الأولى في "**الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل**" التي نجحت في إقرار مشروع مشترك مع تنزانيا، وأوغندا وكينيا في 1967يدعى مشروع "الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية" ويحظى هذا المشروع بدعم كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية(UNDP) ومنظمة الأرصاد العالمية[76]. أما الأداة الثانية فهي منظمة "الأندوجو"* عام 1983 أنشأت باقتراح من مصر والسودان والتي أكدت أنّ الأنهار الإفريقية تعد بمنزلة جزء من البنية الأساسية الضرورية للتعاون الإقليمي. بالإضافة إلى دعم القضايا الإقليمية ودعم التعاون بين دول المجموعة في مجال التنمية.[77]

اتصفت العلاقات الخارجية لمصر مع دول حوض النيل بالمرونة والضعف حينا واللّين والحياد حينا آخر، بحيث تميزت سياستها على أنّها سياسة دفاعية وليست سياسة توسعية لتأمين العمق الاستراتيجي الجنوبي لمياه النيل.[78] ولقد أصبحت مسألة مياه النيل إحدى الثوابت المحورية لاتخاذ مصر قرار سياستها مع دول حوض النيل عبر فترات تاريخية ممتدة، وسوف تبقى دائما مياه النيل الهدف الاستراتيجي القومي لبناء خطط مصر المستقبلية، باعتباره المورد المائي الوحيد والأساسي الذي تعتمد عليه مصر. لذلك كانت مياه النيل متغيرا هاما يؤثر على العلاقات بين الدول المشاطئة خاصة فيما يتعلق بإمكانية تحقيق التعايش السلمي في هذه الوحدة المائية المشتركة.

بما أنّ دول حوض النيل كلها دول نامية وتعاني من ارتفاع ديموغرافي كان لابد من إتباع نهج تعاوني لتحقيق التنمية. وفي هذا الصدد يطرح الباحث "أنس مصطفى كامل" اجتهادا يستند الى المقترب الوظيفي الحديث يهدف الى خلق نظام إقليمي متعدد الوظائف للتنمية الشاملة[79]. وفي هذا الصدد نجد مبادرة حوض النيل(NBI) التي تّم انطلاقها بتاريخ 1999/2/22 تهدف الى تنمية العلاقات بين الدول العشرة المشاطئة للنيل وهي: جمهورية الكونغو، بوروندي، السودان، أوغندا، كينيا، رواندا، أثيوبيا، مصر، تنزانيا، واريتيريا بصفتها عضوا مراقبا، وتعدّ المبادرة بمثابة رؤية مشتركة لدول إقليم حوض النيل، تهدف إلى

---

[76]- سامر مخيمر وخالد حجازي، مرج سابق الذكر، ص85.

* الأندوجو كلمة سواحلية تعني الإخاء.

[77]- ممدوح الولى، **اقتصاديات دول حوض النيل**: ط1، القاهرة، 2010 ، ص242.

[78]- احمد يوسف التني، **العلاقات السودانية المصرية**، ص 35.

[79]- Mohamed Aly Ayuh et Uerich Kulfer;_**"water management in the Maghreb finance et development**, June 1994, pp28, 29.

تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستديمة، من خلال التوزيع المنصف والمشاركة العادلة في المنفعة من الموارد المائية لحوض نهر النيل، كما أنّ المبادرة تعدّ آلية للتحوّل تهدف الى تنمية أسلوب المشاركة في المنافع المشتركة، متخطية بذلك الحدود السياسية لدول الإقليم لدعم السلام والأمن على مستوى الإقليم،[80] تعبر هذه المبادرة عن إرادة في تحقيق سبل للانتفاع المشترك بموارد حوض النيل؛ ورغم هذه الجهود الساعية الى تحقيق التعاون والتكامل إلاّ أنّ دول حوض النيل تفتقد الى هيكل تنظيمي. بالإضافة إلى إنشاء منظمات إقليمية تختص بحوض النيل من بينها منظمة "تكنونايل"[81]، والتي سبقت مبادرة حوض النيل بسنتين أي في 1997م، ولقد كلفت هذه المنظمة بمتابعة تنفيذ المشروعات الفنية النيلية.

كما أنّ المياه أصبحت سلاحا سياسيا تستخدمه أثيوبيا ضد السودان ومصر كنوع من الضغط الإيديولوجي والسياسي لإجبار السودان عن التخلي عن مساندة ايرتيريا وكردّ فعل للتعامل المصري مع الأقباط تضامنا معهم من طرف الكنيسة القبطية في أثيوبيا.[82]

والمحلّل للأحداث في منطقة حوض النيل يستخلص أنّ استخدام مياه النيل كسلاح سياسي أصبح إحدى أدوات الصراع الإقليمي في هذه المنطقة بفعل من القوى الاستعمارية بالإضافة الى تغلغل إسرائيل لتنفيذ إستراتيجيتها المائية؛ مما أدّى الى تحوّل منطقة حوض النيل الى منطقة توتر. ولقد شهدت المنطقة خلافات حول المياه وكان أبرزها رفض العديد من الدول وعلى رأسها تنزانيا للاتفاقيات الدولية على أساس أنّها من عهد الاحتلال، والمشروعات الأثيوبية على النيل الأزرق والنزاع المسلح في جنوب السودان، ويقابل ذلك تحدّ أكبر للمنتفعين الرئيسين من ماء النيل مصر والسودان، هو الاستمرار في تلبية احتياجاتها المائية والتوفيق بين هذه الاحتياجات المحتملة فيما بعد لدول أعالي النيل[83].

والمؤكّد أنّ المشاريع الأثيوبية ستلحق ضررا كبيرا بالحياة البشرية والاقتصادية بمصر، وقد أعلن وزير الحربية المصري الأسبق **أبو غزالة "إنّ أي مساس بجريان النيل معناه الحرب"** وقال كذلك في هذا الصدد **"بسيوني"** السفير المصري السابق معلّقا على المشاريع الأثيوبية:" إنّ أثيوبيا تقع في حزام الأمن الاستراتيجي لمصر، إنّ قيام أية دولة من دول حوض النيل بعمل من شأنه تهديد حصة مصر من المياه،

---

[80]- مجموعة من الباحثين، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي**، 2008/2007، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2008، ص393.

[81]- منذر خدام ، مرجع سابق الذكر، ص 124.

[82]- محمود أحمد إبراهيم، دول الجوار وأثرها على الأمن القومي السوداني، الأكاديمية العسكرية العليا، 1989، ص99 .

[83]- رشدي سعيد، **أزمة مياه النيل إلى أين**: ط1، مركز البحوث العربية، 1988، ص.25

هذا سيفرض على العسكرية المصرية أن توسع تعريفها للأمن القومي المصري، بحيث يشمل دولا أخرى يمكنها من خلال التأثير على مياه النيل، التأثير على المصالح الحيوية لمصر"[84].

ومنه يتضح أنّ العلاقات بين دول حوض النيل هي علاقات غير ثابتة على متغير واحد فأحيانا كانت تتجه إلى التعاون وأحيانا تعرف اضطرابات خطيرة حسب ما يمليه النسق الإقليمي والدولي وكذلك حسب ما تمليه الدوافع السياسية وفقا لطبيعة الأنظمة السياسية والنخب السياسية الحاكمة في المنطقة.

ثالثا: ديناميكية النّزاع في حوض النيل.

المتتّبع للمسار الذي عرفته دول حوض النيل والأساس القانوني الذي انتهجته لضمان أمن النيل وتنمية موارده، لا يغيب عليه أيضا أنّ حوض النيل يعتبر بؤرة توتر تشهد العديد من المحاولات لتهديد استقراره، بالإضافة إلى أنّ طبيعة العلاقات السياسية غير المستقرة والمتوترة غالب الأحيان حالت دون تثبيت نظام تعاوني تنموي في هذه المنطقة، وإنّما كل هذا جعل من مياه النيل مورد يؤجج صراعات بين الدول النيلية عوض السعي لتحقيق إدارة متكاملة لتنمية الموارد المائية وتطويرها للاستجابة للطلب المتزايد عليها.

لذلك لابد من عرض أهم المحطات التي تقّرب لنا السلوك الصراعي في منطقة حوض النيل، ومن المهم إذا أن نحاول رصد الأسباب التي تؤدي إلى توتير العلاقات بين دول حوض النيل الثلاث مصر، والسودان وأثيوبيا باعتبار أنّ البلدين الأولين ينتميان إلى المنطقة العربية وتدخلان في دائرة الأمن المائي العربي وأنّ أثيوبيا تمثل تهديدا له باعتبارها من أكثر دول الحوض الراغبة في تغيير الواقع القائم دون أن ننسى دور دولة جنوب السودان باعتبارها وحدة سياسية وليدة في المنطقة سيكون لها تأثير على الأمن المائي في حوض النيل بالنسبة كذلك لمصر و السودان (الخرطوم) وذلك من خلال مطالبتها بحصتها في نهر النيل، دون أن ننسى التركيز على دور الأطراف الخارجية في تفعيل الصراع على المياه في المنطقة النيلية.

الصراع على المياه في حوض النيل له امتدادات تاريخية لايمكن حصرها في هذا الموضع، لذلك ترى العديد من الدراسات أنّ المياه في منطقة حوض النيل ستصبح مفتاح السلام أو الحرب خصوصا مع عدم وجود مقاربة قانونية ملزمة بتنظيم استغلال مياه الأنهار، حيث اقتصر الأمر على المعاهدات المبرمة بين الدول المعنية والتي أصبحت فيما بعد -أي الاتفاقيات- مصدرا للنزاع كما حدث مع دول حوض النيل، بحيث أنّ هناك من يتمسك بها ومن يرغب في تغييرها، والمعروف أنّ الصراع على المياه في

[84]- محمد عوض الهزايمة، **قضايا دولية : تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى**: ط1،عمان، 2005، ص93.

حوض النيل يرتبط بالخلافات القائمة حول كيفية تقاسم المياه بالإضافة الى تأثيرات تغّير المناخ العالمي، ومنه يأخذ هذا النزاع منطلقه الأساسي حول مدى شرعية الاتفاقيات المبرمة التي تهدف إلى تنظيم استغلال مياه النيل بحيث يدخل النزاع على مياه حوض النيل في دائرة سياق الجدل السياسي والقانوني بين دول المصب والمنبع.

إلاّ أنّ الفترة بين 1990-1999 تمّيزت بكون العلاقات بين دول الحوض بالهدوء النسبي بحيث كانت أثيوبيا مشلولة بفعل الصراع المستمر مع القوى الانفصالية في اريتريا، والغارات التي تشّنها الصومال، وفيما بعد بفعل الحرب مع اريتريا المستقلة. وكان السودان ممزقا بفعل الانقسام الداخلي والصراع الانفصالي في الجنوب؛ وكانت دول الهضبة الاستوائية محطمة بفعل النزاع الإثني والسياسي، والاستثناء كان سنة 1994 عندما أرسلت مصر قواتها إلى منطقة حلايب، وهي منطقة حدودية متنازع عليها تقع على البحر الأحمر، لو أنّ الخرطوم كانت بصدد أن تلغي اتفاقية 1959م وتتجاوز سحوباتها السنوية البالغة 18.5 بليون متر مكعب التي يسمح بها هذا الاتفاق.[85]

ترجع بدايات التوتر بين مصر وأثيوبيا على النيل إلى الخمسينيات، واتضحت عندما قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بالضغط على الرئيس المصري آنذاك جمال عبد الناصر وذلك عندما قامت بتشجيع أثيوبيا وذلك من خلال إعداد دراسات حول إمكانية تنفيذ أربعين مشروع حول روافد النيل إلاّ أنّ المشاريع تلك معلقة.

إلاّ أنّ سنة 2004 عرفت نوعا من التصعيد ،عندما رفعت كل من كينيا، أوغندا، أثيوبيا، وتنزانيا دعوتها بالتعديل في الاتفاقيات وعدم الاعتراف بالاتفاقيات السابقة. كما أظهرت المفاوضات الخاصة بمبادرة حوض النيل على مدى السنوات العشر الماضية وجود ثنائية حادة بين دول النهر، ودول المصب. وتعتبر دول المصب أنّ مياه النيل هي المورد الأساسي للحياة، وترفض تغيير الاتفاقيات فمياه النيل تمثل لها قضية تمسّ أمنها القومي بالأساس. لذا تحاول الحفاظ على حقوقها التاريخية المكتسبة، وفي المقابل تعتبر دول المنبع أنّ هذه المياه تنبع من أراضيها وملك لها، ويجب أن تستفيد منها بشكل أكبر.[86]

وفي منتصف شهر أفريل 2010 فشلت دول حوض النيل في اجتماعها بالقاهرة في التوصل لاتفاق على حصص كل منها في مياه النهر، فكان الخلاف بين دول المنبع الثمانية من جهة ودولتي المصب مصر والسودان حيث تمسكت دولتي المصب بحقوقهما التاريخية الموثقة في اتفاقيتي 1929و1959م.

---

[85]- مايكل كلير، مرجع سابق الذكر، صص174-178.

[86]- عاصم فتح الرحمن، **لأبعاد والمصالح الإقليمية والدولية في إقليم حوض نهر النيل**، .http//sudanaise/com في2008/05/19.

ولقد جرى توقيع اتفاقية جديدة من أجل تقاسم أكثر عدالة لمياه النيل في مدينة عنتيبي بأوغندا. ولم تشارك مصر والسودان وأعلنا معارضتهما لمشروع هذا الاتفاق الإطاري الجديد. بحيث هذا النص الجديد يلغي اتفاقيتي 1929و 1959م ويسمح لدول الحوض باستخدام المياه التي تراها ضرورية مع الحرص على عدم الإضرار بالدول الأخرى.[87]

والنزاع في حوض النيل لم يقتصر على النقاش حول شرعية المعاهدات التاريخية المبرمة لتقسيم مياه النيل وإنّما وقفت وراءه مجموعة من المؤثرات والأطراف التي كانت حريصة على تفعيل هذا النزاع وفق ما تقتضيه لعبة المصالح وبالتالي:

ماهو دور الأطراف الخارجية في تفعيل النزاع في منطقة حوض النيل وماهي انعكاسات المستجدات الإقليمية الراهنة مع انفصال جنوب السودان على مستقبل المياه في حوض النيل؟

لطالما كانت المياه تشكّل حيزا كبيرا في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي وهذا ما ترجمه شعارها التقليدي" **أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل**" وهذا يفسر أنّ حدود إسرائيل هي حدود أمنها المائي، ولقد خصص شمعون بيرز جزءا كبيرا من كتابه الصادر عام 1993م بعنوان "الشرق الأوسط الجديد" لموضوع المياه، حيث قال" **أنّ المياه كانت ولا تزال عاملا رئيسيا في السياسة المعاصرة، كما أنّ العلاقات بين دول المنطقة كانت وستظل تتشكّل عموما بفعل السياسة المائية**" من كل ما سبق يتضح أنّ المياه تحتل مرتبة متقدّمة في أولويات العقيدة الإستراتيجية الإسرائيلية وتمثل قيمة عليا في سلم القيم الإسرائيلية[88].

إنّ أهمية المياه بالنسبة لإسرائيل ظهر فيما يسمى **بإستراتيجية عسكرة المياه** Water " militarisation stratégie " بحيث أنّ إسرائيل سيطرت على معظم مصادر المياه بالقوة مثلما حدث في عدوانها على لبنان في 2006م حيث استهدفت جنوب لبنان لاستنزاف المياه بسبب أزمة المياه التي كان يعاني منها القطاع الصناعي في تل أبيب.

لا يكفي الموضع لذكر كل المشاريع التي قامت بها إسرائيل في المنطقة وخصوصا ما يتعلق منها بحوض النيل لأنّ الدراسة لا تختص بموضوع النيل على حدى، إنّما المنطقة العربية ككل مع التطرّق لأهم جزئيات الصراع على المياه وتعتبر منطقة حوض النيل من أهم هذه الحالات.

---

[87]- المهندس محمد مصطفى، **أزمة مياه النيل بين مطرقة المستعمرين وسندان حكام حوض النيل،(مجلة الوعي):** عدد 274 لبنان، 2010، ص23 .

[88]- محمود سليمان، **"مصر والسودان وتهديد الأمن المائي التواجد الإسرائيلي في حوض النيل والقرن الإقليمي"**، مجلة الدراسات الإستراتيجية، ع75، المجلد، 18 يناير، 2005، ص24-30.

لذلك لا بد من الإشارة إلى الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل والتي تعتبر ذات أبعاد تاريخية، ظهرت بوضوح في القرن العشرين مع مطالب "ثيودر هرتزل" التي قدّمها لبريطانيا والمتمثلة في توطين اليهود في سيناء واستغلال ما فيها من مياه جوفية وبعض مياه النيل، ولقد رفضت بريطانيا ذلك نظرا لطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية التي تتعلق بالظروف الدولية.[89]

يقول الدكتور أحمد فوزي خبير المياه بالأمم المتحدّة أنّ إسرائيل حاضرة بقوة في دول حوض النيل ولها دورها المؤثر في هذه الدول، مضيفا أنّ إسرائيل تستخدم هذا الدور كورقة ضغط لتحقيق مطالبها خاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، وأكّد أن الدور الإسرائيلي في دول الحوض يؤثر بالسلب في حصة مصر من مياه النيل، وتحاول إسرائيل التحكم في ملف مياه النيل بإعادة الفلاشا* إلى أثيوبيا كسادة لبحيرة تانا للعمل على صعيد استراتيجي لخدمة أهداف تتعلق بتعميق الشكوك والقطيعة بين دول البحر الأحمر ودول حوض النيل.[90] ولقد اعتبرت إسرائيل نفسها جزءا من مخطط يتعلق بحوض النيل، ولقد أشارت إلى ذلك العديد من الدراسات عن سعي إسرائيل الدائم لتكريس انفصال جنوب السودان عن شماله، وزرع وتد إسرائيلي لاستغلاله كورقة ضغط على مصر، واللّجوء الى إستراتيجية شدّ الأطراف، وهي قائمة على إثارة الفرقة والعنصرية بين الأقلّيات مما يؤدي إلى المطالبة بالانفصال؛ بحيث أنّ إسرائيل كانت ترى أنّ السودان يمثل امتداد طبيعي داخل الإستراتيجية الإسرائيلية الأمنية في منطقة القرن الإفريقي، فالسودان يمثل العمق الاستراتيجي الجنوبي لمصر.[91] ولقد عملت إسرائيل على ضرب وحدة السودان التي انتهت بانفصال جنوب السودان في 9 جويلية 2011 والذي أصبح أمرا واقعا يحظى بالاعتراف الدولي كدولة حادية عشرة في حوض النيل؛ والذي تسعى من ورائه إسرائيل ليس في ضرب وحدّة السودان فقط وإنّما في عرقلة مشاريع المياه في المنطقة، والسيطرة على مياه النيل لتهديد الأمن القومي لمصر والسودان. وباعتبار أنّ جوبا هي دولة وليدة فهناك من يؤكد أنّها ستمثل سندا سياسيا لدول حوض النيل ضد إرادة القاهرة والخرطوم. وبالتالي تعتبر مسألة تقاسم مياه النيل إحدى أهم المشاكل التي سيطرحها انقسام السودان وإعادة صياغة منطق التحالفات والترتيبات التي ستؤثر على التوازنات في المنطقة ومن المؤكد أنّ المستفيد من إعادة صياغة التوازنات سوف يكون لصالح الدول التي لعبت دور في تكريس انفصال السودان عن جنوبه والمتمثلة أساسا في إسرائيل والولايات المتحدّة الأمريكية أثيوبيا

---

[89]- رفعت سيد أحمد، "**الصراع المائي: الأبعاد الكاملة للصراع حول المياه بين العرب وإسرائيل الواقع والمستقبل**، ط1، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، 1993، ص15.

[90] - زبيدة عطا، مرجع سابق الذكر ، صص12-13.

* الفلاشا أو الفلاشا مورا تعتبرهم إسرائيل يهود وهناك من يرفض هذه الفكرة ويقول أنّه لا شك في إفريقيتهم.

[91]- نفس المرجع، ص 19-21.

وأوغندا. يتمثل التهديد الذي تمثله دولة جنوب السودان-جوبا- في تهديد الأمن المائي لكل من مصر والسودان -الخرطوم- في كون أنّ جوبا قد تطالب بحصتها في مياه النيل فيما يسمى بحوض بحر الجبل (الناظم الأول لنهر النيل)، وهذا ما سيحقق لأثيوبيا السيطرة الكاملة على النيل الأزرق الذي يمثل الشريان الرئيسي. بمعنى أن قيام دولة جنوب السودان كدولة جديدة في منظومة دول حوض النيل يهدّد تأمين مصالح السودان ومصر في مياه النيل عبر الاستقطاب المتوقع لدولة الجنوب من قبل دول المنبع في إطار صراعها مع دولتي المصب-السودان ومصر- الهادف لإيجاد معادلة جديدة تحكم قسمة المياه بين دول الحوض.

لم يخطئ المحلّ لون الإستراتيجيون عندما أكّدوا أنّ تهديد الأمن المائي لكل من مصر والسودان هو تهديد جاد باعتبار أنّ البنية الإقليمية والدولية تسعى لتكريس هذا التهديد؛ فالولايات المتحّدة الأمريكية تسعى لإعادة صياغة سياسات دول الجوار حيال الدول العربية بحيث تدخل الدول المتاخمة للسودان أو الواقعة عند حوض النيل هذه الدائرة الإستراتيجية في الحسابات الأمريكية؛ وهذه العملية استعرضت سياسات دول مثل اريتريا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا لتحولات نحو تأزيم علاقاتها مع مصر والسودان.[92]

وتشير الأدبيات الإستراتيجية الأمريكية عن نقطة الضعف الجيوبولتيكي لكل من مصر والسودان والتي تتمثل في المياه، ويقول الدكتور **"فريد ستنجر"** أستاذ البيئة في جامعة فرجينيا على أنّه ليس هناك أفضل وأنجع من سلاح المياه لاستخدامه في مواجهة السودان ومصر.[93] ويؤكد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "رامسفيلد" أنّ لكل من الولايات المتحّدة وإسرائيل مصالح شاملة ومشتركة في المنطقة ذات أبعاد إستراتيجية واقتصادية وسياسية. والولايات المتحّدة تدرك دواعي الجهود الإسرائيلية في هذه المنطقة الحيوية بل تّدعمها اقتناعا منها بأنّ هذه المصالح تخدم في نهاية المطاف مصالح الولايات المتحّدة.[94]

ولقد كشف المحلّل السياسي الأمريكي **"مايكل كلير"** عن اجتماع عقد في تل أبيب بين أعضاء الكنيست الإسرائيلي ووزراء أثيوبيين، تناول بحث إقامة مشاريع مشتركة عند منابع نهر النيل، كما كتب أنّ الأجندة الإسرائيلية تقوم على إقناع الوزراء الأثيوبيين باستكمال المشاريع المشتركة التي كانت قد توقف العمل بها. وأشار إلى أنّ هذه المشروعات تتضمن إقامة أربعة سدود على النيل لحجز المياه وتوليد الكهرباء

---

[92] - حلمي عبد الكريم الزعبي، **التوظيف الأمريكي المحتمل للعوامل الخارجية ضد مصر؛ تهديد الأمن المائي لكل من مصر والسودان(مجلة دراسات)**، الدار العربية للدراسات والنشر، العددين 24-25 بعد 196 المجلد الثامن عشر، 2006 ، صص83-84.

[93] -**نشرة Background** ، مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية، جامعة جورج تاون، 2003 .

[94] -تقرير العميد المتقاعد أكرم حسين شريف(الخبير)، واشنطن في 2003/2/1.

وضبط حركة المياه باتجاه السودان ومصر، وذلك بهدف إشغال مصر في قضية تمسّ أمنها القومي وهي قضية المياه.[95] لذلك نجد أنّ إسرائيل تقف بقوة وراء تشجيع أثيوبيا على إقامة المزيد من السدود للاستئثار بكميات أكبر من المياه انتهت هذه المحاولات مع شروع أثيوبيا ببناء **سدّ النهضة** الذي تزامن فعلا مع الأحداث السياسية في مصر في 2011م أي في أفريل من نفس السنة؛ ومما لاشك فيه أنّ تمويل هذا السدّ هو تمويل إسرائيلي.

نظرا إلى أنّ ملف النيل هو ملف شائك فإنّ بناء مثل هذا السدّ أدى إلى تصعيد المواقف وفي مقابل ذلك أكّدت أثيوبيا أنّ هذا السدّ لا يتعدى الأسباب التنموية وبذلك نجدّ أنّ أثيوبيا نجحت في الترويج لبناء السدّ بتعاطف دولي. هذا السدّ لقب بسدّ الألفية نظرا لكونه أكبر سدّ في منطقة حوض النيل بارتفاع يصل إلى 145مترا بطاقة تخزينية تصل إلى 75مليار م^3 من المياه وهو ما يعني تبوير 5 ملايين فدان زراعة في مصر كما سيقلل من حصة مصر من المياه بما يوازي 18 مليار متر مكعب. ويؤكد **الدكتور مغاورى شحاتة" الخبير في مجال البيئة**" أنّ شروع أثيوبيا في بناء سدّ النهضة ما هو إلاّ تمهيد لفكرة بيع المياه، كما سيؤدي إلى حرمان مصر من زراعة محاصيل إستراتيجية تحتاج مياها غزيرة منها قصب السكر والقطن والأرز كما ستتأثر كمية الطاقة الكهربائية التي تحصل عليها لتقل بنسبة 40%،[96] وفي ظلّ بحث الأ زمة الراهنة بشأن إقامة سدّ الألفية تّم إرسال لجنة الخبراء الدولية التي أكّدت بدورها في تقريرها الأخير أنّ حجز المياه وفترات ملء الخزّان خاصة في أوقات الجفاف والذي سيؤثّر في منسوب السدّ العالي إلى أقل مذسوب تشغل له لمدّة أربع سنوات متتالية مما سيؤثر على مياه الريّ وتوليد الطاقة الكهربائية.

---

[95] - زبيدة عطا، مرجع سابق، ص23.

[96] - حنان بدوي وحنان السمني، **مخاطر سدّ النهضة على مائدة بحث المنتدى المصري للتنمية المستدامة**، الشبكة العربية للبيئة والتنمية، العدد 256 يوليو 2013 على الموقع www.readnet work.org تاريخ الزيارة في 2013/10/10.

الخريطة 02: توضح موقع سدّ النهضة:

المصدر :2011/11/23http://www.unesco.org

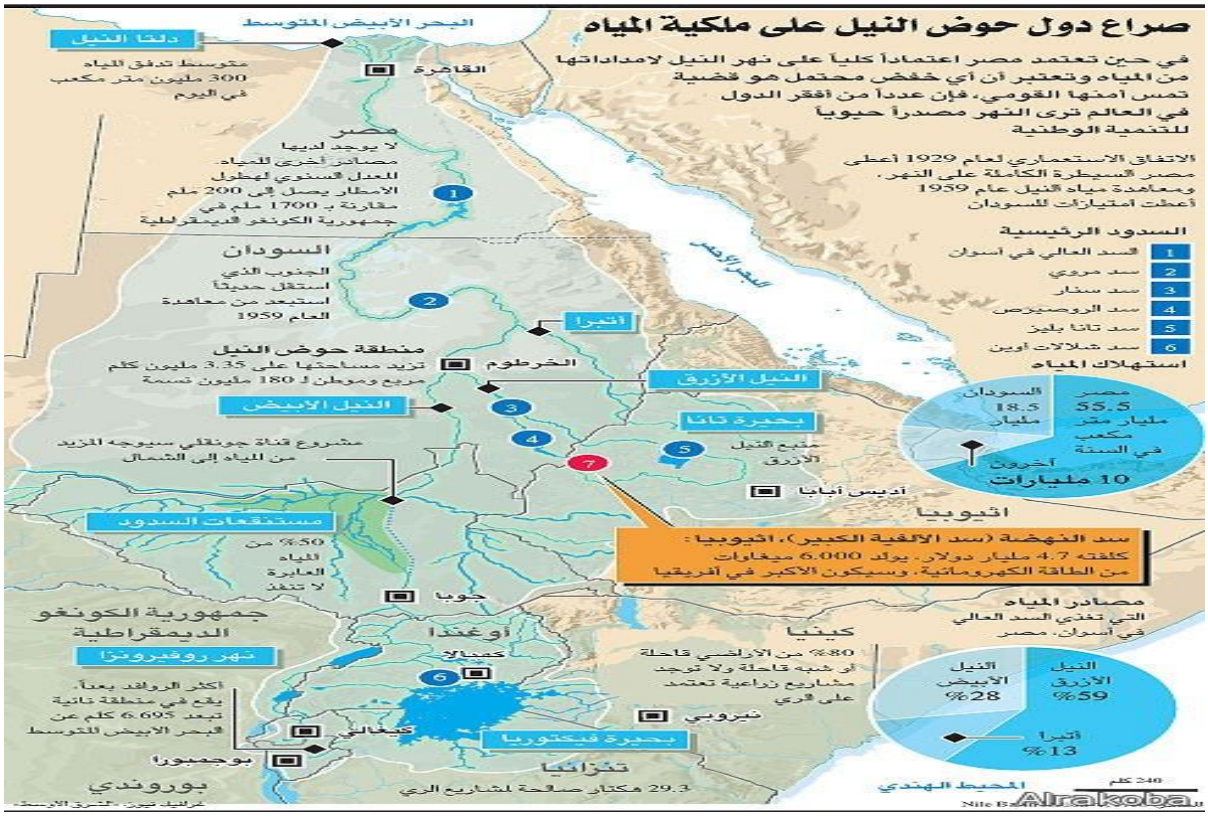

لا شك بذلك في أنّ أمن مصر من أمن النيل، وأي محاولة لتغيير الأمر الواقع أو المساس بحصة مصر من مياه النيل؛ يجعل من المسألة غير قابلة للمساومة.

ومن هنا يتبّين لنا أنّ تواجد إسرائيل في منطقة حوض النيل هو تجسيد لإستراتيجية شدّ الأطراف ولقد عبر عنها بن غوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي في قوله"**أنّ المعركة مع الدول العربية لنا تدور على خطوط المواجهة بل ستدار من قبل إسرائيل في ساحات بعيدة**"[97].

لذلك عملت إسرائيل على تطوير شبكة علاقاتها خاصة مع أثيوبيا في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وتبّين الباحثة الإسرائيلية"**يهوديت رونين**" كيف أنّ الحضور الإسرائيلي متعاظم في هذه المجالات الثلاثة كما يلي[98]:

المجال الاقتصادي: دور إسرائيل متعاظم في تطوير الزراعة في أثيوبيا وخاصة في تعضيد مشاريع الريّ وإقامة السدود على منابع النيل.

---

[97] - طلال محي الّدين، مرجع سابق، ص76.

[98] - يهوديت رونين، **العلاقات الإسرائيلية الإفريقية في مستهل القرن الحادي والعشرون**، مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط، 2003.

المجال الأمني: لا يختلف الأمر كثيرا فيما يتعلق بهذا الجانب للعلاقات الأثيوبية الإسرائيلية، فما زالت إسرائيل تصدر الأسلحة المصنّعة فيها إلى أثيوبيا بما فيها قطع غيار الطائرات، ومن بين الأسلحة المصدرة عام 2002 وقّدرت بحوالي 50 مليون دولار الآليات القتالية المدرعة من طراز رابي وراجمات صواريخ ووسائل دفاع جوي.

المجال السياسي: تضاف إلى مؤشرات تتعلق بإعادة التفكير في إحياء التحالفات بين إسرائيل والقوى الإقليمية.

دون أن ننسى علاقاتها كذلك مع إريتريا باعتبار أنّها أصبحت ذات أهمية إستراتيجية بعد أن سيطرت على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الذي تعتبره إسرائيل الرئة التي تتنفس بها والمنفذ الذي تطلّ منه على أفريقيا.

ويجب الإشارة كذلك إلى أنّ تدّخل إسرائيل في منطقة حوض النيل لا يتوقف عند خلفية الصراع العربي الإسرائيلي وإنّما يخدم المصالح الاقتصادية الإسرائيلية كذلك من خلال اقتطاع مساحات زراعية شاسعة من أجل استغلالها لإنتاج محاصيل ومنتجات لغرض الاستهلاك في إسرائيل أو الاستخدام من قبل الصناعات العسكرية باعتبار أنّ إسرائيل تعاني من شحّ المياه.

لذلك تعتبر مياه النيل مصدر حياة وفناء على حدّ تعبير الدكتور فريد ستنجر. وهذا ما يجعل إسرائيل والولايات المتحدّة الأمريكية تدرك أهمية النيل في إعادة هندسة الشرق الأوسط ولقد عبرت عن هذه الفكرة أحد الدراسات الإستراتيجية الإسرائيلية مع "**عوزي ديان**" عندما قال "**نحن لا نحتاج إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل من أجل هزيمة مصر فنحن نستطيع عن طريق نشر الجفاف في مصر والسودان نتيجة لوقف مياه النيل أن تحقق نتائج حاسمة لا تستطيع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية إحرازها.**"[99]

ولما كانت مياه النيل إذا أحد أهم ركائز الأمن القومي المصري والسوداني وفي ظل المستجدات الراهنة مع بناء سدّ النهضة الذي سيحرم مصر من حصتها المائية المعروفة تاريخيا مما يدخل مصر حقا في دائرة تهديد حقيقية كان لا بد من طرح السؤال التالي: **هل ستستند مصر إلى تحريك دبلوماسيتها لحل ملف النيل بما يرضي الجميع؟ وإذا لم تنجح الوسائل السلمية هل ستدخل مصر في المواجهة بقوة السلاح ؟**

يجب التأكيد أنّ أزمة حوض النيل لا تقتصر فقط على إقامة هذه المشاريع، وإنّما أيضا في جدّية هذه الأزمة من خلال تأثير التغيّر المناخي على منسوب النهر؛ بحيث تؤكد الدراسات العلمية أنّ نقص تساقط الأمطار وتعرض البحيرات الكبرى لظاهرة التبخّر بسبب الارتفاع في درجات الحرارة، وبالتالي **هل**

[99] - نفس المرجع، ص78.

ستتوجه دول حوض النيل إلى إقامة استراتجيات تعاونية لمواجهة الخطر القادم أم إلى انتهاج استراتيجيات قطرية قائمة على النزعة الصراعية تجسّد فكرة الحرب على المياه؟

وكيف يمكن ضمان أمن النيل بالوسائل السياسية في عالم متغّير، تتعارض فيه المصالح، وتتداخل فيه العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية؟

لا يمكن إنكار أنّ مصر هي في وضع حرج بالنسبة للأمن المائي، وحلّ مسألة النيل يتطلب تفعيل مزيد من التعاون والثقة بين الدول المشاطئة، وتقسيم المياه بطريقة ترضي فيها الجميع، فالمياه التي تكون عامل نزاع بين هذه الدول؛ يمكن أن تكون عامل تعاون وحوار إذا أحسنت كل الأطراف المعنية في استثمارها في خدمة السلم والتنمية في المنطقة.

المبحث الثاني: أزمة المياه في حوض الأردن.

أولاّ : جغرافية نهر الأردن:

يقع مجرى نهر الأردن ضمن منطقة انهدام البحر الميت ووادي الأردن في المنطقة الواقعة بين منخفض الحوله ومنطقة الأغوار الشمالية والوسطى وبحيرة طبريا، وتبلغ مساحة حوضه حوالي (53535 كم^2) تضم أجزاء من خمس دول هي: (الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان وإسرائيل)، وتقع منابعه على ارتفاع 522م فوق سطح البحر فيما يقع مصبه على مستوى 400م تحت سطح البحر، ويتراوح متوسط انحداره من 2.5م/كم إلى 4م/كم، ويبلغ طوله 192كم إلاّ أنّ طول مجراه الفعلي يصل إلى 4/م، ويبلغ طوله 192 كم إلاّ أنّ طول مجراه الفعلي يصل إلى 320كم بسبب كثرة تعاريجه وانحناءاته.[100] ويتغذى نهر الأردن من أربع مصادر مائية[101]:

- نهر بانياس المتشكل مجراه أسفل جبل الشيخ في سوريا على بعد 2كلم من الحدود الإسرائيلية ومعدل تصريفه 150 مليون متر مكعب سنويا في المتوسط.
- نهر الدان الذي يستمد مياهه من نبع الدان في شمال اسرائيل(فلسطين حتى 1948).
- نهر الحاصباني النابع من لبنان، ونهر الأردن يبدأ مجراه بعد التقاء مياه نهر بانياس بنهري الدان الحاصباني حيث يسير في اتجاه واحد رئيسي نحو بحيرة الحوله ثّم إلى بحيرة طبرية فالبحر الميت.
- نهر اليرموك وهو أهم روافد نهر الأردن وينبع اليرموك من إقليم جوران، حيث العيون الموجودة ومعظمها في الأراضي السورية وبعضها في الأردن. ويلتقي مع نهر الأردن بعد خروجه من بحيرة طبرية بستة كيلومترات ويشكل الحدود السياسية بين سوريا والأردن وإسرائيل، وتبلغ مساحة حوضه 8378كم مربع. [102]

إنّ نهر الأردن ليس نهرا كبيرا أو غزيرا وفقا للمعايير العالمية، فمعدّل جريانه حوالي 1.200 مليون متر مكعب بالسنة، لا يمثل سوى 1 بالمئة من جريان نهر الكونغو، أو 2 بالمئة من جريان النيل، ويعاني نهر الأردن من الملوحة الشديدة وخصوصا طرفه الجنوبي، حيث يصب في البحر الميت. ونهر الأردن

[100]- عادل محمد العضايله، مرجع سابق الذكر، ص 100.

[101]- رمزي سلامة، مرجع سابق الذكر، ص 139.

[102]- عادل محمد العضايلة، مرجع سابق الذكر، ص110.

وروافده بما في ذلك نهر اليرموك تؤّمن نسبة كبيرة من الماء الذي تستهلكه إسرائيل والأردن وتعتمد عليه كليهما في مشاريع الريّ.[103]

ثانيا: حوض الأردن في قلب الصراع العربي الإسرائيلي:

إنّ المياه بالنسبة للحركة الصهيونية ليست قضية اقتصادية فقط، وإّنما هي كذلك قضية سياسية وعسكرية وديموغرافية ترتبط بديمومة وجود الكيان وبقائه وقوته. بحيث أنّ المياه كانت تمثل أساس الفكر الصهيوني في إقامة إسرائيل بحيث أنّ المؤسسيين الحقيقيين للأرض الجديدة القديمة هم مهندسو الماء فعليهم يعتمد كل شيء كما عبر هرتزل.[104]

تعتبر مسألة المياه والسيطرة على مصادرها ومواردها والتحكّم فيها في منطقة حوض نهر الأردن الأشّد خطورة عالميا، والأكثر دفعا نحو التصعيد الذي يضع المنطقة على شفير الحرب دوما، إذ أنّ حوض نهر الأردن يعتبر الحوض الأكثر عرضة للخطر من بين أحواض الأنهار العالمية نتيجة لأعمال الاستغلال الجائرة وغير المتوازنة التي تقوم بها إسرائيل.

إضافة إلى حالة العداء الشديد الذي يسود العلاقة بين الدول المشاطئة على نهر الأردن وروافده بشكل يدفع للتنافس على استغلاله ويعيق التعاون على المحافظة على هذا الحوض والعمل على تنميته وتطويره وبذلك أصبح هذا الحوض والعمل على تنميته وتطويره بؤرة للتوتر ومحورا للصراع.[105]

ولقد أدركت الحركة الصهيونية أهمية نهر الأردن كمورد مائي يضمن بقاء اسرائيل في المنطقة، ونجد أن البحث عن الماء والاستيلاء عن الأرض كانا دائما في غاية الارتباط.

تعود الأهمية القصوى لعامل الماء في تاريخ الصراع بين العرب وإسرائيل إلى عنصرين:[106]

1. عنصر مادي: فحوض نهر الأردن يقع في منطقة جافة تقل فيها موارد المياه بشكل خطير، ومن المعروف أنّ حياة بلد ما تعتمد على قدرته على توفير استقلاله الغذائي وعلى موارد الطاقة المتوافرة لديه.

2. عنصر تاريخي وإيديولوجي فالأرض وزراعتها كانت دائما من أهم عناصر الفكر الصهيوني.

---

[103] - مايكل كلير، مرجع سابق الذكر،ص 187.

[104] - بيان العساف، مرجع سابق، ص309.

[105] - أحمد رفعت سيد، مرجع سابق الذكر، ص 201.

[106] - مغفور الحسان، **النزاع حول الماء في حوض الأردن،(الصراع على المياه الإرث المشترك للإنسانية)**، ص 166.

وهذا يبرز لنا الدافع (الزراعي/ المائي) للسلوك (الإسرائيلي/ الصهيوني) الاستيطاني.[107] حيث قال وايزمان أول رئيس لإسرائيل "**أنّ التوراة تتحدث مطوّلا عن التقاليد الزراعية للشعب اليهودي وكذلك الأدبيات التالية للتوراة، فقد كانت الحضارة اليهودية القديمة ثابتة الجذور في الأرض، ولذلك كان من الطبيعي أن يكون الرجوع الى الأرض، من أساسيات الصهيونية الحديثة".**[108] فالفكر الإسرائيلي يقوم على أنّ أرض اسرائيل لن تكون يهودية حتّى لو أقام اليهود بها، فالأرض لا تعود لمن يمتلكونها، بل لمن يفلحونها. ولذلك فإنّ موارد المياه في حوض الأردن هدف استراتيجي لا يمكن الاستغناء عنه وأيّ عمل للوصول إلى سلام عادل ودائم في المنطقة يجب أن يأخذ في الاعتبار هذا العامل الأساسي في الصراع العربي الإسرائيلي.[109]

لقد توالت المشاريع لاستغلال مياه نهر الأردن، فبعد إنشاء المملكة الأردنية الهاشمية 1946م وقيام إسرائيل في 1948م بدأ المهندسون المائيون لهما بتطوير مخططات مستقلة لأجل استغلال نهر الأردن. فإسرائيل قد أولت أهمية كبيرة لاستغلال مياه حوض نهر الأردن حيث شرعت في إقامة العديد من المشاريع والتي زادت من حدّة الصراع العربي الإسرائيلي باعتبارها مشاريع أحادية لا تأخذ بعين الاعتبار حقوق الدول العربية، وقد كان الهدف الإسرائيلي، هو توصيل مياه الأردن الى صحراء النقب حتى يمكن زراعتها وتصنيعها، أما بالنسبة للعرب، فقد كانت محاولات لتحويل روافد الأردن (الحاصباني، وبانياس، واليرموك) لمواجهة محاولات الإسرائيليين.

ويمكن ذكر أهم المشاريع الإسرائيلية للاستحواذ على مياه نهر الأردن والتّي تجسّدت في ثلاث مراحل تتمثل فيما يلي:[110]

المرحلة الأولى:1948/1958: وفيها قامت اسرائيل بتنفيذ الأعمال اللاّزمة لتحقيق خطّة زراعية مائية لربط المهاجرين الجدد حيث أنشأت شبكات المياه لحصر الموارد إلى الجنوب الجاف مائيا وبدأت مشروعها بنقل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب بواسطة خط أنبوب يعرف بخط المياه القطري. ولقد تضمنت هذه المرحلة مشروع تجفيف بحيرة الحوله واستصلاحها وتصريف مياهها إلى بحيرة طبرية.

أما بين عامي 1948-1953 قامت بحفر عدّة آلاف من الآبار لتزويد المستوطنات بالمياه لدرجة استنزفت الطبقة المائية الجوفية للشريط الساحلي، ثّم شرعت بعد ذلك في تنفيذ ما عرف بخطتي السنوات

---

[107]- سامر مخيمر وخالد حجازي، مرجع سابق الذكر، ص 130.

[108] -Mohamed El Battiui, Op.Cit,p 133.

[109]- مغفور الحسان، مرجع سابق الذكر، ص 168.

[110]- رمزي سلامة، مرجع سابق الذكر، ص147.

السبع والسنوات العشر وبدأ تنفيذ الخطة الأولى عام 1953 ثّم عدلت إلى الثانية عام 1956 وتضمنت الخطتان استيلاء اسرائيل على 50% من مياه نهر الأردن.

كما تّم إنشاء مشروع العوجا- النقب الذي تّم إقراره عام 1954 حيث قامت اسرائيل بتحويل مياه نهر العوجا من الضفة الغربية إلى دخل حدوها، ويشكل هذا المشروع حلقة متكاملة مع قناة مياه الأردن.

ولقد عرفت هذه المرحلة إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن مخطط جونستون عام 1955م والذي يتضمن تقسيم مياه نهر الأردن وروافده بين الدول المشاطئة وذلك كما يلي: 56% تعود د للأردن، 31% تعود لإسرائيل، 10% لسوريا، و3% للبنان.[111] ولقد رفض هذا المشروع من طرف جامعة الدول العربية لاعتبارات سياسية خوفا منهم أن الموافقة على هذا المشروع يعني اعتراف بدولة إسرائيل، نفس الأمر بالنسبة لإسرائيل التي تتمثل في أنّ التوقيع يعني التخلي على عن أية حقوق في بحيرة طبرية ونهر الأردن الأعلى.

المرحلة الثانية: بين 1958-1968: وفيها انصب الاهتمام الإسرائيلي على تطوير زراعة الموالح والزهور والمحاصيل النقدية مثل القطن، وقد نفذت اسرائيل في هذه المرحلة أضخم مشروعاتها المائية(الناقل القطري).

المرحلة الثالثة مابين 1968- 1998: وهي مرحلة تطور الإنتاج والتكنولوجيا الزراعية والمائية ولقد واكبت هذه المرحلة حرب 1967 حيث سيطرت اسرائيل بصورة كاملة على مياه نهر الأردن وغيره من مصادر المياه في لبنان وسوريا والضفة الغربية. لنقل 300 مليون متر مكعب من المياه سنويا إلى النقب الشمالي وإلى الجنوب.[112]

ومع شروع إسرائيل في تجفيف بحيرة الحوله دون الأخذ بعين الاعتبار حقوق المزارعين السوريين مما أدى إلى حدوث توتر؛ ولقد تدخلت الأمم المتحدة خوفا من تصعيد النزاع لإيجاد تسوية تأخذ بعين الاعتبار المطالب العربية وبالخصوص سوريا، كما طالبت الولايات المتحّدة الأمريكية اسرائيل بوقف مشروعها وذلك للظروف الدولية (الحرب الباردة).

عندما شرعت اسرائيل في تحويل مياه نهر الأردن عام 1959 وقد استنفر هذا العمل الاهتمام العربي، وقد طالب البعض بمنع اسرائيل بالقوة المسلحة من تنفيذ خطتها بينما ذهب رأي آخر إلى ضرورة البدء

---

[111]- Georges Mutin, Op,Cit,p99.

[112]- سامر مخيمر وخالد حجازي، مرجع سابق الذكر، ص 107.

في مشروعات على نهر الأردن قبل وصول مياهه إلى إسرائيل، وذلك لإفشال أي قيمة لمشروعات التحويل الإسرائيلية من ناحية وتجنب الهجوم المسلح.[113]

لقد شكّل مشروع تحويل مجرى نهر الأردن نقطة تحول في الصراع العربي الإسرائيلي لانعكاساته الخطيرة ولهذا حظي باهتمام إسرائيلي كبير وردّ فعل عربي وكان سببا في إنشاء[114] أول مؤتمر للقمة العربية في هذا الشأن في جانفي 1964 لبحث لمشروع عربي لتحويل مياه الأردن داخل الأراضي العربية؛ باعتبار أنّ لهذا المشروع العديد من الانعكاسات الخطيرة على المصالح العربية في الجزء الأسفل من حوض نهر الأردن وتهدد الزراعة الأردنية على وجه الخصوص.

ولقد قامت إسرائيل على لسان وزيرها الأول "ليفي اشكول" في 15 جانفي1965 بتوجيه مجموعة من التهديدات حيث أعلن "أنّ كل المحاولات العربية لمنع اسرائيل من استعمال حصتها من مياه الأردن سيعتبر من قبلنا مثل توجيه ضربة على أراضينا، وأتمنى أن الدول العربية لن تطبق القرارات التي تّم التوصل إليها في قمة القاهرة، وإذا ما كان العكس ستكون هناك مواجهة عسكرية بين الطرفين".[115]

ولقد قامت بعض المجموعات الفلسطينية بتوجيه ضربات لتعطيل محطات ضخ المياه الإسرائيلية، بحيث أنّ إسرائيل لم تتجاهل ذلك بل قامت بتدمير سد خالد بن الوليد الذي شّيد من طرف سوريا والأردن لتخزين مياه نهر اليرموك، الحاصباني، بانياس. وجاءت هذه الأحداث لتكون سببا مباشرا لحرب عام 1967. ولقد تمكنت إسرائيل بموجب هذه الحرب من السيطرة على الضفة الغربية وهضبة الجولان وهذا ساعدها على فرض سيطرتها الكاملة على جميع مصادر نهر الأردن الأعلى. كما تمكنت من تجميد الحصة المائية للضفة الغربية وإخضاعها للحاكم العسكري الإسرائيلي. وهذه الغنائم التي تحصلت عليها من حرب الستة أيام حققت لها زيادة مواردها المائية بفضل الوضع الإستراتيجي لمنابع الأنهار التي احتلتها. لذلك أعلنت إسرائيل صراحة أنها لن تنسحب من الجولان دون التوقيع على اتفاقيات متعلقة بالمياه إلى جانب الاتفاقيات الأمنية وذلك يتضمن تعهّد سوريا بعدم تحويل منابع المياه الموجودة في الجولان، كما تؤكد إسرائيل على إبعاد ملف المياه عن اتفاقيات الحكم الذاتي مع الجانب الفلسطيني حيث تصرّ على ضرورة بقاء إدارة المياه الجوفية في يدّ إسرائيل، وهذا ما خلق وضعا ظالما بالنسبة للفلسطينيين.

---

[113] - نفس المرجع، ص157.

[114] - عادل محمد العضايلة، مرجع سابق، ص145.

[115] - Mohamed El Battiui, Op.Cit, p, 138.

وعادت قضية المياه لتثار من جديد في الثمانينات عندما أحيت سوريا والأردن مخططات لبناء سدّ في مقارين على نهر اليرموك. هذا السدّ من شأنه أن يخزن مياه الفيضانات ويجعلها متاحة للمزارعين في وادي الأردن عبر قناة الغور الشرقي، ولقد هددت إسرائيل بمنع بناء السدّ بأي وسيلة بدعوى أنّ ذلك المشروع سوف يستهلك الماء الذي تحتاج إليه المستوطنات اليهودية في مرتفعات الجولان مما أدى بسوريا والأردن إلى وقف المشروع.[116]

ثالثا: حوض نهر الأردن في إطار مفاوضات السلام:

يتمتع الكيان الصهيوني بتقليد جيوبولتيكي ذي أهمية إقليمية، صنعت في الإستراتيجيات الصهيونية، وصقلت في حروبها مع العرب، ونضجت في معاهدات السلام الإسرائيلية العربية. فجميع حروب إسرائيل ضد العرب كان الماء عاملا محددا فيها، لذلك كان لا بد من إيجاد تسوية لمشكلة المياه لذلك كان لا بد من إدخالها كجزء أساسي في مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية.

لقد انطلقت المفاوضات المتعددة الأطراف لبحث مجموعة من القضايا الإقليمية، كمسألة المياه، التطور الاقتصادي الإقليمي، مشاكل البيئة، ومراقبة التسلح، ولقد عقدت خمس لجان للبحث في هذه المسائل؛ ولقد ترأست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة المياه إلى جانب لجنة التسلح.

لذلك انطلقت سلسلة من المفاوضات التي تتضمن موضوع المياه؛ ولقد كانت ابتداء من 1992م في موسكو أين أكّد الجانب العربي أنّ مشكلة المياه تتمثل في سوء التوزيع والاستغلال المفرط للمياه من قبل إسرائيل؛ بسبب سرقتها للمياه العربية واستغلال المياه الفلسطينية بشكل جائر واستخدامها لصالح الإسرائيليين.[117]

إنّ الموقف الإسرائيلي من موضوع المياه موقف استراتيجي مبني على عقيدة أمنية وجودية، يصعب أن تتخلى عنه في ظل أي اتفاقيات أو مباحثات سلام والمياه سبب رئيسي لتمسّك إسرائيل بالضفة الغربية وقطاع غزة، والجولان، وإنّ التخلي عن السيطرة مع هذه المناطق يمكن أن يعتبر نوعا من الانتحار لدولة اسرائيل.[118] لذلك نجد أن أعمال محادثات السلام الإسرائيلية-السورية التي بدأت في سنة 2000 تضمنت ملف المياه بحيث أنّ سوريا اشترطت انسحاب إسرائيل بصفة كاملة من هضبة الجولان والأرض الواقعة

---

[116]- مايكل كلير، مرجع سابق الذكر، ص 193.

[117]- مجدي صبحي، **مسألة المياه في محادثات السلام: مشكلة المياه في الشرق الأوسط** ، (د.ت.ن)، ص 119.

[118]- Smith, Hollie Marie, research thesis, **to What Extent does the issue of water play a role in the Israel-Palestine conflict**? 2011, p5.

على الضفة الشرقية لبحيرة طبرية وذلك لتحقيق معاهدة سلام بين الطرفين، إلاّ أنّ إسرائيل ترفض تماما هذا الأمر وهذا ما أدى إلى تعثر محادثات السلام بينهما.

ولقد كان الهدف المشترك للحكومات المتعاقبة في إسرائيل في المفاوضات حول مصادر المياه سواء في المعاهدة مع الأردن أو الاتفاقيات مع منظمة مع منظمة التحرير، هو الاحتفاظ بالسيطرة على المياه التي فازت بها إسرائيل في حرب عام 1948، وحرب 1967 وما تلاها من حروب. كما أنّ العلاقات غير المتكافئة بين الأطراف سمحت لحكومات اسرائيل بفرض سلسلة إجراءات الأمر الواقع، والاحتفاظ بالوضع الراهن المفضل لديها.[119]

لقد حرصت إسرائيل خلال اتفاقيات (أوسلو) أن تبقى لها السيادة على الموارد المائية و أن ترسخ سيطرتها على الموارد المائية، فاتفاقيات أوسلو لم تمنح السلطة الفلسطينية إلاّ المسؤولية عن إدارة الكمية غير الكافية المخصصة لاستعمال الفلسطينيين والمسؤولية عن صيانة وإصلاح البنية الأساسية المائية، و إلى جانب ذلك تدفع السلطة الفلسطينية للسلطات الإسرائيلية نصف ثمن المياه التي يستخدمها الفلسطينيون في الضفة الغربية علما أن هذه المياه تستخرجها إسرائيل من المخزون المائي في الضفة الغربية.[120]

ومن هنا نلاحظ أن فلسطين لم يعدّ لها سيادة مطلقة على مواردها المائية، لذلك نجد أنها خرجت من دائرة الدول المتحصلة على حقوقها في حوض الأردن وذلك تحت ضغوطات إسرائيلية.

رابعا :المياه في معاهدة السلام الأردنية_الإسرائيلية:

لقد اتجهت إسرائيل والأردن إلى توقيع معاهدة سلام في عام 1994م تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية تغطي مجالا واسعا من القضايا الحيوية. لقد أثارت هذه المعاهدة في بداية توقيعها جدلا واسعا على المستويين الداخلي والإقليمي، حيث قوبلت بانتقادات واتهامات بالانفراد في التوقيع والتفريط بحقوق الأردن في أراضي الباقورة وموضوع المياه، وعلى المستوى الإقليمي شكك الفلسطينيون والسوريون في صدق النوايا الأردنية. تتضمن المادة السادسة من اتفاقية السلام في فقرتها الأولى مبدأ التوزيع العادل للمياه أما الفقرة الثانية فتؤكّد على عدم الإضرار بالطرف الآخر، أما الفقرة الثالثة فتؤكد على ضرورة

---

[119]-Brich,F,I squierdo, **conflict and management of water Resources in international la, the example of the basins of Palestine**, 1st international conference: water values rights, Imad Khatib. Al, Palestine Academy Press, Ramallah, Palestine, 2005, p716.

[120]- منظمة العفو الدولية، **متعطشون إلى العدل، القيود على سبل حصول الفلسطينيين على المياه**، ط1، رقم الوثيقة 15/027/2009، 2009، ص 27.

التعاون بين اسرائيل والأردن؛ وباعتبار أنّ الطرفان يدركان بأنّ مواردهما المائية لا تحقق لهما الاكتفاء الذاتي وبالتالي ضرورة تخصيص كميات إضافية، وتحقيق التعاون الثنائي، الإقليمي، والدولي من خلال تعيين لجنة مشتركة تضم ستة أعضاء ثلاث لكل طرف.[121] ولقد اعتبر السوريون والفلسطينيون أنّ هذا النّص من الفقرة السادسة هي بمثابة إسقاط لحقوق سوريا وفلسطين ولبنان في نهر الأردن ونهر اليرموك، ونزع لشرعية مطالبهما في إعادة توزيع مياه نهر الأردن، ودعم لتبريرات إسرائيل التي تقول بعدم وجود مياه كافية في حوض النهر لتكفي الجميع.[122]

ولقد أسفر عن توقيع هذه الاتفاقية تحديد كيفية توزيع المياه بين الطرفين وذلك حسب الفصول بحيث أنّ في كل عام من 15 ماي إلى 15 أكتوبر (الصيف) اسرائيل تضخ 12 مليون متر مكعب من مياه اليرموك ويحصل الأردن على باقي كمية التدفق الطبيعي لمياه النهر، أما في فترة 16 أكتوبر إلى 14 ماي من كل عام (الشتاء) فإسرائيل ستضخ 13 مليون متر مكعب والباقي فهو حق للأردن.[123]

كما مكنت المعاهدة الأردن تخزين 20مليون متر مكعب من مياه فيضانات نهر الأردن جنوب التقائه بنهر اليرموك خلال فترة فصل الشتاء في بحيرة طبريا، مقابل كمية المياه التي ستسحبها إسرائيل من نهر اليرموك والبالغة 20 مليون متر مكعب.[124]

وكذلك تنفيذ عدد من المشاريع المشتركة أهمها إنشاء سدّ على نهر اليرموك بهدف زيادة كميات المياه المخصصة للأردن عبر قناة الملك عبد اللّه، وسدّ على نهر الأردن لرفع طاقة التخزين وتمكين إسرائيل من استخدام 3 ملايين إضافية من نهر الأردن، إضافة إلى بناء محطة تحلية في الأردن بطاقة 50 مليون متر مكعب.[125]

رغم ما جاءت به هذه الاتفاقية وتحمل الأردن تبعاتها السياسية نتيجة الانتقادات الموجهة لها من طرف الدول العربية إلاّ أنّ إسرائيل حاولت التماطل وعدم الالتزام بما ورد فيها.

---

[121]- Mohamed El Battiui, Op.Cit,p, 169.

[122]- عادل محمد العضايلة، مرجع سابق الذكر، صص 218-219.

[123]- طارق المجذوب، **المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية:دراسة في دبلوماسية المياه**: ط1، السعودية، 1999، ص 72.

[124]- Mohamed El Battiui, Op.Cit,p, 168.

[125]- عادل محمد العضايلة، مرجع سابق الذكر، ص 222.

خامسا: واقع الأمن المائي للأردن في إطار الصراع على مياه حوض الأردن:

الأردن: إنّ الأردن يتعرض لواقع مائي بالغ الحساسية فهو ومنذ عام 1989م يعتبر من الدول التي دخلت الفقر المائي حيث عانى الأردن في ذلك العام من عجز مائي مقداره 80 مليون متر مكعب ووصل العجز المائي عام 2000 إلى 200 مليون متر مكعب سنويا.[126] فهو يعتبر أفقر دولة من حيث المصادر المائية، وتسير توقعات البنك الدولي أنّ مخصصات الفرد ستتناقص إلى حوالي 90متر مكعب للفرد في سنة 2020م في حين أنّ المعدل العالمي هو 1000 متر مكعب لكل فرد خصوصا وأنّ التوقعات تشير إلى أنّ عدد سكان المملكة سيبلغ حوالي 21 مليون نسمة عام 2025م بمعدل زيادة نسبية تبلغ 3.7% ، كما أنّ الأردن يصّف بأّنه من المناطق الجافة وشبه الجافة بحيث يمتاز بمعدل أمطار قليل مقابل درجة تبخر مرتفعة.[127]

ونظرا لهذا العجز المائي الذي تعرفه الأردن توجهت إلى وضع إستراتيجية تقوم على مجموعة من المشاريع الحاضرة والمستقبلية أهمها: مشروع ناقل البحر الأحمر/الميت واستغلال المياه الجوفية أهمها حوض الديسي والبدء فورا في تنفيذ وتطبيق تقنية حصاد المياه والتغذية الاصطناعية للمياه الجوفية، وزيادة استعمال المياه المعالجة في الزراعة.

ولقد ظهرت مجموعة من التحديات بسبب ما يعرف بالربيع العربي التي تزيد من صعوبة التعامل مع الوضع المائي في الأردن نذكر أهمها:[128]

- مخيمات اللاّجئين دائما تقام فوق أحواض مائية مهمة مثل حوض الأزرق أو حوض اليرموك. بالإضافة الى أنّ العمليات المصاحبة للاعتصامات مثل الحرائق والملوثات غالبا ما تعود للمياه السطحية والجوفية من خلال الأمطار أو من خلال المياه العادمة وتحلّل المواد العضوية فإّنها تكون مصدر تلوث يهدد ديمومة واستمرارية المصادر المائية الأردنية.

- إنّ استهلاك اللاّجئين لكميات كبيرة من المياه التي تخصم من حصة الفرد الأردني في المناطق التي تتواجد فيها هذه المخيمات غالبا ما تكون السبب في اعتصام السكان المحليين أنفسهم كما حصل في منطقة الرمثا.

---

[126] -ساطع الزغلول، **إشكالية المياه العربية**، مطبعة الفجر، عمان، 1993، ص 33.

[127] - عاطف الخرابشة، **إدارة أزمة المياه في الأردن تحت ضغوط الربيع العربي**، محاضرة في إطار المؤتمر الاقتصادي الخامس، جامعة البلقاء التطبيقية/ السفارة الجزائرية بالأردن، بتاريخ 2013/11/25.

[128] - نفس المرجع.

- إن زيادة حركة الصهاريج المائية التي تضطر الحكومة الى استعمالها بسبب قيام هذه المخيمات تكون السبب في تلوث التربة والهواء وبالتالي تقل الإنتاجية الزراعية خصوصا أن المخيمات أقيمت بالقرب من مناطق زراعية تربتها صالحة لكافة الأنواع الزراعية.

- إنّ تحكّم الجماعات المسلحة في مصادر المياه في مناطق الصراع يؤثر على نوعية وكمية المياه في حوضي اليرموك والأزرق، خصوصا أنّ هذه الجماعات ليست على علم بأهمية هذه المصادر سواء بالنسبة لسوريا أو الأردن الأمر الذي يهدّد تلوث هذه المصادر ويؤدي الى تأثر الأردن مائيا وبيئيا لسنوات طويلة بعد انتهاء الربيع العربي.

إنّ وضعية نهر الأردن تظهر أنّ المنطقة تعاني من مشاكل حقيقية قد تؤدي إلى حدوث كارثة مائية يزيد من تعقيدها طبيعة النسق الإقليمي المشحون. ورغم الوصول إلى تحقيق إستراتيجية مشتركة لتحقيق التوزيع العادل للمياه يستند إلى اتفاقية الأمم المتحدة سنة 1997م يعود بالدرجة إلى انتهاكات الطرف الإسرائيلي على الحقوق العربية في المياه ما يحدث في قطاع غزة والضفة الغربية. لذلك نجد أن عدم الوصول إلى تحقيق اتفاقية شاملة لكل الدول المشاطئة لحوض الأردن راجع إلى الخلافات السياسية، وبالتالي فإنّ المسألة المائية في المنطقة هي مسألة سياسية بالدرجة الأولى.

المبحث الثالث: إشكالية المياه في حوضي دجلة والفرات.

" ينظر إلى المياه في الشرق الأوسط على أنّها لعبة كل شيء
أو لا شيء... ومن هنا فإنّ التوقعات متشائمة, ويسود اعتقاد بأنّ
الحرب القادمة في الشرق الأوسط ستتمحور حول المياه."[129]

أولا: دراسة جغرافية لنهري الدجلة والفرات:

1- معطيات جغرافية عن نهر الفرات:

يعتبر الفرات من بين أهم الأنهار الدولية يصل طوله الإجمالي 2135كم، بحيث أنّ هذا النهر ومعظم روافده الرئيسية تنبع من السفوح الشرقية لجبال طوروس في هضاب الأناضول الواقعة ضمن الأراضي التركية خصوصا هضبة أرمينيا. يتكون هذا النهر من رافدين رئيسيين هما(قره صو) وطوله 400كم و(مراد صو) وطوله 600كم، ويلتقيان في حوض(كيبان) وقبل أن يلتقي الرافدان يصب فيه رافدان آخران وهما "المنذر"و"البيري"، وبعدها يتجه النهر إلى الجنوب ويجتاز سلسلة جبال طوروس ليصب على الحدود السورية التركية عند بلدة "جرابلس"، وبهذا يكون النهر قد قطع مسافة 440 كم في تركيا، وبعد دخوله إلى الحدود السورية ترفده مجموعة من الروافد منها " نهر البليخ" وصولا الى مدين "البوكمال" على الحدود السورية العراقية ليدخل بعدها الأراضي العراقية بطول يصل الى 1440كم، ثم يتفرع الى فرعين كبيرين فرع "الحلة" وفرع "الهندية" ليدخل بعد ذلك نهر الفرات في موقع" القرنة" ليلتقي نهر الدجلة ويشكلان معا" شط العرب" الذي يصب في الخليج[130].

يتفق العديد من الدارسين أنّ حوض النهر يصل إلى 444000كم²، يصل إلى مساحة 124320 كم² في تركيا أي ما يعادل نسبة (28%)، ومساحة 75480كم²، في سوريا أي ما نسبته (17%)، ومساحة 177600كم² أي بنسبة(40%) في العراق، دون نسيان مسافة 66600كم² (15%) في العربية السعودية.[131]

---

[129] -حاقان طونش، "**مشكلة المياه في المنطقة: وجهة نظر تركية**، ورقة قدمت إلى مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج 1: دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، ص 209.

[130] - عدنان بيلوني، مرجع سابق الذكر، ص100.

[131] -Mohamed El Battiui**,** Op. Cit, p 186.

2- معطيات جغرافية عن نهر دجلة.

ينبع دجلة مع هضبة أرمينيا في تركيا بالقرب من بحيرة "وان" إلى الجنوب الشرقي من ينابيع نهر الفرات، يبدأ الوادي الأعلى للنهر من نبعين رئيسيين غرب بحيرة كولجك، وشرقي بوتان صو ليتشكل النهر من عدّة روافد متجها نحو الجنوب الشرقي مؤلفا الحدّ الشمالي لسورية لمسافة 50كلم حيث يرفده عندها من الشرق نهر خابور دجلة، ويدخل العراق بعدها مارا بالموصل، بعد ذلك يرفد النهر برافدين هامين هما الزاب الأعلى، والزاب الأسفل ثم يجتاز الفتحة بين جبلي حمرين ومكحول، ويجتاز مدينتي تكريت وسامراء لينتهي بذلك واديه الأوسط، أما الوادي الأدنى للنهر فيبدأ عنده رافده شطّ العظيم ليمر بعدها ببغداد ملتقيا برافده ديالي، ثم يمر بالكوت، ويلتقي بنهر الفرات عند كرمة علي ليشكلا معا شط العرب. يبلغ طوله 1718كلم، ويبلغ متوسط جريان النهر على الحدود السورية التركية 18.5 مليار م^3 سنويا، ويصبح متوسط جريانه عند شط العرب 42 مليارم^3.[132]

ويتكون من التقاء النهرين دجلة والفرات نهر شط العرب الذي يصب في ضفته اليسرى تابع واحد وهو نهر قارون ويجري بكامله في الأراضي الإيرانية وهو سريع الجريان لقصره وشدة انحدار مجراه ووفرة مياهه.[133]

وتتغير كمية المياه في نهري دجلة والفرات من موسم لآخر أثناء السنة، حيث يكون أعلاها في الربيع وأدناها في أواخر الصيف. يغطي حوض دجلة ما يقارب مساحة 45000كم^2 في تركيا أي نسبة (12%)، وفي سوريا 1000كم^2 أي نسبة (0.2%)، أما العراق فتقدر المساحة ب292000 كم^2 أي ما يقارب نسبة (54%)، أما فيما يخص إيران فتبلغ مساحة الحوض 37000 كم^2 ما يمثل نسبة (34%).[134]

وبهذا يمثل نهري دجلة والفرات أكبر منظومة نهرية في آسيا، تشترك فيهما مجموعة من الدول مما جعل الموارد المائية لنهري دجلة والفرات بمثابة إشكالية لدى الدول المشاطئة الثلاث تركيا سوريا والعراق وإيران، وهذه الكيانات تفتقر للثقة فيما بينها ونادرا ما تحقق اتفاقا فيما يخص القضايا المائية.

---

[132]- أيمن البهلول، **الأطماع الخارجية في المياه العربية، الحروب القادمة**: ط1 : دار السوسن، سوريا، 2001، ص 154.

[133]- داليا إسماعيل محمد، **المياه والعلاقات الدولية، دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية**:ط1، عربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2006 ،ص 23.

[134] - Mohamed El Battiui, Op.Cit,p, p189.

ثانيا: أثر متغير المياه في العلاقات بين دول حوض دجلة والفرات.

1- مدخل تاريخي للعلاقات العربية التركية:

حتى قيام الحرب العالمية الأولى(1918/1914) لم تكن هناك مشاكل سياسية أو قانونية تثار حول استخدام مياه نهري دجلة والفرات بسبب وقوع النهرين من المنبع حتى المصب تحت سيادة دولة واحدة هي الدولة العثمانية، حتى سنة 1923م وتقسيم أقاليم الإمبراطورية العثمانية بموجب اتفاقية لوزان، وانفصال سوريا والعراق عن السيادة التركية بعد الحرب، حيث اختصت تركيا بالمنبع والمجرى الأعلى لدجلة والفرات، واختصت سوريا بالمجرى الأوسط للفرات، واختصت العراق بنهر دجلة وبالمجرى الأدنى للفرات.[135]

إنّ الّنزاع حول مياه دجلة والفرات بين تركيا والعراق وسوريا، له أبعاد تاريخية ترجع إلى عصر الدولة العثمانية، عندما قاد **الشريف حسين** الثورة العربية بمساندة بريطانيا ضد الإمبراطورية العثمانية، مقابل وعود بمنح العرب الاستقلال، والتي لم يفي بها الفرنسيين والإنجليز بل طبقوا اتفاقية "**سايكس بيكو**" سنة 1916م التي تضّمنت تقاسم الأقطار العربية.[136]وهذه الثورة طبعت في أذهان القادة السياسيين المتتالين في الجمهورية التركية الجديدة صورة الخيانة من طرف العرب، بحيث أقصت تركيا الجديدة سنة 1923م من مشروعها القومي الجمهوري المشرق العربي.[137]

لقد نجم عن تقسيم الدولة العثمانية ووقوع كل من سوريا تحت الحماية الفرنسية ووقوع العراق تحت الانتداب البريطاني إلى تعقيد الخريطة الجيوسياسية للمنطقة، زادت من تعقيدها مجموعة من المشكلات والاعتبارات التي كانت من مخلّفات الاستعمار على رأس هذه المسائل نجد مسألة الأكراد المقسّمين بين تركيا والعراق وسوريا وإيران. والّنزاع المتجدد على إقليم لواء الإسكندرونة؛ ولقد أطلق عليه الأتراك اسم"**إقليم هاتاي**" هذا الإقليم الذي منحته فرنسا إلى تركيا لتضمن مساندة تركيا في حربها الوشيكة مع ألمانيا وقتذاك.[138] حيث أنّ فقدان إقليم اسكندرون لصالح تركيا بموجب معاهدة بين تركيا وفرنسا في 1939م كان يمثل عائقا في العلاقات السورية التركية.

---

[135]- رمزي سلامة، مرجع سابق ذكره، ص 119.

[136] -Mohamed El Battui,op.cit,p, 192.

[137]-Daoudy,M, **le partage des eaux entre la syrie,l'Irak et la Turquie :négociation, sécurité et asymétrie des pouvoirs,** CNRS Editions, Paris.

[138]- محمد قباز، **مياه العرب على صفيح ساخن**، جريدة الوطن الكويتية، العدد 10101، الأحد 21 مارس 2004.

يتّسم إقليم اسكندرون بأنّه يشكل حوضا مائيا ضخما تنتهي إليه ثلاثة أنهار هي عفرين والأسود، والعاصي وتبلغ مساحته حوالي (9465)كم^2، وهذا بجانب نيل تركيا حق الاستفادة من نهر قوين بعد اتفاق 1921م بالمناصفة مع سوريا.[139]

رغم أنّ سوريا وبالنظر إلى مجموع التحدّيات التي كانت تعاني منها من مواجهة إسرائيل والدور الإقليمي لسوريا والبناء الداخلي وغيرها توقفت سوريا نسبيا عن إثارة قضية إقليم اسكندرون. أما بالنسبة لقضية الأكراد الذي يتجسد حلمهم في إنشاء دولة كردية في إقليم كردستان، وهم يتوزعون حاليا بين خمس دول هي تركيا وسوريا والعراق وإيران وأرمينيا. ويجسد الأكراد 15% من نسبة السكان في تركيا وبالتالي فتركيا تمثل أكبر نسبة للأكراد مقارنة بالدول الأخرى، مما يمثل مصدر قلق بالنسبة لها،[140]ولقد وقعت العديد من الاتفاقيات لضبط المسألة الكردية بين الدول الثلاث.

ثالثا :متغير المياه في العلاقات العربية التركية:

لا بد أن نشير أنّه عقدت العديد من الاتفاقيات بين تركيا والدول المجاورة بشأن نهري دجلة والفرات، تعود إلى فترة التواجد الفرنسي والبريطاني في المنطقة. فلقد تضمنت اتفاقية لوزان في مادتها 109 " **ضرورة تأسيس لجنة مشتركة تجمع بين الدول المشاطئة الثلاث، والتي تختص بالفحص المبدئي لأيّ مشروع على النهرين، كما يتضمن شرط الإخطار المسبق من طرف تركيا للعراق في حالة رغبتها في إقامة مشاريع على دجلة والفرات.**[141]

كما عقدت العديد من المعاهدات بين دولتي الانتداب (نيابة عن سوريا والعراق) وتركيا، منها معاهدات الحدود ومعاهدات السلام، وهي تتضمن فقرات عن دجلة والفرات، إضافة إلى المعاهدات الخاصة بمياه النهرين.[142]

ولقد عقدت أول اتفاقية ثنائية بين العراق وتركيا عام 1962م تخص نهر دجلة والفرات، وفي نفس السنة وقعت الدولتان في العاصمة التركية اتفاقية صداقة وحسن الجوار وتتضمن مبدأ الإخطار المسبق للعراق من طرف تركيا في حالة إقدام هذه الأخيرة على إقامة مشاريع على نهر دجلة والفرات.

---

[139] - إبراهيم حميدي، **ثلاثة احتمالات تفسر مماطلة أنقرة في التفاوض على مياه دجلة والفرات،(مجلة الحياة)**، 1998 ، ص5.

[140] - صلاح العقاد، **التاريخي لمشكلات الحدود العربية، (السياسة الدولية)**، عدد 111، الأهرام، القاهرة، 1993، ص172-175.

[141] - Mohamed El Battiui, Op.Cit,p, p193.

[142] -عبد العزيز شحادة المنصور، **المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا**: ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000 ، ص144.

ولقد وقعت العديد من المفاوضات ابتداء من سنة 1962م بين الدول المشاطئة الثلاث لمحاولة إيجاد طريقة حول كيفية تقسيم الموارد المائية المشتركة.

ولقد مرت العلاقات الثلاثية (التركية- العراقية- السورية) بمراحل متعددة تتميز بالتفاهم أحيانا وصدام أحيانا أخرى.

ولم تكن أول الاحتكاكات بسبب المياه تركية/ عربية بل كانت عراقية/سورية، ذلك عندما شرعت سوريا في بناء سدّ الطبقة أو(سد الثورة كما سمي فيما بعد) سنة 1976م، بدعم سوفييتي مالي وتكنولوجي وحسب ما أوردته السلطات العراقية آنذاك أنّ هذا السدّ ترتب عنه انخفاضا قدر بحوالي 25% من المياه التي اعتاد العراق وصولها وهذا ما أضرّ بثلاثة ملايين فلاح عراقي، وهذا ما أدّى بالعراق إلى تهديد سوريا بتدمير سدّ الطبقة، وهذا ولقد قام العراق بنشر قواته على طول الحدود مع سوريا،[143] مع العلم أنّ نهر الفرات يوفر للعراق 37% من احتياجاتها المائية لذلك رفضت بشكل قاطع خفض هذه النسبة التي انخفضت من 920 إلى 197 متر مكعب في الثانية.[144] ولم تنتهي الأزمة إلاّ بعد قرار سوريا بإطلاق كميات إضافية من المياه في اتجاه العراق وتأتي هذه الأزمة المائية ضمن سياق التوتر الدائم بين البلدين الذي يرجع إلى أسباب إيديولوجية وسياسية.

وفي أعقاب هذه الأزمة بدأت تركيا عام 1982م في وضع مخطط عام شامل يربط عددا من المشروعات المائية على نهر الفرات، وذلك مقدّمة لمشروعها الأساسي مشروع جنوب شرق الأناضول الكبير، وإن لم تعلن عنه آنذاك.[145] وقد تكونت إثر الإعلان عن هذا المخطط التركي الشامل لجنة فنّية مشتركة عام 1982م بين العراق وتركيا ثم انضمت سوريا لعضوية هذه اللجنة عام 1983م.[146] ولم تصل اللّجنة إلى أي اتفاق بسبب اعتراضات تركيا؛ وهذه الاعتراضات نابعة من الموقف التركي في شأن المسألة المائية ويمكن تحديد الموقف التركي فيما يلي:[147]

- اعتبار نهري دجلة والفرات مياه وطنية عابرة للحدود، وليست مياها دولية مشتركة. وهذا ما يجعل لها حق السيادة المطلقة على مياه دجلة والفرات وفي هذا الصدد قال الرئيس التركي السابق "**سليمان**

---

[143]- أحمد عباس عبد البديع ، **أزمة المياه من النيل إلى الفرات** ، السياسة الدولية، العدد 104، أفريل 1991، ص 147.

[144]- Abou El Kacim Dellal, Op. Cit, p229.

[145] - فيليب روبنس، **تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري**، دار قرطبة للنشر، القاهرة،1992 ، ص109.

[146]-طارق المجذوب، **التعاون العربي التركي في مشاريع البنية التحتية والمياه والطاقة الكهرومائية**، المستقبل العربي، العدد 188، 1994، ص97.

[147]- عبد العزيز شحادة المنصور، مرجع سابق ذكره، ص149-150.

* Suleyman Demirel, set fois premier ministre, ancien président du parti de la justice et neuvième président de la Turquie.

ديميريل"* في بداية التسعينات**:" إنّ تركيا سيّدة على مياه الأنهار التي تنبع من أراضيها، وليس لسوريا والعراق أي حق فيها، فمصادر المياه لتركيا، ومصادر النفط لهما، نحن لا نقول أننا نشاركهما مصادرهما النفطية ولا يمكن القول أنهما يشاركاننا في مصادرنا المائية..."**.[148]

- إنّ ما تمرره تركيا من مياه إلى سوريا والعراق هو تضحية منها وليس واجبا.
- اعتبار حوضي دجلة والفرات حوضا واحدا، وإمكان نقل مياه نهر دجلة إلى الفرات من خلال مشروع منخفض"الثرثار" في العراق.

وهذا ما يبين لنا أنّ تركيا تطرح إشكالا قانونيا بالدرجة الأولى لقضية نهري دجلة والفرات عندما ترفض الاعتراف بدولية هاذين النهرين. وتبرر تركيا موقفها باعتبارها أنّ دجلة والفرات هما نهران غير ملاحيان، وفي المقابل من ذلك ترفض كل من العراق وسوريا كل من هذه التبريرات وتؤكد بدورها أنّ دجلة والفرات هما نهران دوليان حيث يمران على أكثر من دولة ليصبا بعد ذلك في الخليج الفارسي، وتضيف كل من سوريا والعراق أن النهران هما نهران ملاحيان، مع ضرورة الإشارة أنّ الشرق الأوسط هو عكس أوروبا تماما، بحيث أنّه لا توجد اتفاقيات تنظّم الملاحة ماعدا اتفاقية واحدة بين العراق إيران لتنظيم الملاحة في شط العرب.[149]

وعموما لقد شرعت تركيا في بناء سد أتاتورك، وهذا ما كان يمثل تهديدا لكل من العراق وسوريا. وهذا المشروع كان يمثل الدافع وراء تقارب العراق وسوريا بعد خلافاتهما التي بدأت بشروع سوريا في بناء سدّ الطبقة كما تم التطرق إليه. ولقد ساعد هذا المشروع التركي كل من سوريا والعراق في إيجاد صيغة اتفاقية في أفريل 1990م حيث تّعهدت سوريا بتسليم ما لا يقل عن 58 بالمئة من كل مياه الفرات التي تتلقاها من تركيا. ويعدّ هذا السدّ رابع أكبر سدّ في العالم وأكبرها في تركيا، تصل طاقته التخزينية إلى 48.5 مليار متر مكعب أما ارتفاعه فيصل إلى 179متر حيث قامت بتمويله شركات سويسرية وألمانية وايطالية بتكلفة قدرها 4.2 مليار دولار.[150]

ولقد وصلت الأزمة ذروتها عندما قامت تركيا بقطع مياه الفرات ابتداء من 13 /1/1990م عن سوريا والعراق لمدة شهر لتملأ الخزان وراء سدّ أتاتورك، مما أّدى بسوريا والعراق إلى إقامة جبهة مشتركة ضد تركيا في مسألة المياه، كما أصدرتا بيانات التهديد.

---

[148]-Martin and Parker, **water, the politics of scarcity**,p.30

[149] -Mohamed El Battiui, Op.cit. p 197.

[150] - رمزي سلامة، مرجع سابق الذكر، ص 98.

يعتبر سدّ أتاتورك نقطة الارتكاز الأساسية لمشروع تنمية جنوب شرق الأناضول. ويجب التأكيد قبل إطلاق الأحكام أنّ مشروع "**الجاب**" هو قبل كل شيء هو مشروع داخلي تنموي من ضمن أولوياته تحقيق التنمية الزراعية والتنمية السوسيواقتصادية في جنوب شرق أناضول. وأناضول هي منطقة تعتبر من أفقر المناطق في تركيا مقارنة بالجزء الغربي للبلد، وتعرف هذه المنطقة نموا ديموغرافيا مرتفعا، ودخلا فرديا منخفضا.[151]

يعتبر مشروع جنوب شرق الأناضول أو كما يسمى اختصارا بمشروع الغاب أكبر مشروع للتنمية الاقتصادية في تاريخ تركيا، علما أنّ المشاريع في تركيا كانت متأخرة نوعا ما بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية. إلاّ أنّ تطوير المشاريع لاستغلال الموارد المائية وتجسيدها يعود إلى كل من "سليمان ديميريل" "وتورغوت أوزال"* وهذا راجع بدرجة أكبر إلى خلفية الإعداد العلمي لكليهما. بحيث أن سليمان ديميريل متحصل على شهادة مهندس دولة للموارد المائية من الجامعة التقنية في اسطنبول وواصل دراسته في الولايات المتحدة عندما تحصل على منحة دراسية من برنامج إيزنهاور وعاد إلى تركيا سنة 1955م ولقد لقب آنذاك **بملك السدود**، كما استطاع جمع ما قيمته 55 مليون دولار لبناء سد كيبان، أما فيما يخص تورغوت أوزال فهو متخصص في الطاقة الكهربائية ولقد كان مسؤولا عن الدراسات الكهرومائية التي يمكن إنشاؤها في دجلة والفرات. [152]. وهذا ما يفسر في جانب معّين التوجه الكبير لتركيا في تطوير وإقامة السدود.

ومشروع **الغاب**** يعتبر أكبر مشروع للتنمية الاقتصادية حيث يتضمن 13 مشروعا أساسيا للريّ (6 منها على دجلة و7 على الفرات)، للريّ وتوليد الطاقة الكهربائية، ولتحقيق ذلك أنشئت 17 محطة كهربائية. ويغطي هذا المشروع ست محافظات تركية غازي عينتاب (Gaziantep)، أدي يامان (Adıyaman)، وأورفة (Urfa)، وديار بكر (Diyarbakir)، وماردين (Mardin) وسييرت[153](Siirt).

ولقد وقفت مجموعة من الأهداف وراء إنشاء هذا المشروع تتمثل فيما يلي:

---

[151]- Beschorner.N, water ressources in the history of the Palestine – Israel conflict, Geojournal 21, N4, 317-323, 1990.

* Turgut Ozal, ancien premier ministre et huitième président de la Turquie.

[152] - Kolars, J.F et Mitchell W,A, the Euphrates River and the Southeast Anatolia Development project, Carbondale and Edwardsville, southerne, Illinois University press, 1991. .

** **GAP** : originellement reflète l'appellation turque du Guneydogu Anadolu projesi. en anglais le Great Anatolien Project.

[153] - حاقان طونش، مرجع سابق الذكر، ص162.

تسعى تركيا إلى أن تتحول إلى سلة غذاء الشرق الأوسط بعد أن فشل السودان بسبب عدم الاستقرار الداخلي. ولقد نجحت تركيا في أن تصبح أكبر بلد مصدر للمنتوجات الغذائية في شرق المتوسط كما أصبحت قوة صناعية دخلت اقتصاد السوق، ولقد أصبحت مفتاح الإستراتيجية الغربية في الشرق الأوسط ما يفسر اعتراف تركيا بإسرائيل وانضمامها إلى المجلس الأوروبي 1949م، وانضمامها إلى الحلف الأطلسي في 1951م.[154] وهذا يساعدها على لعب دور إقليمي في المنطقة.

محاولة تطوير المناطق الشرقية الجنوبية التي تعتبر مناطق جدّ متخلّفة في تركيا، وذلك لامتصاص المطالب الكردية بالانفصال من خلال توفير مناصب العمل وسدّ حاجات المنطقة الزراعية والصناعية وغيرها.

وعموما فإنّ المخاوف والشكوك السورية والعراقية حول هذا المشروع بلغت ذروتها في مطلع التسعينات كما سبق الذكر بحيث أكّد كل من سوريا والعراق عن النتائج السلبية التي ألحقت بهما جراء قطع المياه من إتلاف للمحاصيل الزراعية. مما أدى إلى تصعيد الاحتجاجات ما أدى بالرئيس التركي آنذاك تورغوت أوزال إلى القول في 1990/1/18م **:" إنّ الشائعات المتواترة بشأن قبول الزعم القائل بأنّ سد أتاتورك سيكون له تأثيرات سلبية في سوريا والعراق هي تشويه للحقيقة، لأنّه على عكس ذلك سيكون مصدر رخاء وازدهار لكل من البلدين وتركيا. ولا ترغب بلاده في دخول أي نزاعات مع جيرانها، فاهتمامها ينصب بالأساس على تعبئة كافة إمكاناتها للتنمية الاقتصادية. ولماذا لا يتم التعامل مع سدّ أتاتورك كمشروع يوفر الحماية لملايين السكان من مخاطر الفيضانات كما فعلت السدود التركية الأخرى في الماضي..."*[155]**

إنّ السياسة التركية في تعاملها مع مشكلة المياه مع سوريا والعراق تحاول نفي صفة الدولية عن نهري دجلة والفرات حتى نقطة مغادرتهما الحدود التركية وبهذا تستخدم مفردات تخدم مصالحها مثل **"المياه العابرة للحدود"** ومفهوم "**الحقوق السيادية**". وهذا ما ظهر واضحا في الخطة التي سميت خطة "**المراحل الثلاث**"* التي قدمتها تركيا خلال الاجتماع الوزاري الثلاثي و1990 والمباحثات الثنائية 1993 ولقد رفضت تماما من طرف سوريا والعراق بحيث أنّها تتضمن مفاهيم خاطئة وتمثل بذلك خروجا عن الشرعية الدولية والإجماع الدولي.

---

[154]-Mohamed El Battiui, Op.Cit,p, 194.

[155]-جلال عبد اللّه معوض، **مياه الفرات والعلاقات العربية- التركية**،(شؤون عربية)، العدد 65، 1991، ص 138-139.
Publié dans: Turkish Daily News, 19/1/1990, p 2.

*لمزيد من المعلومات عن هذه الخطة انظر منذر خدام في مؤلفه الأمن المائي العربي ص241.

ولقد أكّدت تركيا ذلك في العديد من المناسبات، بحيث أكّد مدير الموارد المائية في تركيا(علي إحسان باغيش) في المؤتمر العربي- الأوروبي في دورته الثامنة بالقاهرة في الفترة الممتدة من (21-23 فيفري 2000) أنّ:" دجلة والفرات نهران دوليين، مما يجعلهما تحت السيادة والقوانين التركية."[156]

من الواضح أنّ الموقف التركي يمزج بين مسألة المياه، ومسألة الأمن، ومسألة لواء اسكندرون فيما يخص علاقاتها مع سوريا. أما علاقات العراق وتركيا فتميزت عموما بنوع من الاستقرار وكانت تصران دوما على حل مسألة المياه الدولية المشتركة وفق قواعد القانون الدولي المختص ومبدأ الحقوق المكتسبة وسياسة حسن الجوار والتعاون الإقليمي.[157] إلاّ أنّ هذه العلاقة تغيرت مع حرب الخليج الثانية بسبب دعم تركيا للحلفاء والوقوف ضد العراق.

ولقد عملت تركيا على إدخال لمسألة تعاون سوريا معها في الحدّ من نشاط الأكراد على الحدود السورية التركية، كشرط أساسي في نص أي اتفاق حول تقاسم المياه مع سوريا. وكان من مظاهر هذه السياسة التركية التصعيد الخطير للأزمة مع سوريا أواخر عام 1998م وصلت إلى حدّ حشد القوات التركية والتهديد بضرب سوريا على خلفية إدعاء تركيا بدعم سوريا للأكراد وإيواء زعيمهم عبد اللّه أوجلان، وأدى الخوف من اندلاع حرب إقليمية خطيرة إلى تدخل بعض القادة السياسيين على رأسهم حسني مبارك، ولقد انتهى هذا التوتر باتفاقية بين تركيا وسوريا **أين تعهدت هذه الأخيرة بغلق قواعد تدريب حزب العمال الكردستاني وعن تقديم الإمداد المالي وطرد الزعيم أوجلان***.[158] مع العلم أنّ هذه الاتفاقية لم تشر إلى ملف مياه الفرات ولقد تزامن هذا مع الجفاف الذي حلّ بالمنطقة 1999م وشروع تركيا ببناء سدّها الرابع على الفرات.

والمعلوم أنّه مع تقهقر الحزب الكردستاني خسرت كل من سوريا والعراق ورقة سياسية ضد تركيا، وهذا ما جعل تركيا تعلن عن خطط في 1999 لمدّ مشروع شرقي الأناضول إلى منابع دجلة الذي يعتبر البديل العملي والوحيد الذي تلجأ إليه كل من سوريا والعراق وبالتالي إنّ المساس به يعني تهديد الأمن المائي والغذائي لهذين البلدين.

ويتضح لنا أنّ المشاريع المائية المقامة من طرف الدول المشاطئة لنهري دجلة والفرات هي مشروعات ذات طبيعة تنافسية وليست تكاملية عكس الوضع في حوض النيل أين مورست **الديبلوماسية**

---

[156]- وكالة الأنباء الفرنسية، رقم 2000/2/22م.

[157]- منذر خدام، مرجع سابق الذكر، ص 241.

[158]- مايكل كلير، مرجع سابق الذكر، ص 203.

* هناك من يرى أنّ سوريا بريئة من إدعاءات تركيا وأنّ الزعيم الكردي عبد اللّه وأجلان لم يكن في سوريا إذ ّما كان في ايطاليا وبعدها روسيا وبعدها غادر إلى إفريقيا أين تّم القبض عليه، نجد مثلا عبد العزيز شحادة.

المائية*على نطاق واسع. وبالتالي فالمشكلة الرئيسية بين دول نهري دجلة والفرات هي مشكلة إدارة وتوزيع وتخطيط وتنسيق للاستخدام الأمثل للموارد المائية أكثر منها أزمة "نقص المياه".

رابعا: البعد الإسرائيلي في مياه دجلة والفرات:

لقد كانت المياه من أهم المصادر الطبيعية والاقتصادية والعامل الأكثر أهمية في رسم خريطة إسرائيل. فقد كانت تركيا باعتبار أنّ لديها منابع ومصادر غنية بالمياه فإنّه من شأنها إمداد إسرائيل باحتياجاتها من الماء، كما أورد شيمون بيرز في كتابه الشرق الأوسط الجديد**:" أنّ المعادلة التي ستحكم الشرق الأوسط الجديد سوف تكون عناصرها كما يلي: النفط السعودي- الأيدي العاملة المصرية- المياه التركية- العقول الإسرائيلية."**[159]

وبالتالي كانت أهداف اسرائيل ومازالت هي الوصول إلى أحواض الأنهار المجاورة لاستخدام الدول غير العربية المشاركة في هذه الأحواض كما سبق إليه الإشارة.

إنّ إسرائيل تنظر إلى موضوع المياه من خلال مستويين: السيطرة والتوظيف.[160] فالسيطرة من خلال تكريس مبدأ نهب الموارد المائية الموجودة في المنطقة ومحاولة توظيفها يكمن في إقامة مجموعة من المشاريع المائية والتي تنطوي على أهداف إستراتيجية تهدد الأمن المائي العربي.

ولقد قامت إسرائيل بتعزيز علاقاتها مع تركيا في أبعاد مختلفة خاصة في البعد العسكري ابتداء من عام 1996م. وهذا لتعزيز تواجدهما في منطقة الشرق الأوسط في إطار الترتيبات الجديدة الشرق الأوسطية، ولقد ازدادت العلاقات بينهما بعد زيارة الرئيس سليمان ديميريل لإسرائيل. ولقد أبدت تركيا استعدادها لبيع المياه لإسرائيل تحديدا من مياه نهر الفرات. وفي ضوء تعزيز العلاقات التركية الإسرائيلية برزت إلى الواقع الحديث عن مجموعة من المشاريع أهمها مشروع أنابيب السلام والتي تسعى إلى توصيل المياه إلى دول المنطقة بحيث تكون إسرائيل المستفيد الأكبر.

أما الدول العربية فعلاقتها بالمشروع تتلخص في أنّ الخط الأول من الأنابيب سيمر بالأراضي العربية ويبدأ بسوريا مرورا من هضبة الجولان التي تجاهل المشروع اسمها واكتفى بوصفها بالهضبة التي تقع جنوب سوريا ومنها إلى الأردن، ثّم تمتّد الأنابيب إلى السعودية، ويحدّد المشروع المدن التي سيمدّها

---

[159]- محمود عبد الفضيل، **مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية- التصورات-المحاذير-أشكال المواجهة**، المستقبل العربي، العدد 179، 1994، ص91.

[160]- فهد مقبول الغبين، **حرب المياه العربية، نزاع الشرق الأوسط في السنوات العشر القادمة**، ط1، عمان، 1990 ، ص45.

بالمياه في السعودية وهي: تيوك والمدينة وينبع ومكة وجدة وهي أماكن ارتبطت بالتواجد اليهودي في عصر الجاهلية.[161]

ولقد تّم تأجيل هذا المشروع بسبب الظروف التي عرفتها المنطقة من حرب الخليج الثانية واحتلال العراق، وكذلك إلى إدراك الدول العربية في المنطقة أنّ نقل المياه من الفرات عبر الأنابيب سيشكل ضغطا وتهديدا لأمنها المائي وتبقى إسرائيل المستفيد في كل الأحوال.

وترجع أهم خلفيات التعاون بين تركيا وإسرائيل إلى الدور الأساسي والخفي الذي تلعبه فئة من اليهود الأتراك المتواجدين في تركيا ويدعون "بيهود الدونمة* وهم يشكلون لوبي يهودي داخل دوائر الحكم والمال والإعلام في تركيا.

خامسا: مستقبل الأمن المائي العراقي والسوري بعد 2003م:

منذ 2003م خرجت العراق من معادلة التوازن الإقليمي، فعدم الاستقرار الداخلي جعل من مسألة المياه في العراق مسألة ليست في أولويات الحكومات العراقية رغم أنّ مياه دجلة والفرات تشكّل الجزء الأساسي من حاجات العراق للمياه والذي لا يمكن الاستغناء عنها في ضمان الأمن المائي وبالتالي الغذائي، وهذا ماجعل النزاع على مياه الفرات نزاعا سوريا تركيا لحد ما.

لقد ازداد الحديث في الفترة الأخيرة في 2009م عن الجفاف وشّحة المصادر في العراق، وخصوصا فيما يتعلق بالمنطقة الجنوبية من الفرات ويتزامن مع ما أعلنته تركيا في المنتدى العالمي للمياه في اسطنبول 2009 عن رغبتها في تسعير المياه. وهذا مايظهر استخدام تركيا وإيران المياه كورقة ضغط بحيث أنّ المياه التي تصل العراق من تركيا عبر دجلة والفرات لا تتجاوز 10% في حين أنّ إيران منعت وصول المياه. إلى جانب هذا أثّرت الظروف الطبيعية الصعبة في تغذية المشكلة بحيث أنّ نسبة الأمطار في العراق انخفضت بنسبة 30% إلى جانب تراجع مناسيب المياه بنسبة 50% الذي تسبب بتراجع القطاع الرزاعي بنسبة 70% وحسب تقديرات برنامج الغذاء العالمي يوجد حوالي 930 ألف مواطن عراقي يعانون من نقص المياه بالإضافة إلى مسألة ملوحة مياه النهر نتيجة اندفاع مياه المد المالحة من الخليج إلى أعالي شط العرب[162]. وفي المقابل من هذه التحّديات سترتفع احتياجات العراق المائية بحلول 2015م خاصة أن تركيا بالمقابل تفترض بلوغ مساحاتها المروية بحلول 2030 ما يعادل 805 مليار

---

[161]- محمد المداح، **أزمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية العدد21، 1990، ص 81.

* هم فئة تّدعي الإسلام بينما تعتنق اليهودية وهم أتباع رجل يهودي يدعى(شاباتاي زمن) ولمزيد من المعلومات أنظر طلال محي الدين ففي الصراع على المياه في الشرق الأوسط مرجع سابق.

[162]- فؤاد قاسم الأمير، **الموازنة المائية العراقية، وأزمة المياه في العالم**: ط1، بغداد، 2010، صص 50-63.

هكتار، وأنّ الماء اللازم سنويا لإروائها 71.5 كم^3 مع تزايد عدد السكان في نفس السنة حوالي 90 مليون نسمة سنة 2030. لذلك فإنّ العراق أمام تحديات فعلية فيما يخص المياه، خصوصا أن المياه لم يعدّ يشكل أولوية في الأمن القومي العراقي الذي يشهد تحديات تعيق بناءه.

أما سوريا كانت دوما حريصة على ضمان حصتها المائية بحيث أنّ تأزم العلاقات السورية التركية بشأن المسألة المائية ارتبطت دوما بقضايا خلافية أخرى سبق الإشارة إليها كما لم يستثنى التعاون بينهما لحل المسألة المائية أحيانا. ومع تشبث تركيا بفكرة أن نهر دجلة والفرات هما نهران عابران للحدود وفي ظل ممارسات إسرائيل المائية ما هو مستقبل الأمن المائي السوري في ظل خسارة سوريا لوزنها الإقليمي؟

إنّ مسألة توزيع مياه دجلة والفرات لا يمكن فصلها عن اتجاهات السياسة الإقليمية؛ فتركيا تعتبر أنّ المياه ضروري لتأمين إنتاج الطاقة، وتسوية قضية الأكراد. ومع الميزة الجغرافية التي تتمتع بها تركيا باعتبارها دولة المنبع، ما يمنح لها ممارسة الضغط على دولتي المصب، ومحاولة مساومة المياه التركية بالنفط العربي.

خلاصة الفصل:

تخلص الدّراسة في هذا الفصل، أنّ الصراع على المياه في الشرق الأوسط؛ هو صراع متعدّد الأطراف تشترك فيه دول عديدة من خارج وداخل المنطقة، تحرّك أغلبها أطماع غير مشروعة بثروات هذه المنطقة ، بحيث أنّه تداخلت الأبعاد التاريخية والجغرافية والسياسية والقانونية في مشكلة المياه في هذه المنطقة، كما أنّ دول المنطقة تتجه إلى التعامل مع مسألة المياه من منطلق قطري؛ دون النظر إلى إمكانية تحقيق مشاريع مشتركة للاستفادة الجماعية، ورغم هذا فالدول في المنطقة ليست مستعدة للدخول في حرب مسلّحة من أجل المياه.

كما أنّ المسألة المائية تتفاقم مع ضعف النّظام الإقليمي العربي وعجزه عن تأمين مصالح الدول العربية الحيوية وخاصة الموارد المائية الحيوية، كما أنّ قضية المياه في الشرق الأوسط والخطط التي تطرح للتعامل معها تستلزم تعبئة الإمكانيات لإيجاد حلول فنّية واقتصادية وسياسية للحيلولة دون تعرض المنطقة لأزمات المياه أو حصول حروب مياه.

إنّ الوضع المائي في هذه المنطقة يقف عند ضرورة تفعيل الإمكانيات الإقليمية القائمة على مبادئ العدالة المائية لتحقيق الاستغلال المشترك يضمن للجميع الاستغلال المتساوي بشكل يتفادى التصعيد.

تستخلص الدراسة كذلك أنّ الصراع على المياه في هذه المنطقة يتأثر بالعديد من العوامل منها ندرة المياه وشحتها وكذلك منابع المياه من دول أجنبية بالنسبة لمجموع الدول العربية الموجودة في منطقة الشرق الأوسط؛ وكذلك عدم احترام الدول لقواعد القانون الدولي، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه قوات الاحتلال في السيطرة على المياه، كما هو الأمر للاحتلال الإسرائيلي الذي يفرض نفسه على الواقع المائي العربي عن طريق الاستغلال اللاّمتكافئ، كما أنّ الصراع على المياه تكمن خطورته من خلال التحالفات التي تهدد المنطقة العربية كالتحالف التركي الإسرائيلي، كذلك التوجه نحو توظيف المياه أكثر فأكثر لتحقيق المشاريع السياسية مما أدى أن يكون الصراع على المياه أن يكون ذو صبغة سياسية أكثر منه لأسباب أخرى.

الفصل الثالث

إشكالية المياه في المغرب العربي

"تلتزم الدول إلزاما مبدئيا بالالتجاء إلى وسائل منع نشوب النزاعات وتسويتها المنصوص عليها في المعاهدات الملزمة."[163]

ساد الاعتقاد سابقا بأنّ الموارد المائية هي موارد طبيعية غير محدودة وغير قابلة للاستنزاف، ويمكن استخدامها دون ضوابط تشريعية أو عملية. وبالتالي احتلت المياه دورا ثانويا في حسابات عمليات التنمية التي شهدت تطورا كبيرا وسريعا في النصف الثاني من القرن العشرين مما أدى إلى تغّير واضح في المفاهيم المتعلقة بالموارد، فنشأت تصورات جديدة سرعان ما تحولت إلى قناعات راسخة مفادها أنّ الموارد المائية هي موارد محدودة وقابلة للاستنزاف، كما أنّها من أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتشير وتائر التزايد السكاني والنمو الاقتصادي الى احتمال أن تعمم الأزمات المائية على المستوى العالمي.[164]

وتعاني دول المغرب العربي حاليا أزمة مائية حقيقية، تعود بالدرجة الأولى إلى الأسباب الطبيعية التي تتمثل أساسا في نقص سقوط الأمطار وسوء استخدام هذه الموارد أمام تزايد عدد السكان.

[163]-المادة: 1/28 من قواعد هلسنكي الخاصة باستخدامات مياه الأنهر الدولية.

[164]-د.كفاح عباس رمضان، **أزمة المياه في دول المغرب العربي**، مركز الدراسات الإقليمية، مجلة العلوم العراقية، ص183.

المبحث الأول: الموارد المائية في المغرب.

تتسم الموارد المياه في منطقة المغرب العربي بخاصية التباين الشديد من حيث التوزيع المكاني، سواء بين الدول أو كل دولة على حدا، والمعروف أنّ مصادر المياه على ساحل المحيط الأطلسي والبحر المتوسط والتي تمثل حوالي (14%) من مساحة الإقليم تغطي تقريبا (80%) من إجمالي المياه السطحية، بينما تحتوي المناطق الصحراوية على أحواض رسوبية ضخمة ذات موارد للمياه الجوفية غير قابلة للتجدد، ولكنها في غاية الأهمية.[165]

إنّ الحديث عن موارد المياه يطرح أهمية التحديد الواضح لتلك الموارد السطحية والجوفية في المنطقة، ومن دون ذلك لا يمكن لبلدان المغرب العربي أن تعرف حدود تنمية بلدانها ولا كيفية ضمان الأمن المائي والغذائي في المستقبل، والعملية تتوقف على مدى التطور التنموي المبرمج في دولها، وتطور العلاقات السياسية والاقتصادية بينها، إضافة إلى الوعي الجّيد بأهمية المياه، ودورها في حياة التنمية.[166]

1/المصادر التقليدية للمياه في المنطقة المغاربية:تتمثل أساسا كما يلي:

- **الأمطار**:

تختلف كميات الأمطار المسجلة من سنة إلى أخرى، وفي بعض السنوات تتهاطل كميات كبيرة من الأمطار في فترة وجيزة تتسبب في فيضان الأودية وغمر المدن والسهول بالمياه وإتلاف المحاصيل وتدمير البنية الأساسية من مباني وطرقات، وإذا تّم التحكم في مياه الفيضانات بواسطة الحواجز المائية والسدود فإنّ فائدة هذه الأمطار تتضاعف في تغذية الخزانات المائية الجوفية، وفي فترات أخرى تكون الأمطار شحيحة ويغطي الجفاف أغلب المناطق، وفي الحقبة الأخيرة أصبح الجفاف يتواتر بكثرة ويمتد إلى أكثر من سنة وقد يمتد إلى أكثر على ثلاث أو أربع سنوات متتابعة خصوصا في المناطق الجنوبية للمغرب العربي.[167]

يبلغ معدل الأمطار المتساقطة على مناطق المغرب العربي:

---

[165]- محمد جيلالي وعلي جبالي،**"تنمية موارد المياه في دول المغرب العربي"**، في بيتر روجرز و بيتر ليدون، محرران، المياه في العالم العربي: آفاق واحتمالات المستقبل، ترجمة شوقي جلال، دراسات مترجمة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997.

[166]- عبد المالك خلف التميمي، **المياه العربية: التحدي والاستجابة**، مرجع سابق الذكر، ص213.

[167]-عبد القادر العرابي، **المصادر المائية في المغرب العربي وإمكانية تطوير استغلالها : تطوير استغلالها بما يخدم التنمية المستدامة**،. على الموقع -https://www.google.dz/search?output=search&sclient=psy تاريخ الزيارة:2013/12/2.

أقل من 50 مليمتر بالمناطق الصحراوية. وبين 50و350 مليمتر جنوب سلسلة جبال الأطلس. وبين 350 مليمتر وأكثر من 2000 في مرتفعات أقصى الشمال.[168]

وعموما الأمطار في هذه المنطقة تتصف بالتذبذب وعدم الانتظام وهذا ما يؤدي الى عدم استقرار الإنتاج الزراعي فيها.

- **المياه السطحية:**

يشكل فائض الأمطار الساقطة على المرتفعات الجبلية والجليد المصدر الأساسي للمياه السطحية من أنهار ووديان وسيول، وتعتمد كميات هذه المياه السطحية على مدى تمركز الأمطار وموسم هطولها وعلى خصائصها، وتحتوي منطقة شمال سلسلة جبال الأطلس في كل من تونس والجزائر والمغرب على أكثر من 80% من الموارد السطحية لمنطقة المغرب العربي التي يمكن التحكم فيها بواسطة السدود، من أهم الأودية التي لها واردات تتعدى المليار من الأمتار المكعبة نذكر وادي مجردة؛ هذا الوادي يخترق الحدود الجزائرية التونسية بحيث ينبع من شرق الجزائر من جبال سوق أهراس.

- **المياه الجوفية:**

تظهر الخرائط الجيولوجية للوطن العربي وجود عدد كبير من الأحواض الجيولوجية المختلفة، وتحتل المياه الجوفية الفراغات الموجودة في الصخور على شكل مساحات وتمثل هذه المياه المخزون الاستراتيجي للوطن العربي.[169] والمياه الجوفية نوعان:

النوع الأول: المياه المتجددة سنويا: وهي قليلة الأهمية بسبب قلة الأمطار وارتفاع معدل التبخر.

النوع الثاني: المياه غير المتجددة(أو الأحفورية) وهي مياه تجمعت خلال العصور المطيرة قبل أكثر من 7000 سنة.[170] وهي غير متجددة وذات درجة حرارة مرتفعة فضلا عن أنّها تحتوي على غازات مذابة غير مناسبة للزراعة وهي الآن مأخوذة بعين الاعتبار في التخطيط العام للتنمية العربية.

تقدر الموارد الجوفية في المغرب العربي بحوالي 17 مليار متر مكعب ومنها 40% مياه غير متجددة في الخزانات الجوفية الصحراوية، توجد الخزانات الهامة في الصحراء المشتركة بين ليبيا وتونس والجزائر وتحتوي على مخزون مائي هام. أما بقية المناطق فتحوي على خزانات مائية هامة ومتجددة

---

[168] -الثروات المائية في المغرب العربي على الموقع : : www.ung.org تاريخ الزيارة 2013/10/20.

[169] - أحمد أبو قديس، **استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد**، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد(أبو ظبي:2004)، ص74.

[170] -حسان الشويكي، **الأمن المائي العربي،(مجلة الوحدة)**، العدد(76)، السنة السابعة ، جانفي (1991)، ص26.

تتغذى هذه الخزانات من مياه الأمطار والأودية التي تنفذ إلى أعماق الأرض توجد هذه الخزانات في مستوى سلسلة جبال الأطلس وشمالها في كل من تونس والجزائر والمغرب.[171]

تعتبر المياه الجوفية موردا أساسيا واستراتيجيا من الموارد المائية للمغرب العربي، إذ أنّها في ليبيا تبقى تقريبا المصدر الوحيد من المياه الطبيعية، وفي تونس والجزائر والمغرب فهي تمثل نسبة كبيرة تضاهي نسبة المياه السطحية، أما في موريتانيا فإنّ الموارد المائية الجوفية قليلة جدا، وينتج عن الاستغلال المفرط لخزانات المائية الجوفية العديد من الانعكاسات السلبية مثل انخفاض مستوى المياه ونضوب العيون والآبار وتملّح المياه خصوصا في المناطق الساحلية نتيجة تداخل مياه البحر في الخزانات الجوفية العذبة.[172]

2/الموارد المائية غير التقليدية: وتشمل هذه الموارد المياه المعاد استخدامها:

- **مياه الصرف الصحي:**

لقد تطورت كميات الصرف الصحي بسبب اتساع الحاجيات والتطور العمراني، لذلك تّم ربط هذه المياه بشبكات من القنوات وتنقيتها قبل صبّها في المحيط الطبيعي. ورغم التكلفة المرتفعة إلاّ أن هذه المياه تبقى ضرورية بحيث توظف في ريّ الزراعات العلفية والصناعية، ريّ المناطق الخضراء في بعض مجالات الصناعة.

- **مياه الصرف الزراعي:**

نتيجة للريّ الزراعي المكثف بالطرق التقليدية ظهرت بعض العوارض السلبية منها:

ارتفاع منسوب المياه في المساحات المزروعة المروية، بالإضافة الى اقتراب مستوى المياه الجوفية من سطح الأرض، وكذلك تملّح التربة مما قد يؤدي الى إتلاف الزراعات. ولهذا يتم تجهيز هذه المناطق المروية المعنية بشبكة قنوات أو خنادق لصرف المياه الزراعية الزائدة عن الحاجة وتحويلها إلى المجاري المائية الطبيعية وعادة ما تكون مياه الصرف الزراعي مالحة أو غنية بمواد كيميائية متأتية من المبيدات والأسمدة المستعملة لمداواة الزراعات.[173]

---

[171]- **الثروات المائية في المغرب العربي**، مرجع سابق الذكر.

[172]- عبد القادر العرابي، **المصادر المائية في المغرب العربي وإمكانية تطوير استغلالها : تطوير استغلالها بما يخدم التنمية المستدامة**، مرجع سابق الذكر،ص7.

[173]- نفس المرجع، ص8-9.

- **تحلية مياه البحر:**

التي تكاد نسبتها قليلة في المنطقة المغاربية بسبب ارتفاع التكاليف حيث تقدّر تكلفة إنتاج المتر الواحد من المكعب ما يقارب 6 دولارات.

3/المصادر المائية المشتركة: دول المنطقة تشترك في مجموعة كبيرة من المصادر المائية التي تخترق حدود هذه الدول منها بعض المجاري المائية والأحواض الجوفية.مما خلق شبكة مائية مشتركة فيما بين هذه الدول، وإدارة هذه المنظومة الهيدرولوجيةلم تحدد بشكل دقيق إلاّ في سياق اللّجان الثنائية أو آليات التشاور التي تضمن تبادل المعلومات أو تسوية النقاشات التي يمكن أن تستجد في هذا الموضوع.

1. المياه السطحية المشتركة:[174]

الجزائر والمغرب: نظرا لقلة الأمطار فإنّ التدفقات غير مهمة و نجد واد كاس (Kiss) على طول الحدود، واد مويلح (Mouilah) وواد أولغات(Oued Olgat).

الجزائر - تونس: أربع أحواض مائية مشتركة مثل واد مجردة الذي ينبع من جبال سوق أهراس ويخترق حدود الدولتين وبذلك يصب في تونس.

2. المياه الجوفية المشتركة:

على طول الحدود فإن الدول الخمس المغاربية تشترك في أنظمة مائية جوفية ذات طبيعة متجددة أو غير متجددة. وتشرف على تسييرها مرصد الساحل والصحراء كما سيأتي فيما بعد.

بالإجمال فإنّ المياه السطحية في المغرب تقارب 53 مليار متر مكعب وبالتالي ما نسبته 70%. أما المياه الجوفية والتي تقارب 15.9 مليار متر مكعب أي بنسبة 30%.

[174]-Conseil des ministres Maghrébins Chargés de l'eau, **Rapport Général sur le secteur de l'eau au Maghreb** : ministère des ressources en eau, 2008, p13.

المبحث الثاني:أزمة المياه في المغرب العربي:

تعرف الأزمة المائية بأّنها اختلال التوازن بين الموارد المائية المتجددة والمتاحة والطلب المتزايد عليها والذي يتمثل بظهور عجز في الميزان المائي يتزايد باستمرار ويؤدي إلى إعاقة التنمية واستدامتها، وهذا العجز هو الحالة التي يفوق حجم الاحتياجات المائية فيها حجم الموارد المائية المتجددة والمتاحة، ويطلق على هذا العجز أحيانا تسمية الفجوة المائية، وعندما يصل العجز المائي إلى درجة تؤدي إلى أضرار اقتصادية واجتماعية تهدد بنية الدولة فإّنه يكون قد وصل إلى ما يسمى بالأزمة المائية.[175]

إنّ مسألة المياه في دول المغرب العربي الثلاث (المغرب، الجزائر، تونس) لا تطرح بنفس الصيغة التي تطرح بها مسألة المياه في الشرق الأوسط، لأنّ إشكالية المياه في المغرب العربي وتوزيعه يتقولب في إطار وطني الذي يقصي التداخلات التي يفرضها النسق الجيوبولتيكي وذلك لغياب منظومة نهرية بالحجم الكبير الذي تطرحه أنهار منطقة الشرق الأوسط والتي تخترق الحدود الإقليمية للعديد من الدول.[176]

والمؤكد أنّ بلدان المغرب العربي تعاني من أزمة مياه واضحة كنتيجة طبيعية للطلب المتزايد على المياه في مختلف المجالات الزراعية والصناعية والإنمائية، ومن المعروف فإنّ دول المغرب العربي خصوصا(المغرب، تونس) تعتمد على مياه الآبار الارتوازية والسدود الترابية.

تشكّل أزمة الماء تهديدا حقيقيا للمنطقة المغاربية ترجع بالأساس إلى الموقع الجغرافي والتحولات المناخية وإلى ارتفاع نسبة النمو الديموغرافي بها وإلى ارتفاع نسبة هامة من الموارد المائية المتوفرة لذا تكتسي إدارة الموارد المائية بهذه المنطقة أهمية قصوى خاصة وأنّ البلدان المغاربية تصنف ضمن البلدان الفقيرة في المجال المائي وحاليا تعرف وضعية مقلقة وعجز مائي(أقل من 1000متر مكعب للفرد في السنة) وستعرف هذه الحصة تراجعا حادا يؤدي إلى الفقر المائي(500متر مكعب) بعد2025.[177] ويساهم القطاع الزراعي بشكل كبير في تزايد الاستهلاك المائي، خاصة أنّ حوالي 40% من السكان يعملون بالزراعة بشقيها المطري والمروي، إلاّ أّنه يترتب عن ذلك تبعية اقتصادية قوية اتجاه الماء وانتظامية المصادر وكذلك الطقس يعتبر المحرك الرئيسي بالنسبة لهذه البلدان وبالخصوص في المغرب وتونس.

---

[175] -محمود الأشرم، مرجع سابق الذكر، ص122.

[176] -Georges Mutin**, l'eau dans le monde arabe : enjeux et conflits**, Ellipses Edition Marketing, Paris, 2000, p101.

[177] -عبد القادر لعّرابي، مرجع سابق الذكر، ص01.

وتعدّ مشكلة المياه في المغرب العربي من أخطر التحدّيات التي تواجه نموها الاقتصادي ورفاهية شعبها لأنّها الأساس لكثير من المشكلات التي يعاني منها السكان خاصة في المدن حيث أنّ التزايد السكاني المفرط، وارتفاع وتيرة التطور الاقتصادي زاد من الضغط على الموارد المائية المتاحة وأصبح الأمر ينذر بالخطر.[178]

ومن جهة أخرى فإنّ التحدّي الآخر هو ضمان التوزيع العادل للمياه في المغرب العربي، باعتبار أنّ هذه المنطقة تفتقر لأحواض نهرية أساسية تضمن تعبئة موارد مائية مستقرة باستثناء بعض الأودية، كواد أم الربيع في المغرب وواد مجردة بين الجزائر وتونس، والتغيرات المناخية التي تقلّص من واردات المياه السطحية، مما يؤدي إلى ارتفاع استغلال المياه الجوفية الأحفورية.

عموما فقد ساعدت مجموعة من العوامل في بلوغ المسألة المائية مرحلة الأزمة، بحيث هناك عوامل لها ارتباط بالطبيعة، والأخرى لها علاقة بعوامل بشرية وإستراتيجية.

فالعوامل الطبيعية يمكن تلخيصها في الجفاف وما يترتب عنه من آثار سوسيو اقتصادية وسياسية، وحيث أدّت إلى نضوب مخزون مياه السدود بسبب قلّة تساقط الأمطار. حيث أنّه في نهاية الثمانينات شهدت دول المنطقة حالات جفاف أدت إلى التأثير على الموارد المائية التي كان لها انعكاسات اقتصادية وسياسية واجتماعية. يمكن القول بوجود علاقة بين ندرة المياه والأمن الغذائي ومعظم الاحتجاجات التي عرفتها المنطقة،[179] فكما سبق القول أنّ دول المغرب العربي تواجه أزمة مائية تعود إلى التراجع الكمي والنوعي للموارد المائية والتغيرات المناخية كان لها دور كبير في عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي، مما أدى إلى طرح مشكلة الغذاء في المنطقة، خاصة أنّ تعبئة الموارد المائية كان في صميم التنمية الزراعية بعد الاستقلال.[180] فمثلا عندما تعرضت تونس إلى موجات قوية من الجفاف خلال الفترة المذكورة آنفا، أدى إلى حدوث انتفاضة الخبز في البلاد عام 1984، أما في الجزائر نقص المياه فيها بقلّة الأمطار ونضوب مخزون السدود، ما أدى إلى تأزم الوضع الاقتصادي في البلاد وانفجار الغضب الشعبي في أحداث أكتوبر 1998. أما المغرب أصبح يعاني بشدّة من قلّة التساقطات حيث عانى الفلاحون وضعا قاسيا من

---

[178]- كفاح عباس رمضان، مرجع سابق السابق، ص204.

[179]- Ferragina E.Quagliarotti D ,**la faim l'ère de l'abondance, causes naturelles et atrophiques de la crise alimentaire en méditerranée,** Revue tiers monde, 210, avril-juin 2012.

[180]- Eugenia Ferragina& Giovanni Canitano**, le Maghreb face aux nouveaux enjeux mondiaux : l'eau au Maghreb : contraintes, défis et perspectives**, juillet 2011,24. Sur le site www.IFRI.org 29/11/1013 à13 :30.

الجفاف، وتضررت الطبقة الفلاحية بشكل كبير كما تأزم اقتصاد البلاد، وتفشى البؤس الاجتماعي، مما أدى إلى اتساع نقمة الغضب في عدّة مناطق والمدن المغربية.[181]

أما موريتانيا فعانت سنة 1983 من الجفاف الذي أدّى إلى اضطرار عشرات الآلاف من رعاة الماشية في البلاد إلى الهجرة إلى أماكن أخرى بسبب موجة الجفاف التي ضربت المنطقة وأدت إلى موت الكثيرين من الأطفال والماشية.[182]

كما تؤدي الزيادة السنوية في عدد السكان في دول المغرب العربي مع الثبات النسبي فيالمتّاح من الموارد المائية، إلى استمرار تراجع نصيب الفرد من المياه المتاحة، كما يوضح لنا في هذا المنحنى.

Figure 3. Disponibilité en eau par personne et par an (en mètres cubes)

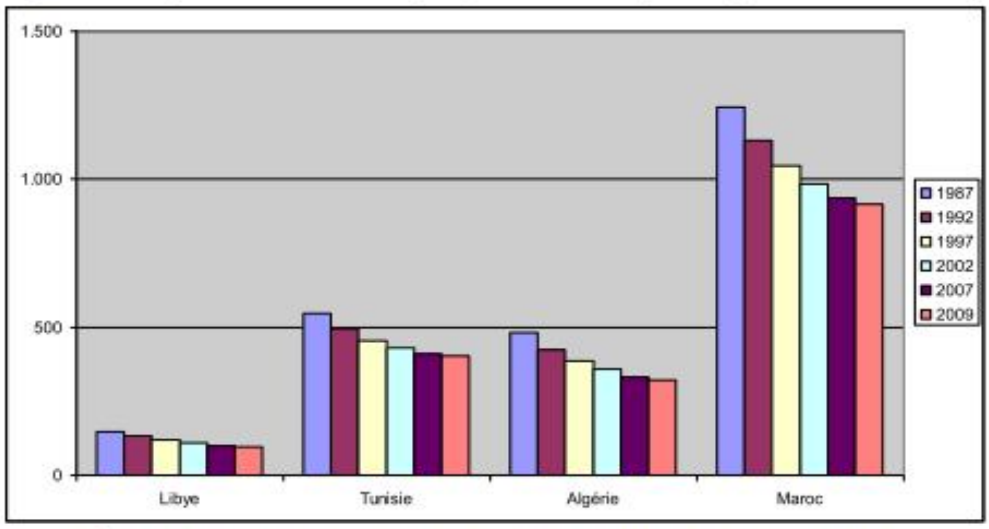

Source: Établie à partir des données du World Development Indicators 2012.

كما أنّ ليبيا مثلا تقع ضمن الإشكالية الإقليمية التي تسعى لإيجاد حلول لتحقيق الاكتفاء الذاتي المائي، بحيث تعتمد فقط على ما تتوفر عليه من المياه الجوفية. وأهم هذه الطبقات الجوفية حوض النوبة التي تتربع على 250000كم مربع التي تشترك فيها كل من مصر، السودان وليبيا ويمتد إلى شمال تشاد وتصل مساحتها 2 مليون كم مربع منها 150 ألف كم مربع تحت ارتوازية، بحجم مائي يصل 542000كم مكعب، حيث يجري تنفيذ أكبر نهر صناعي في العالم الذي يعتبره البعض أنّه ثاني نيل في العالم، وذلك لنقل 2 مليون متر مكعب يوميا من هذا الحوض إلى الساحل اللّيبي لريّ نحو 180 ألف

[181] - IBID,p25.

[182] - محمد خولي، **خطر الزحف الصحراوي على أرضنا العربية،(** مجلة المستقبل العربي)، مجلد (8)، العدد (76)، السنة(8)، جويلية، بيروت، 1985، ص 56.

هكتار من الأراضي.[183] ولجأت مصر إلى استغلال مياه هذا الحوض الجوفي بحجة تنمية منطقة العوينات الغربية وإقامة مشروع تنموي في قلب الصحراء، ومن جهة فإنّ السودان التي انتهجت سياسة توسعية لاستغلال مياه حوض النوبة. ومن خلال مشروع النهر الصناعي العظيم، يتأكد لنا أنّ سياسة المشاريع الكبرى تبقى نقطة مراقبة ومتابعة من طرف العديد من الدول التي تعاني من حالة عجز مائي. وهذه الدول تتجه إلى استغلال المياه الجوفية أكثر فأكثر رغم أنّ العديد من المنظمات الدولية تدعو إلى ضرورة حماية المياه الجوفية الأحفورية، ولكن هذا يبقى رهين إرادة الدول، وأيضا يرجع إلى غياب قوانين دولية ملزمة تنظم استغلال المياه الجوفية.

يمكن القول أنّ مسألة المياه أصبحت تأخذ حيّزا في اهتمامات دول المنطقة، فهناك خطط ومشاريع قد وضعت، وقد تّم تنفيذ عدد منها لمواجهة الندرة في هذا المورد التي بدأت حدّتها تتضح فعليا في السنوات التي يقل فيها سقوط المطر. مع العلم أنّ سقوط المطر سنويا ليس ثابتا، وأنّ هناك مياها جوفية أحفورية غير متجددة، فإنّ الحاجة ملحة للتفكير الجدّي في المسألة المائية في المنطقة، سواء بترشيد إدارة المياه أو بإيجاد مصادر بديلة.

[183]- T.Odonte, **Monade River Brings water to the people**, Middle East Economic Digest, August 1984, pp39-40.

المبحث الثالث: جيوبولتيك المياه المشتركة في منطقة المغرب العربي:

كما سبق وأن تطرقنا رأينا أنّ المياه الدولية أي المياه التي تخترق الحدود الإقليمية لمجموعة من الدول، باعتبارها تثير مجموعة من المشاكل وأهم اكبر هذه المشاكل:

- ✓ مشاكل على توزيع المياه.
- ✓ مشاكل التلوث.

عند دراسة المياه السطحية التي ترتبط بالحدود، نعتمد على مؤشرين:

- مجاري المياه الحدودية
- مجاري المياه التي تخترق الحدود

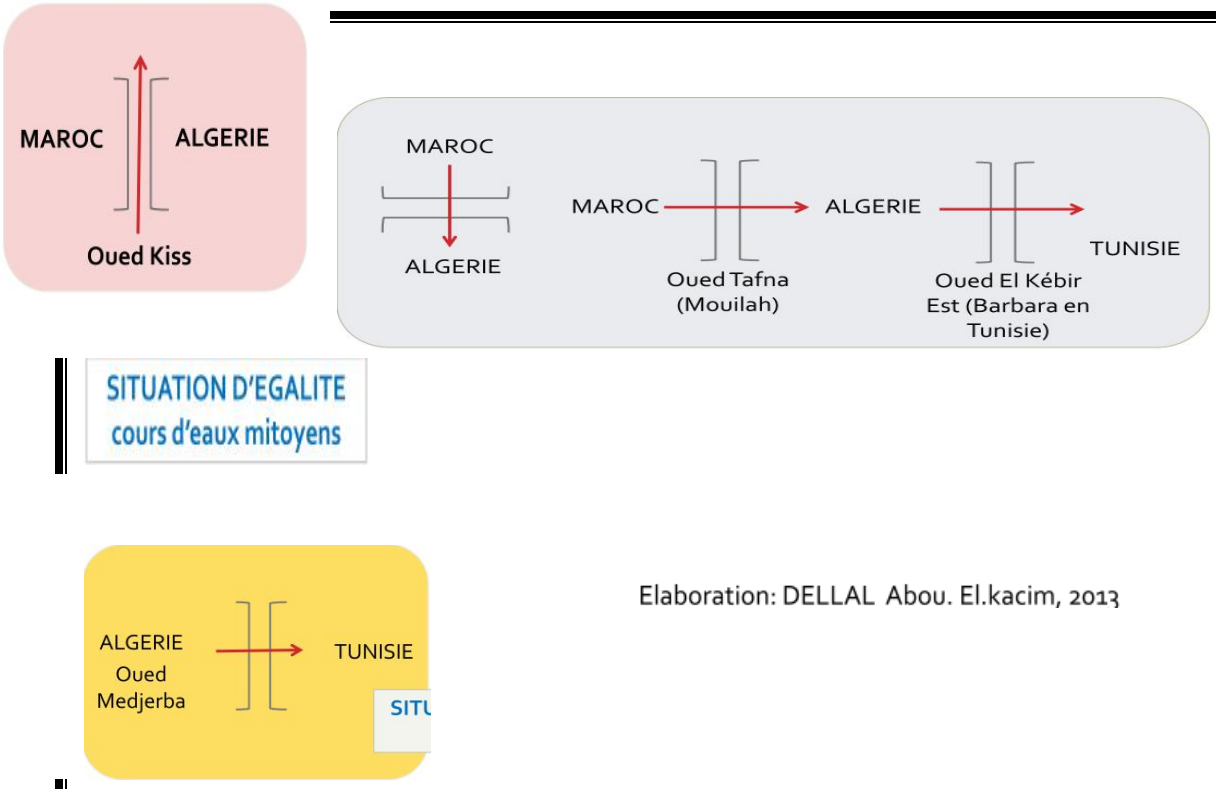

الشكل01: يوضح الموارد المائية الحدودية في المغرب العربي.

هذا المخطط يبيّن لنا المجاري التي تخترق الحدود الإقليمية في منطقة المغرب العربي والتي تشكل أيضا حدود طبيعية بين دولتين (حالة الجزائر والمغرب) مثلا.

واد كيس:

تّم ضبط توزيع مياه الوادي وفق قرارات تعود للعهد الاستعماري، و لقد تّم تجديدها بين المغرب والجزائر فيما بعد. إذا موارد هذا الوادي قد تّم ضبط توزيعها في المرحلة الاستعمارية، التي تتضمن القرار الذي يحدد وقت وكم تنفيذ المشاريع للحصول على المياه منه، وفق قرار 22 سبتمبر 1941 وقرار الذي

يتضمن توزيع مياه واد كيس المصب في 18 جوان 1945 ويحدد وقت ريّ مختلف الأراضي الواقعة على طرفي وإقامة السدود ويرفد وادي كيس واد مليحة في الجزائر التي تعتبر دولة المصب في هذه الحالة ولكن لم يتّم ضبط المسألة بشأن هذا المورد من طرف المغرب.[184] بحيث يبقى استغلال هذا المجرى المائي رهين القرارات السياسية في الدولتين.

واد كبير:

ينبع من تونس ويدخل الأراضي الجزائرية، تصل مساحة حوضه إلى 2829كم مربع، يرفده واد "بالوطة" الذي ينبع من تونس ويبلغ طوله الإجمالي 59 كم (47كم في تونس)، وواد "بوقوس" في الجزائر، ويلتقيان في منطقة ميكسانا حيث نجد سد ميكسانا. يمثل هذا الوادي موردا مائيا هاما للجزائر، حيث قامت ببناء سدّ مكسة للتزويد بالمياه الصالحة وكذلك الاستفادة من مياه هذا المورد في خدمة الصناعة في منطقة عنابة وكذلك استغلالها للريّ الزراعي في الطارف .... يصل مخزون هذا السد من 175متر مكعب في السنة إلى 80 متر مكعب في السنة. وفي المقابل نجد أنّ تونس في ظلّ إستراتيجيتها المائية، شرعت في بناء مجمع بربرا الذي يضم(سيدي سلطان، زويتينة، مليكه)، وهذا ما يؤدي إلى التأثير على مخزون سدّ مكسة إلى حد 40%، ورفض إتمام بناء المجمع، وتطوير سدّ مكسه دون دراسة علمية متبادلة بين الدولتين، لدليل على تجاهل مصالح السكان المعنيين باستغلال هذه المياه المتوفرة، ولم تصل الدولتان إلى وضعية تفاهم خاصة أنّ تونس توجهت إلى البنك الإفريقي للتنمية من أجل تمويل مشروعها ولكن هذا الأخير طلب موافقة الجزائر.[185]

وادي مجردة: ينبع من جبال سوق أهراس في شرق الجزائر ليخترق الحدود الجزائرية ليصب في تونس، قامت الجزائر ببناء سدّ"عين داليا" بطاقة تخزينية تصل إلى 82 مليون متر مكعب وما يسمح باستغلاله هو 45 مليون متر مكعب موجهة لتوفير المياه الصالحة وإشباع حاجيات الصناعة في المنطقة، لكن هذا السدّ قادر على توفير 100 مليون متر مكعب من احتياجات المنطقة، لكن تسمح الجزائر بمرور كمية مياه معتبرة لتفادي أي خلاف بين البلدين.[186]

ولقد قامت تونس ابتداء من الخمسينات في بناء كبرى السدود للتقليل من أضرار الفيضانات واستغلال المياه المخزنة لتوفير المياه الصالحة، إلاّ أنّ الوادي يشهد ارتفاعا في درجة الملوحة عند بعض الروافد،

---

[184]-Abou-El- Kacim Dellal, **Défi et Géopolitique de l'eau en Algérie : Risque, tension et stratégies de régulation**, thèse présenté pour l'obtention du doctorat d'Etat en sciences politiques ,Alger,2009,p94.

[185]-Ibid. p105-106.

[186]-Ibid, p133.

مما يجعل هذه المياه غير صالحة للاستهلاك، ومع بداية السبعينات شرعت تونس في بناء سلسلة من السدود التي تسعى من خلالها تحقيق إستراتيجيتها المائية لإفادة المناطق الشمالية بالاحتياجات المائية، حيث شرعت في بناء سدّ سيدي سالم بارتفاع يصل إلى 70 متر، وعموما تستغل تونس المياه التي يوفرها هذا السدّ فيما يلي:[187]

- ريّ حوالي 10600 هكتار للأراضي المجاورة.
- توفير المياه الصالحة، واحتياجات الاستهلاك الصناعي.
- تقليص أضرار الفيضانات الموسمية.
- إنتاج الطاقة الكهربائية.

تبقى هذه المجاري المائية المشتركة تثير اهتمام السلطات لدى دول المنطقة، كما تثير بعض الحساسيات، حيث شكلت المصادر المائية الموجودة في الحدود الجزائرية المغربية عامل من عوامل التوتر بين البلدين. فمثلا في 2008 اعتزم المغرب بناء سدّ على مستوى**"واد روزفانة"**، في المكان المسمى**"واد حدّوف"** بالقرب من الحدود الجزائرية المغربية.

وحسب الدّراسات الأولية، فإنّ انجاز هذا المشروع ستكون له عواقب فورية تتمثل على الخصوص فيما يلي:[188]

- تخفيض نسبة طاقة مصّفى واد روزفانة في هذه المنطقة الفلاحية.
- تأثير المشروع المذكور بشكل ملموس على مستوى تغذية تدفق المياه بالمنطقة الحدودية.
- تقليص نسبة إسهامات التدفق على موقع مشروع انجاز حاجز **"تاغيت"** بنسبة تتجاوز 30%. وبالنظر إلى الآثار السلبية التي قد تنجرّ على إنجاز هذا المشروع طلبت الحكومة الجزائرية معلومات وافية حول هذا المشروع، والنظر في إمكانية إنشاء لجنة مشتركة بين البلدين تتولى بحث ودراسة المسائل المتعلقة بالموارد المائية الحدودية المشتركة على غرار ماهو جاري به العمل مع كل من تونس وليبيا.

كما أنّ مصالح شرطة الحدود الجزائرية قد سجلت بداية أشغال حفر آبار على مستوى النقطة الحدودية **"دروانة"** المقابلة لمركز المراقبة بمغنية.[189]

---

[187]- Ministre de l'agriculture, direction générale des ressources en eau**, caractéristiques Morphologiques et hydrologiques des cours d'eau Frontaliers Tuniso- Algeriens**, 1997, p24.

[188]- تقرير وزارة الخارجية الجزائرية، 2008/09/10.

[189]- تقرير وارد من سفارة الجزائر بالرباط، في 2005/2/21.

***SASS : Système Aquifère du Sahara septentrional**.

أولا: جيوبولتيك استغلال المياه الجوفية:

نظرا لمحدودية الموارد المائية السطحية في منطقة المغرب العربي، أخذت المياه الجوفية حيّزا كبيرا في صياغة السياسات المائية لهذه الدول، التي تتوجه نحو استهلاكها والاعتماد عليها لتطوير الزراعة، وأهم ما طرحه هذا الموضوع كيفية تحقيق الاستغلال العقلاني لهذه الموارد باعتبار أنّها مياه أحفورية غير قابلة للتجدد إلاّ بعد سنوات طويلة.

ويجب أن نركز على المياه الجوفية المشتركة بين دول المنطقة، تلك التي تشترك فيها كل من تونس والجزائر وليبيا، وأهم تحدّ في استغلال هذه المياه الجوفية قضية الحدود التي توجد في قلب هذه المنظومة المائية، خاصة بين ليبيا والجزائر التي لاتزال هذه القضية تمثل ملفا مفتوحا لم يتم ضبطه بعد. إنّ اشتراك دول المنطقة الحدود، أدى إلى اشتراك المجاري المائية، والمياه الجوفية التي لا تتفق مع طبيعة الحدود السياسية. وأمام أزمة المياه التي تعرفها المنطقة فإنّ الخلافات حول مشاريع الموارد المائية المشتركة تزيد من حدّة الاضطرابات والصراعات، لذلك لابد من استغلال الوجه الآخر للجيوبولتيك، من خلال تفعيل الأنظمة والمؤسسات ذات الصلة للمبادرة في إدارة الأحواض المائية والأنهار المشتركة بين الدول.

في 1972، أعلنت منظمة اليونسكو عن مجموعة من التقارير حول المياه الجوفية في شمال الصحراء أي الجزائر وليبيا وتونس، وذلك وفق معطيات جيولوجية وتقنية، ومن بين أهم اهتمامات هذه الدراسة هو الوصول إلى ضبط وتطوير الموارد المائية لاستهلاكيات الريّ في منطقة شمال الصحراء. لذلك فإنّ مسألة استغلال المياه الجوفية المشتركة لا تطرح في نطاق أكاديمي وإنّما تطرح في نطاق عملي تقني، وذلك لتحديد كيفية تقاسم واستغلال هذه الإمكانيات اللاّزمة لذلك. مع العلم أنّ المياه الجوفية في هذه المنطقة يرجع استغلالها إلى عصور قديمة ، من خلال تعايش مثالي مع النّظام البيئي دون الإضرار به.

إنّ منظومة الحوض الجوفي للصحراء الشمالية (SASS)*، التي تشترك فيها كل من ليبيا وتونس والجزائر يصل احتياطها من الماء إلى (40000مليار متر مكعب)، يستغل منها حوالي 2.5 مليار متر مكعب. وهذا الحوض الجوفي يتضمن طبقتين من المياه الجوفية، بمعنى هو تراكب طبقات مائية عميقة تتمثل كما يلي:[190]

- طبقة (Albien) **(complexe terminal)**.
- الطبقة الثانية هي الطبقة الأقل عمقا**(continental intercalaire)**.

[190] - Agence nationale des ressources hydrauliques, **Système Aquifère du Sahara septentrional, « SASS » : gestion commune d'un bassin transfrontière**, mars 2003.

كما يتوضح في الشكل التالي:

خارطة رقم 03: توضح الطبقات الجوفية المشتركة في المغرب العربي

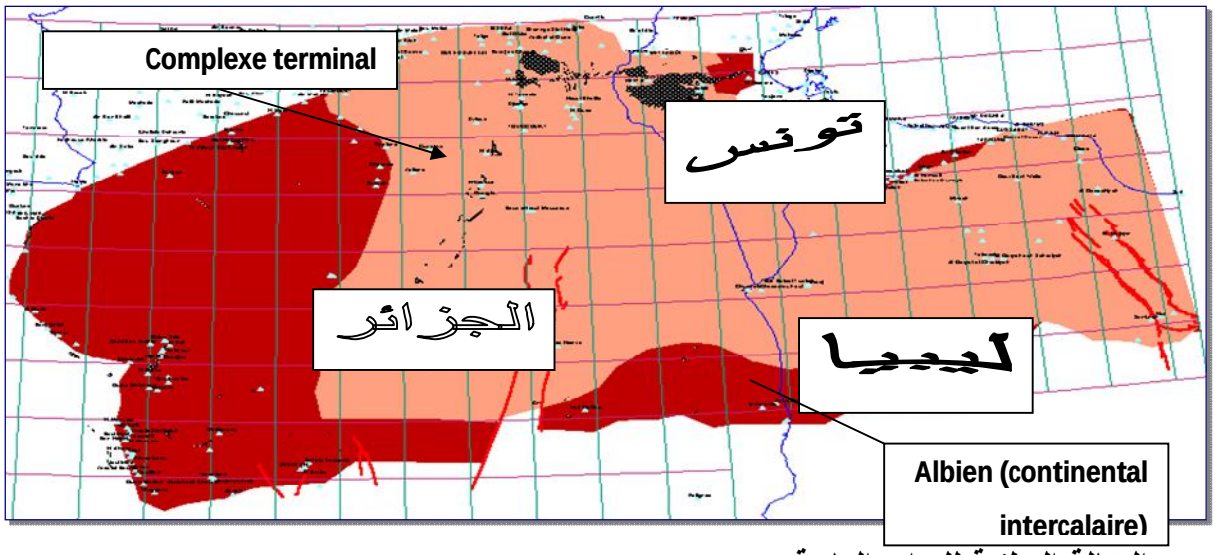

المصدر: الوكالة الوطنية للموارد المائية.

يغطي هذا الحوض الجوفي مساحة مليون كيلومتر متر مكعب، تصل في الجزائر إلى 700000 كم مربع أي بنسبة 60%، وما يقارب 80000 كم مربع في تونس بنسبة 10%، و250000 كم مربع في ليبيا أي بنسبة 30%.

إنّ استغلال مياه الحوض الجوفي ينتج عنه مجموعة من المخاطر:[191]

- زيادة ملوحة المياه.
- تخفيض الارتوازية.
- استنزاف المنافذ.
- صعود مياه الحوض إلى السطح.

رغم هذه المخاطر تزداد دول الحوض الجوفي في استغلال هذا المورد المائي، ولقد تزايد عدد الآبار والمنابع التي تّم حفرها لضخ المياه خلال الثلاثين سنة الأخيرة من 0.6 مليار متر مكعب في سنة 1970 إلى 2.5 مليار متر مكعب حاليا، ولقد وصل عدد نقاط الضخ إلى حوالي 9000 نقطة حاليا، كما يوضحه الشكل التالي:

[191]- Rachid TAIBI (Directeur général de l'agence Nationale des ressources hydraulique)**, Gestion concertée du Système Aquifère transfrontalier du Sahara Septentrional-SASS,** ENSSP-Journée de l'eau- 09 Nov., Alger, 2013

خارطة رقم04: توضح تزايد الآبار لاستغلال المياه الجوفية

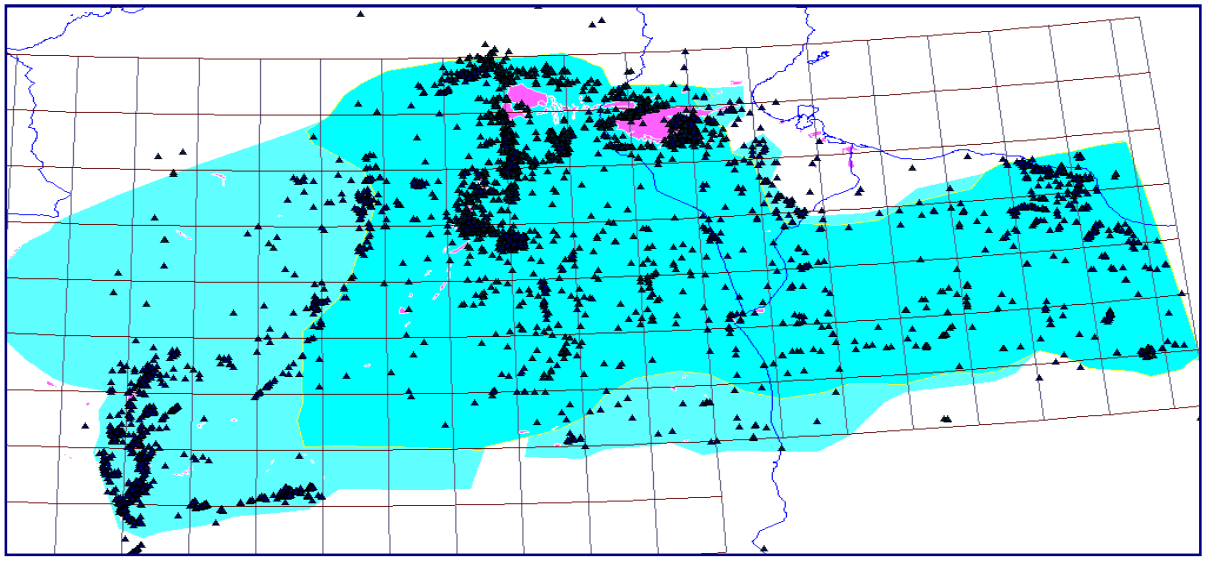

المصدر: الوكالة الوطنية للموارد المائية.

هذه النقاط تتقاسمها الدول الثلاث على النحو التالي: (6500 في الجزائر، 1300 في تونس، 1200 في ليبيا).[192] ما يمثل بلغة الاستهلاك (2.2 مليار متر مكعب للجزائر، 0.55 بالنسبة لتونس، 0.55 في ليبيا)،[193] ولقد تزايد هذا الاستهلاك حاليا حيث بلغت حصة الجزائر 5 مليار متر مكعب في السنة، وهذا الأمر يدعو إلى مزيد من القلق لأنّ المنطقة بدأت تواجه فعلا ندرة المياه.

ويوضح الشكل الآتي تصاعد كمية استغلال مياه الحوض الجوفي في الدول الثلاث في ظرف 45 سنة.

الشكل 02:منحنى يبين تصاعد كميات استغلال المياه الجوفية ما بين 1950 الى 2000.

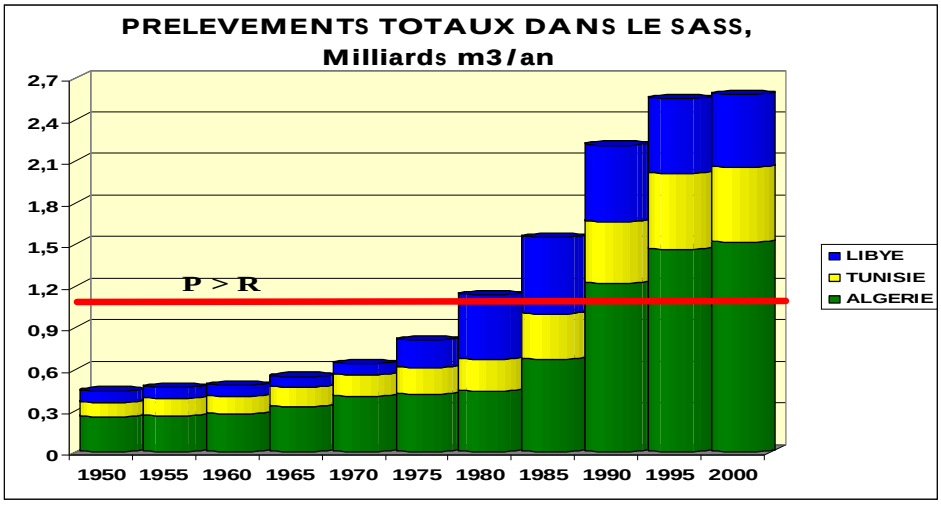

المصدر: الوكالة الوطنية للموارد المائية.

[192]- Rachid TAIBI**, op.cit.**

[193]- Agence nationale des ressources hydrauliques, **Système Aquifère du Sahara septentrional, « SASS »,** Op.cit.

إنّ تصاعد استغلال مياه الحوض الجوفي، يطرح مجموعة من المخاطر بالاضافة إلى التي تّم طرحها فيما قبل:

- ✓ انخفاض منسوب المياه؛
- ✓ الزيادة في التكاليف؛
- ✓ التداخل في أجزاء مختلفة بين الدول؛
- ✓ وكذلك الضّخ المبالغ لمياه الحوض.

لذلك فإنّ الدول مجبرة على إيجاد طريقة وسبل لإدارة عقلانية لمسألة استغلال المياه الجوفية في هذا الحوض، وتحديد آلية التشاور**(لمزيد من المعلومات أنظر الملحق).**

في هذه الوضعية التي تطرح مجموعة من التحّديات للمنطقة، يسعى نظام الحوض الجوفي للصحراء الشمالية لإيجاد طريقة تحقيق التنمية في ظل استغلال هذا المورد دون الإضرار به، وبالتالي فإنّ دول المنطقة تبقى رهينة البحث والسعي لتحقيق السبيل الأمثل من أجل إدارة مشتركة للحوض الجوفي.

عموما فإنّ نظام الحوض الجوفي للصحراء الشمالية يقوم بإدارتها مرصد الساحل والصحراءOSS ، وهي منظمة عالمية مقرها في تونس منذ 2000، تأسست فعليا سنة 1992 بهدف تكثيف الجهود في الساحل والصحراء الشمالية من أجل الوصول إلى تحقيق حوكمة بيئية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في هذه المنطقة.[194] تهدف كذلك المنظمة إلى إيجاد طرق لإدارة جماعية للموارد المشتركة، مساعدة الدول المعنية لبحث إستراتيجية للاستغلال الجماعي للحوض الجوفي المشترك، وتهيئة مناخ للتشاور. لذلك فإنّ أنشطة هذا النظام تتمحور في ثلاث مكونات تتمثل في نظام معلومات، دراسة رياضية، وآلية للتشاور، وإيجاد آلية للتشاور يتطلب إنشاء لجنة ثلاثية دائمة، التي تعمل على تطوير قواعد البيانات.

ثانيا: مشكلة التلوث المياه(جيوبولتيك تدهور المياه):

يتقاسم الجزائر والمغرب على طول المناطق الحدودية ثلاثة أحواض مائية سطحية، **حوض وادي غير**، **وحوض مويلح وحوض وادي كيس** بالإضافة إلى المياه الجوفية المشتركة.

لقد أصبح حوض وادي مويلح مصدر انشغال السلطات الجزائرية وقلق سكان منطقة مغنية بسبب تدفق كميات هائلة من مياه الصرف الصحي من مدينة وجدة المغربية التي تصب في سهول التافنة، متسببة

[194] - Agence nationale des ressources hydrauliques, **présentation de l'observatoire du Sahara et du Sahel,** document reçu en 2013.

في تلويث المحيط والسيول المتدفقة في سدّ حمام بوغرارة بما يعادل 35000مليارم مكعب في اليوم، وبنسبة 20% حيث وصل مستوى المياه الملوثة سنة 2005 إلى 40 مليون متر مكعب.[195]

هذا السدّ الذي افتتح للاستغلال سنة 1998، خصص لتزويد مدن وهران، عين تموشنت وتلمسان بالمياه للشرب وسقي السهول التافنة. ويقع على تقاطع وادي التافنة ووادي مويلح على بعد 10 كلم من مدينة مغنية الجزائرية و35 كم من مدينة وجدة المغربية ويسع إلى 177مليون متر مكعب، تأتيه ثلث مصادره من التراب المغربي على مساحة 1900 كم مربع.[196]

تعتبر التفريغات المنزلية والصناعية لمدينتي وجدة بالمغرب ومغنية بالجزائر أحد المصادر الرئيسية لتلوث هذا السدّ، لكن تبقى النفايات المنزلية والصناعية لمدينة وجدة المغربية المصدر الرئيسي لتلويث سدّ حمام بوغرارة حيث تصل كمية المياه القذرة التي تصب في السدّ تقدر ب 45.500م مكعب في اليوم.

لقد أثير هذا الموضوع في أول مرة خلال زيارة وزير الأشغال العمومية المغربي إلى الجزائر سنة 1990 وتّم الاتفاق على تشكيل لجنة خبراء من البلدين لدراسة موضوع تلوث وادي بونعيمة الذي يصب في وادي بوغرارة وكذا تسيير واستغلال المياه المشتركة، ففي سنة 1999 تّم إبلاغ السلطات المغربية بخطورة الوضع بسدّ حمام بوغرارة، حيث كان الردّ بتشكيل لجنة مشتركة بين البلدين قصد التوصل إلى مشروع مندمج لمعالجة الوضعية.[197]

نظرا لمشكل التلوث الذي يعرفه سدّ حمام بوغرارة، وحسب ما يشير إليه خبراء الريّ فإنّ الجزائر تخسر سنويا ملايين الدينارات بسبب عدم استعمال مياهه، التي كان من المفروض أن تستغل في المركبات الصناعية والأراضي الفلاحية.[198] فإنّ الجزائر أصرت على عقد اللّجنة المشتركة الجزائرية-المغربية المكلّفة بدراسة موضوع تلوث سد حمام بوغرارة، ولقد عقد أول اجتماع لها في 17 أكتوبر 2002، بمدينة وجدة المغربية، اتفق الطرفان خلاله على:[199]

---

[195]- مديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العرب، **مذكرة حول تلوث سد حمام بوغرارة بتلمسان في الحدود الجزائرية-المغربية**، وزارة الشؤون الخارجية، فيفري2005.

[196]- Abou Al Kacim Dellal, **, Défi et Géopolitique de l'eau en Algérie : Risque, tension et stratégies de régulation,**Op,Cit, p162-163-164.

[197]- مديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي، **مذكرة حول تلوث سد حمام بوغرارة بتلمسان في الحدود الجزائرية-المغربية**، وزارة الشؤون الخارجية، مرجع سابق الذكر.

[198]- ع.سعاد، **تلويث المياه القذرة المغربية لسدود جزائرية**، "جريدة الخبر" الجزائرية، 08 جانفي 2005، ص2.

[199]- مديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي، **مذكرة حول تلوث سد حمام بوغرارة بتلمسان في الحدود الجزائرية-المغربية**، مرجع سابق.

- أن تقدّم السلطات المغربية التسهيلات لمكتب الدراسة الفرنسي(ATOS) لجمع المعلومات في التراب المغربي لإعداد دراسة لمكافحة التلوث بالسدّ، ووعد الجانب الجزائري بتقديم نتائج الدراسة لنظيره المغربي حين اكتمالها.
- دعوة الجانب للقيام بزيارة ميدانية إلى منطقة مغنية للإطلاع على الأضرار التي تسببها تفريغات مدينة وجدة وكذا مصادر التلوث الأخرى بمدينة مغنية الجزائرية ومنطقتها الصناعية.

ولكن هذا المحضر لم يحدّد المسؤوليات ولم يتضمن أيّ التزام من ذلك، كما نفى الوفد المغربي أن تكون بلاده متسببة في تلوث السدّ وفي إشارة واضحة إلى مسؤولية الجزائر عن تلوث سدّ بوغرارة، توج هذا الاجتماع بزيارة ميدانية إلى النقطة الحدودية بونعايم، كما تّم الاتفاق على دعوة الوفد المغربي للقيام بزيارة ميدانية إلى الجزائر، وقد استجاب المغرب لهذه الدعوة خلال شهر جوان 2003، حيث أطل ع الوفد المغربي الذي انتقل إلى تلمسان على حقيقة التلوث بالسدّ ووعد بنقل ما رآه في المكان إلى سلطات بلده.[200] وعقب الجلسة التي عقدت بمقر وزارة الموارد المائية بالجزائر يوم 16 جوان 2003، رفض الوفد المغربي التوقيع على أيّ التزام، بحجة أنّ الزيارة كانت ميدانية وهدفها الإطلاع على إشكالية التلوث، وأنّه لا يوجد ضمن الوفد مسؤولين مخوّلين للتفاوض، رغم أنّ سفارة المملكة بالجزائر كانت ممثلة في هذا الاجتماع.

كما كان هذا الموضوع محل اهتمام اللّجنة الاقتصادية المشتركة المنعقدة بالرباط خلال شهر جوان 2004، التي أوصت بعقد اجتماع فريق العمل المكلّف بالموارد خلال شهر جويلية بالجزائر، التي أوصت بعقد اجتماع فريق العمل المكلّف بالموارد المائية خلال شهر جويلية بالجزائر من نفس السنة، إلاّ أنّ الجانب المغربي لم يرد على هذا المقترح. هذا ما يظهر فشل الحلول التوافقية، وتهرب الجانب المغربي من مسؤولياته الذي بدا واضحا في اجتماعي اللّجنة المشتركة المكلّفة بدراسة موضوع تلوث سدّ حمام بوغرارة، ويتجه حلّ هذا المشكل القائم بين البلدين إلى اتخاذ إجراءات أحادية.[201]

الملاحظ أنّ هذا الأمر كان عامل توتر بين البلدين عقدت لأجله العديد من الجلسات، خاصة أمام تهرّب الطرف المغربي وعدم وفائه بوعوده أمام إقامة محطة تصفية التي كانت تنتظر تمويلا خارجيا، وهذا ما يأخذ مزيدا من الوقت أمام المشاكل الجّية التي يطرحها هذا الوضع. ولقد دفع هذا الوضع

---

[200]- مديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي ، **دراسة ومناقشة موضوع سدّ حمام بوغرارة**، وزارة الشؤون الخارجية، 21-11-2007.

[201]- مديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي، **مذكرة حول تلوث سد حمام بوغرارة بتلمسان في الحدود الجزائرية-المغربية**، مرجع سابق.

بالجزائر إلى عدم انتظار إقامة هذه المحطة والتحرك إلى إيجاد حلول، ويبدو أّنها نجحت في ذلك نوعا ما.

مشاكل تلوث المياه هي مشاكل عالمية ومخاطرها كبيرة، ما يستوجب تدخل الدول لإيجاد حلول سريعة قد يصل الأمر إلى توتر في العلاقات أو تعقيدها أكثر خاصة إذا ما اقترنت بالحساسية السياسية.

خلاصة الفصل:

المياه في المغرب العربي يشكل رهان للتنمية حاضرا ومستقبلا، خاصة أنّ الوضعية الحالية تظهر العديد من التهديدات تعتبر مصدر قلق فيما يخص الأمن المائي. فندرة المياه في المنطقة هي جدّية، لكن رغم هذا تبقى هناك مجموعة من التحدّيات لضمان الاستقرار في مسألة الماء، تتمثل في سوء التوزيع وإدارة الموارد المائية المتاحة، والهدر المتزايد، وعدم وجود وعي مائي الذي يعتبر على نفس الأهمية من التحدّيات الخارجية.

كما أنّ الخلافات حول مشاريع الموارد المائية كثيرة، تساهم في تعزيز الاضطرابات والصراعات بين هذه الدول، تقوم أساسا بسبب غياب الثقة بين الأطراف، وغياب إرادة جدّية في إتمام مشاريع الشراكة والتعاون في تحقيق الشراكة المائية، الذي يرجع في غالب الأحيان إلى بعض الحساسيات السياسية، وعدم أخذ المسألة ضمن الأولويات السياسية لدول المنطقة.

قد يظهر أنّ مسألة المياه في المنطقة لا تصل للحدّ الذي نطلق عليه صراعا، لكن لا يمكن تجاهل أنّها تمثل عامل توتر في العلاقات بين الدول، ما يجب التأكيد عليه ضرورة اللّجوء إلى إطار قانوني بين هذه الدول لتنظيم الموارد المائية المشتركة، حتى لا تبقى رهينة القرارات السياسية والمزاجية، وذلك لأخذ احتياطات وقائية من حدود توترات واضطرابات حادة في شأن المسألة المائية.

كما تصل الدراسة في هذا الجزء إلى ضرورة تفعيل التكامل الإقليمي التي تتزامن مع محاولة إنشاء إتحاد المغرب العربي، لأنّ التكامل يجسّد ما يسمى بلغة الاقتصاد المياه الافتراضية التي نجح الإتحاد الأوروبي في تحقيق هذا الأمر الذي أصبح نظرية في حقل الاقتصاد ويعني هذا الأمر أن تتنازل دولة معينة عن حصة معينة من المياه المتحصل عليها لصالح دولة أخرى لها قدرات زراعية أكبر، مقابل حصة من المنتجات الزراعية تعوضا عن تلك الحصة المائية، وهذا ما يخلق حالة تعاون وتنسيق وظيفي مما يحلّ مشكلة المياه.

الفصل الرابع

انعكاسات الصراع على المياه في المنطقة العربية

الفصل الرابع: انعكاسات الصراع على المياه في المنطقة العربية.

تمهيد:

كما أنّ الماء هو مصدر للحياة فهو كذلك سبب للنزاعات في العالم، وتسبب إدارته في إحداث كثير من النزاعات، لا سيما في المناطق التي تقل فيها الموارد المائية ويتزايد الطلب عليه نظرا لتزايد الاحتياجات الزراعية والصناعية كما هو الحال في المنطقة العربية.

وقد سبق أن أوضحنا أنّ هناك مجموعة من الأبعاد تفسّر إشكالية المياه نظرا لارتباط هذه الأخيرة وتأثيرها في العديد من المجالات باعتبارها متغيرا هاما، فالشأن المائي العربي تتداخل فيه العوامل الاقتصادية والسياسية والإقليمية والدولية لذلك فإنّ انعكاسات الصراع على المياه في المنطقة العربية ستتداخل فيها هذه العوامل كذلك.

ولما أصبحت المياه عاملا مهما يشغل المنتديات العالمية، خاصة في ظل تناقص هذا المورد الحيوي، أصبح من الضروري التطرق إلى المجالات الأخرى التي ينعكس عليها هذا التناقص وكذلك الوضع الذي يفرزه الوضع الصراعي بين دول المنطقة.

المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية.

1/ الانعكاسات الاقتصادية:

إنّ الحديث عن المياه في ظل المتغيرات الحالية يتركنا أمام إثارة مفهوم الأمن المائي حيث أصبح هذا الأخير نظرية تعمل العديد من الدول على تطبيقها نظرا لارتباط المياه بالاستراتيجيات الأمنية للدول فمن المستحيل الحديث عن أمن في ظل غياب المياه بحيث أصبح ضمان استمرار تدفق المياه أحد الأهداف القومية الأساسية لأية دولة.

بحيث أنّ علاقة المياه بالغذاء هي علاقة تأثيرية، فنقص الموارد المائية يؤدي حتما إلى نقص الغذاء وهو ما يتوقف عليه وجود العالم العربي ذاته، والغذاء أصبح اليوم من أخطر الأسلحة التي تستخدمها الدول في علاقتها الخارجية وبالتحديد الدول المستوردة له، ويأتي على رأسها غالبية أقطار المنطقة العربية إن لم تكن كلها، و لا شك في أنّه من خلال هذه العلاقة تتحكم الدول المصدرة في الدول المستوردة، وفي سياستها الخارجية والداخلية في كثير من الأحيان.[202]

المعروف أن الدول العربية توجه 70% من مواردها المائية لقطاع الزراعة. إلاّ أنّه وفعليا تواجه الأقطار العربية فجوة غذائية واسعة بين المنتج الفعلي وحجم الطلب، وتتركز الفجوة أساسا في عدة مجموعات هي: القمح، السكر اللحوم، الألبان، البذور الزيتية والزيوت النباتية،ولكي تتمكن المنطقة العربية من الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلع الرئيسية لا بد من انجاز معدلات نمو سنوية مرتفعة، تتطلب إمكانات مالية مرتفعة.[203]

مع العلم أنّ أغلب أقطار المنطقة العربية تعاني من عدم كفاية الموارد المائية للوفاء بالاحتياجات في الوقت الحالي، وهو موقف أخذ بعدا تبعا للزيادة السكانية. وتجد هذه الفكرة سندا لها مع نظرية مالتوس التي ترتكز على أنّ قدرة السكان أكبر بصورة لا نهائية من قدرة الأرض على توفير العيش للإنسان، بحيث يزداد إنتاج الغذاء تبعا لمتوالية حسابية بينما يزداد السكان تبعا لمتوالية هندسية، بينما تتناقص كمية الغذاء بالنسبة للفرد أمام تزايد الطلب الفردي على كثير من المنتجات، لذلك استحوذت قضية الغذاء والتنمية الزراعية على اهتمام كبير على مستوى المنطقة العربية.

---

[202]-جمال الدين الديناصوري، **موارد المياه في الوطن العربي، دراسة هيدروغرافية واقتصادية**،مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1971، ص45.

[203]-أحمد يوسف أحمد، **ندوة المشكلات المائية في الوطن العرب**، مركز البحوث والدراسات العربية، من 29-31 أكتوبر 1994، القاهرة 1994، ص17.

ورغم إدراكنا بأهمية أزمة الغذاء في الوطن العربي إلاّ أنّه وفي هذا المقام نعتبرها كنتيجة لظاهرة أخرى أخطر منها هي ظاهرة إشكالية المياه في المنطقة العربية، باعتبار أنّ الموارد فيها تتصف بالندرة سواء بصورة مطلقة من حيث تدني متوسط نصيب وحدة المساحة، أو نصيب الفرد من المياه، ففي حين تعادل مساحة الوطن العربي(10.8%) من مساحة اليابسة، ويعادل عدد سكانه (5%) من إجمالي سكان العالم، فإنّه يحتوي على (0.7%) فقط من إجمالي أمطار اليابسة.[204] لذلك ما أدى إلى نقص الموارد المائية في الاستهلاك الزراعي مما يؤدي إلى خلق أزمة غذائية تظهر ملامحها من خلال المؤشرات التالية:[205]

- انخفاض ما يخص الفرد من نوعية وكمية الغذاء في معظم الأقطار العربية، دون المستوى العالمي، مع تفاوت ذلك الانخفاض من قطر لآخر.
- اتساع الهوة بين واردات وصادرات المنطقة العربية من السلع والمنتجات الغذائية، وتزايد اعتمادها على الاستيراد لتأمين الاحتياجات الغذائية.
- تدني نسبة الاكتفاء الذاتي ومستوياته، نتيجة لتزايد الواردات الغذائية من خارج المنطقة العربية مع اختلاف نسبة الاكتفاء الذاتي من قطر لأخر.[206]

لقد قدرت الاحتياجات السنوية من بذور محاصيل البقوليات(العدس، الفاصولياء، الفول) بنحو (60.3) ألف طن وبالتالي يصل العجز الكلي من احتياجات هذه الدول من البذور المحسنة لمحاصيل البقوليات حوالي (45%) من إجمالي احتياجاتها السنوية،وتمثل مجموعة محاصيل الحبوب(القمح، والشعير، والذرة الشامية، والأرز، والذرة الرفيعة) الثقل الوزني الأكبر في سلة الغذاء العربية، حيث أنّها تشغل أكثر من نصف المساحة المزروعة في الوطن العرب، وتساهم بأكثر من50% من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية.[207]

والمتفحص لمعظم تقارير المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المتعلّقة بالمسألة المائية في البلاد العربية وعلاقتها بالأزمة الغذائية(الزراعية)، يدرك جيدا مدى تقلص الثروة المائية في المنطقة العربية وما كان

---

[204]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، 2011، ص 10، على الموقع http://www.aoad.org/Arab_food_security_report_%202011.pdf

[205]- أيمن السيد عبد الوهاب، **المسار السوري الإسرائيلي، ومعوقات الصفقة الكاملة**، السياسة الدولية،عدد 120،أفريل 1995، ص98.

[206]- أمين اسكندر، **أبجديات الصراع حول المياه في الشرق الأوسط**، روية العدد 3 سبتمبر، بيروت، 1991،ص37.

[207]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**،مرجع سابق، صص13-20.

لذلك من أثر على أمنه الغذائي.[208] ولقد بلغت قيمة فجوة سلع لمحاصيل الحبوب نحو8.5 مليار دولار في عام 2005 بزيادة نحو 8% عن عام 2004 ، أما قيمة فجوة القمح نحو 42% في نفس السنة، أما قيمة فجوة الشعير نحو 11.2%، وقيمة فجوة الأرز فقد وصلت إلى نحو 12.5%، أما القيمة الإجمالية لفجوة سلع البطاطس والبقوليات والخضر والفاكهة والسكر المكرر والزيوت النباتية نحو 3.6 مليار دولار في عام 2005.[209]

وتمثل مجموعة محاصيل الحبوب(القمح، والشعير، والذرة الرفيعة)، الثقل الوزني الأكبر في سلة الغذاء العربية، حيث أنّها تشغل أكثر من نصف المساحة المزروعة في المنطقة العربية، وتساهم بأكثر من50% من قيمة فجوة السلع الغذائية.

والمعروف أنّ إنتاج الذرة الشامية بصفة رئيسية في مصر والتي يعادل إنتاجها نحو(85.6%) من الإنتاج العربي خلال الفترة 2009-2011، أما إنتاج الذرة الرفيعة فتساهم مصر بإنتاج نحو(12.4%) من هذا المحصول تحت نظام الزراعة المروية، كما يعتبر محصول الأرز من محاصيل الحبوب الغذائية ذات الأهمية الكبيرة والآخذة في التزايد في النمط الغذائي بالدول العربية، ويعتمد محصول الأرز في زراعته بصفته أساسية على نظم الزراعة المروية حيث ترتفع احتياجاته المائية، لذا فإنّ التوسع في زراعة هذا المحصول بالدول العربية تحكمه اعتبارات وفرة مياه الري والاستخدام للموارد المائية.[210] لذلك فإنّ الضغوطات المائية على مصر التي ستتعرض لها في حالة إذا ما تّم إتمام بناء سدّ النهضة الأثيوبي سيؤثر بالطبع على كمية المياه التي اعتادت مصر الحصول عليها من نهر النيل مما ينعكس حتما على هذه المحاصيل الإستراتيجية باعتبار أنّ نهر النيل المورد المائي الوحيد لمصر.

كما نجد أنّ قيمة واردات المنطقة العربي من مجموعة الحبوب الرئيسية نحو(33.4%) من إجمالي قيمة تجارة السلع الغذائية لعام 2011 مقابل 30.8% لعاعام2010، و(29.8%) لعام 2009، وهو ما يشير الى استمرار ارتفاع قيمة الواردات خلال الفترة 2009-2011.[211]

---

[208]-عبد اللّه سويلم، **المطامع التوسعية الإسرائيلية في المياه العربية**، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الحرب العليا 1984،ص29.

[209]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2005**، الخرطوم، 2005، ص 34. على الموقع التالي http://www.aoad.org/FoodSec2005.pdf

[210]-- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011**، مرجع سابق، ص24.

[211]-نفس المرجع، ص30.

جدول01: يبين ارتفاع نسبة واردات الدول العربية ما بين 2009-2011.

(الكمية: ألف طن)

المحاصيل	الاحتياجات السنوية	الكميات المنتجة		الكميات المستوردة		الكميات المستخدمة		العجز في الاحتياجات	
		الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
القمح	2356.8	362.0	15.4	71.6	3.0	433.6	18.4	1923.2	81.6
الذرة الشامية	65.7	1.6	2.4	3.8	5.7	5.3	8.1	60.4	91.9
الشعير	165.5	115.8	70.0	1.7	1.0	117.5	71.0	48.0	29.0
الذرة الرفيعة	73.1	35.5	48.6	1.8	2.4	37.3	51.0	35.8	49.0
الأرز	64.7	32.7	50.5	0.3	0.5	33.0	51.0	31.7	49.0
جملة الحبوب	2725.7	547.6	20.1	79.1	2.9	626.7	23.0	2099.1	77.0
البذور الزيتية	140.2	9.8	7.0	3.6	2.5	13.4	9.5	126.8	90.5
البقوليات	60.3	32.0	53.0	1.2	2.0	33.2	55.0	27.2	45.0
البطاطس	700.5	165.3	23.6	345.1	49.3	510.4	72.9	190.1	27.1
الخضر	14.4	9.5	66.0	3.6	25.0	13.1	91.0	1.3	9.0

المصدر: جمعت وحسبت من واقع الاستمارات القطرية للدول العربية.المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
(الدول الممثلة في الجدول: الأردن، تونس، السودان، العراق، قطر، موريتانيا، المغرب، واليمن).

المصدر: -- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011**

ويوضح لنا الجدول أهم المحاصيل الزراعية التي تتفاقم احتياجاتها في الدول العربية حجم إنتاجها مما يخلق حالة عجز بالنسبة لمعادلة العرض والطلب مما يؤدي إلى لجوء دول المنطقة إلى الاستيراد. ففي الفترة الممتدة من 2002-2006 لجأت السعودية والجزائر والإمارات ومصر ولبنان إلى استيراد مواد غذائية من السوق العالمي بلغت قيمتها مليار دولار أمريكي لدولة ليبيا، وملياريين إلى 3 مليارات ونصف لدول الإمارات ومصر والجزائر والسعودية.[212] قد يخلق حالة من الانكشاف الغذائي والاعتماد المتزايد على الخارج في تلبية الاحتياجات الغذائية كما حدث في أواسط السبعينات. كما تشهد المنطقة فجوة في سلع الإنتاج الحيواني، بحيث تساهم الألبان ومنتجاتها بنحو 54.2% من هذه القيمة في حين تساهم اللّحوم الحمراء بنحو 24.9% وتساهم اللّحوم البيضاء بنحو 19.2%. وهذا الجدول يوضح لنا تطور قيمة الواردات بالنسبة للمنتوجات الحيوانية.[213]

[212] -صبحي القاسم، **واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله**: ط1، الأردن، 2010، ص13.

[213] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2005**، مرجع سابق، ص34.

كمية وقيمة الواردات العربية من المنتجات الحيوانية والسمكية

(الكمية : ألف طن، القيمة : مليون دولار)

المجموعة السلعية	2009م		2010م		2011م*	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
مجموعة اللحوم	2719.0	5549.6	2696.1	6353.4	2651.1	5757.0
لحوم حمراء	1081.9	2832.9	1072.9	3336.1	1093.0	3036.1
لحوم بيضاء	1637.1	2716.7	1623.3	3017.3	1558.0	2720.9
الأسماك	699.5	1476.8	767.3	1536.6	811.3	1529.3
البيض	163.1	344.1	162.6	345.3	149.5	336.6
الألبان ومنتجاتها	11919.5	5513.8	11106.6	5513.3	12959.5	6193.6

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (31)، 2011م.

وبالتالي فإنّ توفير غذاء جيّد ومناسب للناس في القرن الحادي والعشرين يتطلب تطورا اقتصاديا مما يعني توفير المياه اللاّزمة. وأمام كون المنطقة العربية فقيرة بالمياه، بحيث أنّ ما يعادل ثلاثة أرباع المنطقة هي أراضي جافة وصحراوية وأنّ أكثر من ثلثها التي لديها مياه سطحية تأتي من خارج حدود بلدانها، بالإضافة إلى ندرة الأمطار وازدياد الصراع على الموارد المائية بسبب تداخل العديد من العوامل والأطراف في صياغة المشهد المائي العربي والذي يؤثر على الأمن الغذائي في المنطقة.

ولاشك في أنّ لتزايد الهوة أو الفجوة بين العرض والطلب للغذاء في المنطقة العربية انعكاسات بعيدة المدى وعلى كافة المستويات والأصعدة من اقتصادية وصحية وأمنية بدأت تظهر بوادرها بشكل ينذر بالخطر. فعلى المستوى الأمني، فإنّ الاعتماد على المستوردات الغذائية، يجعل الأقطار العربية تحت رحمة الدول المتحكمة في إنتاج الغذاء، مما يعرض أوضاعها الأمنية للخطر، ويضعها رهن الظروف والأوضاع العالمية، وقد يضطرها إلى الخضوع لمطالب ربما لا تتفق ومصالحها القومية ولا مع سيادتها واستقلالها، كما أنّ قد يساعد على حدوث الاضطرابات واختلال الأمن في هذه المنطقة.[214] كما تأثرت اقتصاديات الدول العربية جراء احتكار المياه السطحية الآتية من الخارج كما حدث في التسعينات عندما قطعت تركيا المياه على سوريا والعراق لمدة شهر وكما سبق الذكر فقد تأثرت الزراعة في كلا البلدين مما أدى إلى إتلاف المحاصيل الزراعية، لما كان للمشروع التركي انعكاسات على الدول العربية المشاطئة لحوضي الدجلة والفرات. وبالتالي لا بد للدول العربية من ضمان أمنها المائي في إطار تعاون إقليمي ودولي بشأن المياه وإيجاد استراتيجيات كفيلة بمواجهة الضغوطات المائية التي تعاني منها المنطقة خاصة مع السياسة المائية الإسرائيلية التي تتجه أكثر فأكثر إلى استغلال المياه العربية، والتي تسيطر على مياه نهر الأردن واليرموك، وسعيها الحثيث للسيطرة على مياه دجلة والفرات والنيل والتي توصلت بعد هذا إلى

[214] - محمد علي الفرا، **مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي**، المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب، الكويت،1979، ص7.

السيطرة الاقتصادية بحيث أصبحت من بين المصدرين للمواد الغذائية للدول العربية. وتسعى هذه الأطراف إلى جعل المنطقة العربية تعاني من تبعية اقتصادية من خلال السيطرة على مصادر المياه. وباعتبار أنّ موضوع المياه متشعب اقتصاديا جغرافيا واجتماعيا وسياسيا فإنّ موضوع الزراعة يتأثر وفقا لذلك باعتبار أنّ الزراعة تتأثر بالوضع المائي.

2/ الانعكاسات الاجتماعية:

إنّ أكبر تخوف يواجهه الأمن العربي هو التزايد المضاعف في عدد السكان، وباعتبار أنّ المياه تواجه تحديات بيئية من تغيرات مناخية والتلوث والذي يؤثر على كمية ونوعية المياه الذي يؤدي إلى نقص المياه الصالحة. وإنّه لمن البديهي في المنطقة العربية إذا ازداد نقص المياه العذبة زاد التوتر، وتصاعد النزاع بين دول المنطقة على مصادر النّزاع، وبخاصة أنّ هناك غياب لاتفاقيات بشأن توزيع حصص المياه بين تلك الدول.[215]

ومن البديهي أنّ زيادة عدد السكان سيزيد بكل تأكيد في استهلاك المياه العذبة، لكن الأمر الأهم أنّ هذه الزيادة يصاحبها تطور ونمو سوسيو اقتصادي و حضاري، يضاعف من استهلاك المياه لذلك ينبغي أن نأخذ ذلك في الاعتبار، وليس زيادة عدد السكان في حدّ ذاتها رقميا.[216]

كما أنّ زيادة عدد السكان تؤثر على زيادة المساحات المزروعة بسبب الزحف العمراني وما يترتب عليها زيادة في الطلب.[217] كما أنّه ومن المؤكد بأنّ مصادر مياه جديدة، لم تعد موجودة، والمياه الفائضة عن الحاجة غير موجودة، والمياه الجوفية والسطحية المتوافرة يقل منسوبها لعوامل مختلفة.[218]

وفي ظل اعتماد دول المنطقة على المصادر المائية المحدودة والمهددة لديها فإنّ ذلك يؤثر على الدول العربية في كل المجالات أمام حاجة المواطنين إلى المياه. وأمام تناقص المياه وتلوثها وازدياد ملوحتها فإنّ هذا يؤدي إلى تهديد صحة الإنسان في هذه المنطقة.

كما أنّ الصراع يفرز حالة من العنف الاجتماعي، يهدد بإحداث مزيد من الخلل في تماسك المجتمع وزعزعة استقراره. فكلما كان هناك شح متزايد في المياه يزداد التنافس على الموارد المائية وغالبا ما يكون

---

[215]- Allan,J,A,ed, **Water, peace, and the Middle East: Negotiating Ressources in the Jordan Bassin**,library of modern Middle East studies9,London Tauris Academic studies, 1996,pp6-9.

[216]-بيان العساف، **انعكاسات الأمن المائي على الأمن القومي**، مرجع سابق الذكر.

[217]-أحمد يوسف أحمد، **ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي**، والتي نظمها مركز البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، خلال الفترة من 29-31 أكتوبر 1994، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية 1994.

[218]-عبد المالك خلف التميمي، **المياه العربية: التحدي والاستجابة**: ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008، ص34.

بالعنف المسلح والذي يعود إلى السيطرة الإقليمية على تدفق المياه السطحية للمستهلكين عند المصب. وقد يتسبب هذا الوضع في حدوث النزاع بين الدولة والمواطنين ارتباطا بفشل الدولة بتقديم الخدمات المتعلّقة بتقديم الخدمات باعتبارها المسؤولة على إدارة المسألة. وتشهد المنطقة العربية مثل هذه الحالة مثلما يحدث في اليمن بحيث تشهد نزاعات اجتماعية على المياه أمام نقص هذا المورد.

المبحث الثاني: الانعكاسات السياسية والقانونية.

1/ الانعكاسات السياسية:

إنّ مشكلة المياه في المنطقة العربية متعددة ومتعقدة ومتشابكة التأثيرات، لما لها من انعكاسات على الأمن القومي للدول المنطقة بمفهومه الشامل وأبعاده المتعددة. لذلك أصح الحديث عن الأمن المائي يدخل صميم الأمن القومي وذلك لارتباطه بالأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والتي ينتج عنها تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية للغير.

كما تعدّ الانعكاسات السياسية ونوعية العلاقات بين الدول المطلة على النهر الدولي الواحد أحد الانعكاسات المهمة التي يمكن أن تثر في تصعيد أو تخفيف حدّة الخلاف حول كيفية استغلال مياه النهر، فأصل المشكلة ليس فقط في ندرة المياه أو سوء استغلالها، بل وقبل كل ذلك سوء العلاقات بين الدول المشتركة في مصدر مياه مشترك.[219]

كما أنّ المشاكل المثارة بشأن كيفية استغلال المياه سببا في تدهور العلاقات السياسية بين الدول الواقعة على نهر واحد، ومن هنا تتضح جدلية العلاقة بين المشاكل المثارة بشأن المياه وطرق استغلالها من جهة وطبيعة العلاقات السياسية بين تلك الدول من جهة أخرى.[220]

ونجد أنّ مناخ العداء الذي سيطر على العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل طوال الأربعة عقود الماضية كان هو السبب الرئيسي في شروع اسرائيل لسرقة المياه العربية لتأمين احتياجاتها.

كما أنّ طبيعة الأنهار الدولية تخلق حالة خاصة في العلاقات بين الدول التي تمر بها تلك الأنهار وقد يؤدي إلى حدوث نزاع مسلح كما حدث في حرب 1967 التي كانت بسبب المياه.

ويتجلى الانعكاس السياسي لأزمة المياه في المنطقة العربية، جليا في العلاقة بين دول المنبع ودول المجرى أو المصب التي تتنازع الدول المعنية للسيطرة عليها أو توظيفها. وهكذا يصبح لهذه الدول غير العربية دورا كبيرا ومؤثرا في تحديد الإرادة السياسية للدول العربية، والتحكم في سياستها داخليا وخارجيا مما سيتفق وأهداف هذه الدول التي تفرض سيطرتها الفعلية على الموارد المائية العربية، وهكذا لن يكون القرار السياسي للدول العربية نابعا من إرادتها السياسية الحرة المستقلة، بقدر ماهو إرضاء لهذه الأطراف غير العربية.[221] مثلما حدث مع الأردن عندما دخلت مع إسرائيل في معاهدات السلام مجبرة أمام سيطرة

---

[219] -بيان العساف، **انعكاسات الأمن المائي على الأمن القومي : دراسة حالة حوض الأردن وحوضي الرافدين**، مرجع سابق الذكر.

[220] - مصطفى محمد عبد الحميد، مشكلات نقص المياه في الوطن العربي وتحدياتها المستقبلية،(د.ت.ن)، ص57.

[221] -حمدي الطاهري، **مستقبل المياه في العالم العربي**، القاهرة، بدون ناشر، ص91.

إسرائيل على مصادر المياه التي تستفيد منها الأردن وذلك لاستعادتها مواردها التي خسرتها في حرب 1967 في إطار ما يعرف بالصراع العربي الإسرائيلي.

كما أصبحت المياه أحد أهم المسائل المثارة في مائدة المفاوضات بين الأطراف المتناقضة، فمثلا تركيا تضع إقليم الاسكندرون مقابل المياه في علاقتها مع سوريا.

كما تّم إدراج موضوع المياه كعنصر رئيسي في نظام الشرق أوسطي بحيث يوصف هذا الأخير بأنّ مشروع أمريكي إسرائيلي، يهدف لحماية مصالح إسرائيل ودمجها في دول المنطقة وفق التصّور والرؤية الإسرائيلية. وبالتالي فإنّ قيام مثل هذا المشروع بأبعاده لابد من تحقيق التنمية بمفهومها الشامل والتي تعتمد أولا وأخيرا على المياه والاستقرار، حيث أخذت المياه حّيزا كبيرا في المشروع الشرق الأوسطي.

والمياه في مفردات النظام الشرق الأوسطي الجديد هي مشكلة وقضية إقليمية وليست وطنية، ويجب حلّها من خلال التعاون الإقليمي بين كافة دول المنطقة، ولهذا دعا النظام دول المنطقة إلى تعزيز مفهوم التعاون والمشاركة فيما بينها، والسعي لإيجاد شراكة حقيقية لتنمية وتطوير مواردها المائية المتاحة، كما دعا إلى تحييد المفاهيم الإيديولوجية والقومية والمعتقدات الدينية في التعامل مع قضية المياه، بهدف تحقيق تسوية تاريخية في منطقة الشرق الأوسط ومصالحة حقيقية بين قومياته المتصارعة"العربية والإيرانية والتركية والصهيونية".[222] ولقد استغلت الولايات المتحدة موضوع المياه كوسيلة ضغط على الدول العربية لحماية مصالحها ومصالح اسرائيل في المنطقة. ويعود اهتمام أميريكا بإسرائيل على صعيد الأمن المائي لعّدة أهداف تتمثل أهمها يما يلي:[223]

السعي لمساعدة إسرائيل بتخصيص أكبر ما يمكن تخصيصه لها من حصص مياه حوض الأردن والجنوب اللّبناني. وفك العزلة العربية عن إسرائيل، والاعتراف بها كحقيقة قائمة وكعضو أصيل في المنطقة العربية عن طريق استغلال أي اتفاق يعقد معها من قبل الدول العربية فيما يتعلق بالاستغلال المشترك للموارد المائية الذي سيخلق ظروفا ملائمة لتلاقي وتعاون فّني بين مسؤولي الفريقين، لما فيهما من مصلحة مشتركة بينهما رغم العّداء السافر الذي تحجبه المصالح أحيانا، بل قد يتحول هذا العداء إلى سلام محفوف بالمخاطر كما حصل في منتصف التسعينات من القرن الماضي بين المنظمة الفلسطينية وإسرائيل من جهة، وبين الأردن وإسرائيل كما سبق الذكر.

كما أنّ نمط التحالفات الجديد الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية قبل انهيار الاتحاد السوفياتي ومثلته تركيا وإسرائيل كلاعبين أساسيين في منطقة الشرق الأوسط، إبان الأيام الأخيرة من الحرب الباردة

---

[222] - محمد عادل العضايلة، مرجع سابق الذكر،ص307.

[223] -عدنان بيلوني، مرجع سابق الذكر، ص43.

بحيث عملت على تدعيم المركز الصناعي والعسكري إضافة إلى الثروة المائية التركية وهذا بهدف السيطرة الدائمة في الخليج العربي، وضمان بقاء وتأمين موقع الولايات المتحدة في المنطقة وخاصة بعد احتلال العراق.[224]

كما أنّ تركيا بفضل قوتها العسكرية والإستراتيجية، وورقة المياه تعمل على الاستفادة من تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتأكيدا لهذا طرح الباحث الأمريكي(Schweizer-Peter) في مجلس السياسات الخارجية الأمريكية، مسألة غلق المجاري المائية التركية المؤدية للعراق إبان حرب الخليج الثانية.[225] وهذه السياسة اتبعتها أيضا في استخدام ورقة مياه نهر النيل إبان إنشاء مصر للسد العالي من خلال تمويل الولايات للعديد من المشاريع المائية في إسرائيل وذلك بسبب تجاذبات الحرب الباردة.[226]

كما أنّ الإستراتيجية الأمريكية بخصوص المسألة المائية والتي تنص على أنّ التعاون في قضية المياه هو الحل الوحيد لمشكلة (الشرق الأوسط)، فالتعاون حسب هذه الرؤية يترجم عن طريق إقامة المشاريع إقليمية تتطلب إدخال جميع أحواض المياه في المنطقة (أي الشرق الأوسط) هي النيل، الفرات، والأردن داخل نظام واحد، حيث يمكن استثمارها من قبل جميع دول المنطقة، ومن ناحية أخرى تهدف إلى خصخصة الأمن وبيع المياه كسلعة.[227] حيث تهدف هذه الرؤية الأمريكية إلى المنطق التجاري، وإزالة الحدود بين الدول بين الدول المعنية وخلق منطقة حرة تطغى عليها ما يسمى بالسوق(الشرق أوسطية) لتشجيع حرية التجارة وتكنولوجيا المياه، وذلك عن طريق التعامل مع المراكز الأمريكية المختصة بالمياه لتحقيق مشاريع مائية، وهذا قد يبدو ذو اتجاه اقتصادي، لكن إدخال المؤسسات الاقتصادية سيكون لها دور فعال في يدّ رجال الأعمال والقطاع الخاص الذي بدورهم يؤثرون في القرار السياسي من خلال محاولة مسح الهوية العربية عن طريق إضعاف المؤسسات الوطنية، ودعم فكرة بيع المياه.[228]

---

[224] -Mahmud Ali Aykan, **Turkish perspective on Turkish U S relations concerning Persian Gulf security in the post –cold war ,**1989,1995, the middle East journal volume 50,N3.

[225] -Abed Fadil Mahmud, **les projets économiques pour le moyen orient, Revue Etudes Palestienne :** N50, 1994, p35.

[226] - مريم السماني، **النظرة الأمريكية الإستراتيجية للمياه في الشرق الأوسط، السياسة الدولية**: العدد 133، القاهرة 1998، ص 84.

[227] -Lors du sommet de ministères de l'Agricultures et l'eau d'Etats arabes, tenu au Caire du 29au 30-04-1997.

[228] - محمد حاتم الدفاعي، **إشكالية المياه بين القانون والسياسة**، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية: المجلد السابع/ العدد 1/ السنة السابعة 2012.

2/ الانعكاسات القانونية:

هذا البعد يعدّ الترجمة الحقيقية والانعكاس المباشر للبعد السياسي ذلك أنّ العلاقات السياسية بين الدول من شأنه أن يؤدي إلى عقد اتفاقيات من أجل تقاسم المياه وتقنين استغلالها، وفق للاحتياجات وكذلك وفقا لما يرضي كل الأطراف استنادا إلى قواعد القانون الدولي العام وكذلك الاتفاقيات الدولية في إطار الأمم المتحدة.[229] ورغم اهتمام القانون الدولي بقضية المياه إلاّ أّنه لا توجد اتفاقيات ملزمة بين الدول في المنطقة العربية.

هذا الفراغ الذي يعرفه القانون الدولي في معالجة وضبط مسألة تقاسم الموارد المائية أدى بالعديد من الأطراف إلى توظيفه حسب المصالح، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، التي يبدو فيها اختراق واضح لقواعد القانون الدولي كتحويل المجرى الطبيعي للأنهار مثلما فعلت إسرائيل في تحويل مجرى نهر الأردن، وعدم وجود قواعد قانونية تحّرم هذه الممارسات. كما أنّ غياب قواعد قانونية توضح طبيعة الأنهار في المنطقة (الشرق الأوسط)، كما هو الحال مع تركيا التي تعتبر أن نهري دجلة والفرات هما نهران وطنيان عابران للحدود، وتعتبرهما في نفس الوقت حوضا واحدا، وهذا ما أدى إلى توظيف هذا الفراغ القانوني لاستغلال المياه بطريقة غير عادلة تضر بحصة دول المصب. وبالتالي فإنّ هذا الفراغ القانوني يتم توظيفه من بعض الدول وبالخصوص من دول المنبع حسب منطق مصلحتها الذاتية، وهذه الممارسة تؤدي بالأطراف الأخرى إلى التحرك اتجاه هذه التهديدات التي تمس أمنها المائي والقومي مما يؤدي إلى تفعيل واتساع دائرة الصراع على هذا المورد الحيوي.

[229] -بيان عساف، مرجع سابق الذكر.

المبحث الثالث: الوضع المائي في المنطقة العربية (بين التصعيد والتهدئة):

بعد الحرب الباردة فإنّ فكرة الحرب على المياه حضرت بقوة في الساحة الدولية، لكن لحدّ اليوم لم تعالج المسألة ولم يتم تأكيدها وفق أسس تجريبية. وما يمكن تأكيده أنّ تساوي الفرص في الحصول على المياه بين الدول التي تشترك في المصادر المائية، من شأنه أن يكون عاملا في تحقيق السلم والتعاون، غير أنّ الاستغلال غير العقلاني لمصادر المياه بين الدول يؤدي إلى تفاقم مشكل ندرة المياه، مما يجعل منه السبب الرئيسي في اندلاع النّزاعات بينها، خصوصا وأنّ ندرة المياه لها آثار عكسية على تطور المجتمع اقتصاديا بالاضافة إلى خلق مشاكل صحية وحتى معدية مما يجعل سلوك الدول يتجه نحو التصعيد أكثر منه نحو التهدئة.[230]

إنّ محاولة تحليل الظاهرة الصراعية فيما يخص الموارد المائية يبيّن لنا أنّ هذا الصراع هو ذو طبيعة ثلاثية الأبعاد، وهذه الأبعاد هي(المصلحة و الحاجة) التي تمثل انعكاس لتصورات الأطراف للموقف الذي تود اتخاذه أي التعاون أو النزاع، أما العامل الثاني فهو مرتبط بالقوة وهو وضع الدول المتشاركة في المورد المائي والذي يتيح لقوى المنبع مزايا أكثر من دول المصب، متبعة في ذلك بعض التكتيكات كضبط تدفق المياه في مجرى النهر، أما العامل الثالث فيكمن في القوة الهجومية، وإن كانت القوة الدفاعية والداخلية تستطيع أن تحقق تأثيرات هامة، فالقوة الهجومية تسمح بفرض الإرادة على الأطراف الأخرى المنافسة مما يمكنها من التحكّم في سلوكهم إزاء مسائل المياه.[231]

واستنادا لطبيعة الظروف السياسية والجيوبولتيكية التي يعرفها أهم جزء في المنطقة العربية ألاّ وهو الشرق الأوسط، والظروف الطبيعية التي تتمثل في التحديات المناخية، وذلك في الجزء الآخر من هذه المنطقة أي المغرب العربي، فإنّ العديد من المحلّلين يرون أنّ المنطقة العربية تعيش أزمة مياه حقيقية، يمكن أن تدفع إلى الحرب. إلاّ أنّ هناك من يرى العكس تماما أنّ المنطقة العربية يمكن أن تتفاعل بايجابية مع المسألة من خلال استغلالها لتفعيل منطق التعاون لتحقيق السلم في المنطقة التي تشهد الكثير من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

ومحاولة تحليل ما إذا كانت المياه هي عامل تعاون(السلام) أم محفز للصراع(الحرب)، الأمر يتطلب منّا الوقوف ومراعاة الاختلاف الموجود في المنطقة العربية، فمن خلال ما سبق تناوله في الدراسة يتوضح لنا أنّ مسألة المياه في الشرق الأوسط تختلف عن طبيعة المسألة المائية في المغرب العربي،

---

[230] - مايكل كلير، مرجع سابق الذكر، ص180.

[231] - بيتر روجرز، وبيتر ليدون، **المياه في العالم آفاق واحتمالات المستقبل**، ترجمة شوقي جلال: ط1، الإمارات، مركز للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1997، ص421-423.

باعتبار أنّ مشكلة المياه في الشرق الأوسط هي مشكلة تتفاعل وتتعقد أكثر فأكثر مع التأثيرات الجيوبولتيكية التي تتفاعل مع طبيعة النسق الإقليمي المتعدد الأطراف و المختلف في التوجهات والمصالح. إنّ أزمة المياه في المنطقة المغاربية ليس لها أي مؤثرات جيوبوليتكية نظرا لافتقار المنطقة للمنظومة النهرية كما في الشرق الأوسط، بل إنّ مشكلاتها تتحدد في طبيعة الإدارة واستغلال الموارد الموجودة في المنطقة أمام تبعية المنطقة بنسبة كبيرة للأمطار، وكذلك وجود مياه جوفية مشتركة يتم استغلالها حاليا من طرف دول المنطقة خاصة أنّ بعض من هذه المنظومة الجوفية هي مياه أحفورية قابلة للنضوب، وكذلك طبيعة الاستهلاك المتزايد أمام تزايد عدد السكان والاستهلاك الزراعي دون إقامة استراتيجيات بعيدة المدى، مع العلم أنّ المنطقة تلجأ أكثر فأكثر إلى استغلال مياهها المتوفرة حاليا.

فجدلية النزاع من أجل المياه، تكمن في طبيعة الوضع الجيو - استراتيجي للمنطقة العربية، ويمكن ردّ الأسباب والدوافع التي تكمن وراء نشوب النّزاعات بشأن المياه، واحتمالات تحولها إلى صراع مسلح، إلى ثلاثة أسباب رئيسية ألاّ وهي، وقوع أهم منابع المياه خارج الأراضي العربية. وكذلك تناقص النصيب النسبي للدول العربية من المياه، والاعتداء المباشر بالقول وبالفعل من قبل إسرائيل على الحقوق العربية المائية.[232] فمنذ الثمانينات حددت مصادر الاستخبارات الأمريكية عشر مناطق محتملة لأن تكون ساحات صراع على المياه وقد قسمت تلك المناطق، إلى ثلاث مستويات من الخطر:[233]

1) مناطق تشتعل فيها حروب المياه في فترة قريبة وتقع أغلبها في الشرق الأوسط.
2) مناطق محفوفة بالمخاطر وقد تدخل منطقة الخطر حالما تستنفد مصادر مياهها السطحية والجوفية، وتقع في نطاق هذا الحزام دول شبه الجزيرة العربية.
3) مناطق توتر مائي قابلة للدخول في مستوى الخطر في فترة عشرة إلى عشرين سنة قادمة وتدخل في هذا الحزام مصر وبلدان المغرب العربي.

وباعتبار المنطقة العربية ذات أهمية كبرى في استراتيجيات القوى الدولية، التي تسعى إلى استثمار عوامل الضعف الجيوبولتيكي لدول المصب العربية للضغط عليها وتحقيق أهدافها ومصالحها، فإنّ مسألة المياه في المنطقة العربية لا تقتصر فقط على البعد الاقتصادي والاجتماعي، بل يشمل البعد السياسي وهذا الأخير لا يشمل تأثيره كل الدول العربية كما سبق الذكر، بل يقتصر تأثيره بشكل واضح على الدول العربية السبع وهي: مصر والسودان، العراق وسوريا ولبنان، وفلسطين والأردن. لذلك تمثل

---

[232] - حسام شحادة، **موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي:** من منظور مستقبلي: ط1، قطر، مركز الجزيرة للدراسات،2009، ص101.

[233] - عبد المالك خلف التميمي، **المياه العربية: التحدي والاستجابة**، مرجع سابق الذكر، ص228.

قضية المياه في هذا الجزء الهام من المنطقة العربية حيزا مهما في اهتماماتها، وتعتبر المحور الأكثر تعقيدا وتشابكا في علاقات هذه الدول، بل أصبحت مسألة المياه تطرح في مفاوضات السلام في المنطقة.

ومحاولة البحث في السلوك الذي تتخذه مسألة المياه هل باتجاه تكريس التعاون أم إلى مزيد من الصراع والتصعيد - رغم إدراك كل الأطراف أنّ السلام والتعاون المشترك في قضية المياه توفر بشكل أكبر مما توفره الحرب- يوجب الدراسة التطرق إلى كل حالة التي تّم تناولها على حدا باعتبار أنها تتفق في إطار عام لكن لكل منها خصوصياتها ويجب التأكيد أنّ ما يوضحه التفاعل على المياه في الشرق الأوسط يأخذ غالبا شكل اللّعبة الصفرية فخسارة طرف يعني بالضرورة ربح الطرف الآخر.

وأهم مشاهد حروب أو سيناريوهات من أجل المياه التي قد يمكن أن تشهدها منطقة الشرق الأوسط تتمثل في الحالات التي تّم تناولها في الدراسة ألاّ وهي النيل، حوض الأردن، وحوضي دجلة والفرات وهذه المشاهد يمكن أن ترتسم كما يلي:

1. **الوضع في حوض النيل:** وفق تعبير أبو زيد وزير الري المصري السابق ورئيس مجلس المياه الحالي أنّ ملف مياه النيل أخطر مما يمكن تصوره خاصة في ظل تزايد تعّند دول حوض النيل وتشبثها بمواقفها، ووفقا لذلك فإنّ منطقة حوض النيل قد تتجه نحو التصعيد تبعا لمجموعة من التغيرات تتمثل فيما يلي:

تحركات دول الحوض وعلى رأسها أثيوبيا عكس رغبة دولتي المصب(مصر والسودان)، وتزايد الاستفزازات خاصة.

ووفقا لبعد (المصلحة/ الحاجة) الذي تّم التطرق إليه يتبين لنا أنّ مع تزايد حاجة دول الحوض للمياه بسبب ارتفاع عدد السكان يؤدي إلى سعي الدول المشاطئة للحوض للحصول على حصص إضافية لخدمة مشاريع التنمية أو لإشباع الاستخدامات العادية للسكان ومع اعتبار حوض النيل كمورد أساسي خاصة بالنسبة لمصر فإنّ هذا السعي قد يصطدم بسعي الدول الأخرى.

- فشل جميع المحاولات التكاملية لتحقيق التعاون فيما يخص تطوير وحسن استغلال الموارد المائية المتوفرة من خلال تفعيل التبادل الاقتصادي وتشجيع الاستثمار البيني في هذه البيئة الإقليمية، بالإضافة إلى اقتران هذا النسق الإقليمي بمجموعة من المؤثرات الاجتماعية غير المتجانسة والمؤثرات السياسية التي تجعل تعامل الدول فيما بينها تعامل قائم على أساس الشك وعدم الثقة. فأثيوبيا ترى في تحركات مصر على أنّها تستند إلى سوء النية وخاصة فيما يتعلق بمسألة اريتريا التي ترى أنّها يتم تحريكها من

طرف مصر للضغط على أثيوبيا،[234] وهذا من بين العوامل التي تزيد من توتر العلاقات السياسية بين دول حوض النيل بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى.

-تدخل أطراف خارجية تسعى لتحقيق مصالحها على رأسها إسرائيل، بالإضافة إلى التوازنات الجديدة التي عرفتها المنطقة خاصة مع انفصال جنوب السودان.

استنادا إلى هذه الاعتبارات يتضح لنا أنّ الوضع في حوض النيل يتجه نحو مزيد من التصعيد. لكن الأمر قد لا يبلغ حدّ الصراع المسلح وذلك لضعف الافتراض الذي يبنى عليه المشهد.[235] لإدراك الأطراف أنّ تكاليف الحرب ستكون أكبر، كما لايمكن إغفاله أو إسقاط هذا الاحتمال إسقاطا مطلقا نظرا لتداخل المتغيّرات الإقليمية والإفريقية والدولية وتأثيرها.[236]

2. **الوضع في حوضي دجلة والفرات:** استنادا على البعد الثاني الذي يمنح لأحد الأطراف التحكم على مصادر المياه والبعد الثالث الذي يتمثل في القوة الهجومية، فإننا نجد أن تركيا تتوفر على هاذين البعدين، وبذلك ستتوجه أكثر إلى تطوير مشاريعها المائية مما قد يؤدي إلى التسبب بإضرار لسورية والعراق، بالإضافة إلى أنّ السدود العراقية والسورية تبقى رهن الإرادة التركية. لكن هذا المشهد لن يرافقه استعمال القوة العسكرية نظرا إلى الأوضاع التي تعرفها كل من العراق وسوريا، فالعراق بعد خروجها من ميزان القوى الإقليمي في 2003، وسوريا بسبب النزاع الداخلي الذي يمتد من 2011 إلى غاية الآن لن تكون ردّة فعلهما ذات طابع عسكرية، بما أنهما لاتملكان القوة، كما أنّ في ظل هذه الظروف فإنّ ملف المياه ليس على رأس أولويات القيادة السياسية.
3. **الوضع معركة في حوض الأردن:** رغم دخول الأردن مرحلة أزمة تأمين الموارد المائية، ورغم سطوة إسرائيل على الموارد المائية بصفة كلّية على الموارد المائية في فلسطين ومعظم موارد حوض الأردن ونهر اليرموك الرافد الأساسي له، إلاّ أنّ رد فعل الدول العربية لن يكون عسكريا باعتبار أنّ ميزان القوى لصالح إسرائيل. لكن كما سبق وأن أشير إليه خلال الدراسة فإنّ العلاقة بين المياه والاستراتيجيات العسكرية الإسرائيلية هي واضحة كما أنّها تربط دوما بين الماء والاستراتيجيات المستقبلية، باعتبار أنّ إسرائيل تعاني هي الأخرى من عجز مائي وإن حدث أي استعمال للقوة

---

[234]- أحمد أبو الغيط، **شهادتي... أحمد أبو الغيط السياسة الخارجية المصرية 2004/2011**: ط1، مصر، دار نهضة مصر للنشر، 2013، ص262.

[235]- عمر كامل حسن، **النّظام الشرق أوسطي وتأثير على الأمن المائي العربي: دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبولتيك**: ط1، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2008، ص499.

[236]- نفس الموضع.

فيكون من قبل إسرائيل إما للحفاظ على سيطرتها على المياه، أو الحصول على موارد مائية جديدة، أو تدمير مشروع عربي يؤثر على ما كسبته، وما يساعدها هنا تفكك الموقف العربي السياسي والعسكري وهشاشة التنسيق بين مختلف الأطراف العربية.[237] ولكن المؤكد أنّ هذا المشهد ممكن كما أنّه يعتبر أخطر حلقة من حلقات تصعيد الحرب باعتباره يتعرض إلى قرصنة مائية من طرف إسرائيل وارتباطه بالصراع العربي الإسرائيلي.

4. **المشهد المائي في منطقة المغرب العربي:** يجب الإشارة بادئ الأمر المنطقة أن المعطيات التي تتوفر للدراسة في شأن قضية المياه في هذه المنطقة لا تكفي للحديث عن افتراض حرب مياه فيها، إلاّ أنها يجب تكثيف الجهود لمواجهة فترات الجفاف، التي قد تؤدي إلى اتخاذ سلوك عدواني بين الدول مع العلم أن دول المنطقة تعيش توترات في هذا الشأن، وكل طرف يعيش حالة خوف من الطرف الآخر، وكذلك محاولة إيجاد موارد مائية أخرى.

إنّ المنطقة العربية على العموم تعاني أزمة مياه حقيقية، تتفاقم في ظلّ التحّديات المناخية باعتبارها تقع في حزام المناخ الجاف وشبه الجاف، بالإضافة غلى تزايد عدد السكان، وافتقارها لموارد مائية كافية، لذلك فإنّ الحديث عن التصعيد في قضية المياه والتوجه إلى الحرب يوجب علينا دراسة كل المتغيرات وتحليل كل الأوضاع، وما يجب تأكيده أن خيار الحرب هو خيار مكلف وغير مجدي. وفي هذا الإطار لا بد من التوجه إلى التعاون في مجال المياه، والذي لا يعني بالضرورة تكاملا أو تطبيعا اقتصاديا أو سياسيا كاملا، ولكنه يعني مشاركة في مشاريع محددة تخلق شبكة من العلاقات والمصالح التجارية المتبادلة بين دول المنطقة، والقائمة على مبدأ الربحية والعرض والطلب، والتي من شأنها من حدّة القضايا الخلافية بحكم المصالح المستجدة.[238]

ولتحقيق هذا المسعى لا بد من إخراج المياه عن كل مفاهيم الربح والخسارة، والنظر إليها من زاوية المشاركة في المنافع تتبادل المصالح التي تنشأ جراء هذه المشاريع.[239]

---

[237] -حسام شحادة، مرجع سابق الذكر،ص 110.

[238] - عادل محمد العضايلة، مرجع سابق الذكر، ص 324.

[239] - نفس الموضع.

خلاصة الفصل:

تستخلص الدراسة خلال هذا الفصل أّنه كما يعتبر المياه متغيرا متعدد الأبعاد، فإّنه بذلك يساهم في مجموعة من الانعكاسات المختلفة؛ بحيث نجد أنّ المنطقة العربي تأثرت في أغلب أجزائها بتأثير انعكاسات الصراع على المياه، سواء اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا، بحيث تسعى إلى تحقيق الأمن المائي لتحقيق أمنها الشامل، وهذا يبقى رهين السلوك المتخذ بمعنى الاتجاه نحو التعاون أو مزيد من التصعيد.

إنّ الصراع على المياه تظهر أثاره جلية على المنطقة بحيث تمسّ جميع المجالات وتؤثر على العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية؛ الأمر الذي ينعكس على الأمن في المنطقة، الذي يعرف العديد من التحيات بالإضافة إلى المسألة المائية التي تطرح بشكل جدّي يستدعي تدارك الأمر قبل تفاقمه.

إنّ الحديث عن حرب المياه في المنطقة العربية يستدعي تحليل حالات الدراسة وفق أبعاد لها ارتباط وثيق بالمياه كما سبق التطّرق إليها، بحيث أنّ الحديث عن حرب المياه أمر تتفاداه كلّ الأطراف بما فيها إسرائيل؛ رغم أنّ الخطابات السياسية لا تستبعد هذه الفكرة في مضامينها، لأنّ التوجه نحو الحرب سيكون أكثر تكلفة و أقل ربحا لجميع الأطراف، لذلك فإنّ هذه الدول ستسعى إلى صناعة السلام بدل التوجه إلى استعمال القوة المسلحة.

خلاصة واستنتاجات

خلاصة واستنتاجات:

لقد توصلت الدراسة من خلال التطّرق لموضوع الصراع على المياه في المنطقة العربية إلى مايلي:

- تعتبر مسألة المياه تحدّيا أساسيا متعدد الأبعاد (السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية)، ومنه فإنّ العلاقات الدولية لم تعد ترتكز على التطور التاريخي أو الجوار الجغرافي أو التشابه الديني، بل أصبحت المصالح المتبادلة والقضايا المشتركة والتعاون الإقليمي من القواعد الأساسية التي تتحكم في مسار العلاقا ت والسياسات بين الدول، لذلك فإنّ العلاقات المائية أخذت حيّزا في النّقاشات العالمية، باعتبار أنّ موضوع المياه ضرورة لا يمكن تجاهلها في تنمية العلاقات بين الدول.

- المسألة المائية تقع ضمن جدلية الصراع والتعاون، الذي يمكن استنتاجه من خلال الصراع بين مختلف المقاربات التي تتمثل في الصراع بين دعاة السيادة المطلقة على الموارد الطبيعية(عقيدة هارمون)، وثانيا مناصري السيادة المقيدة، وأنصار المصالح الجماعية.

- إنّ ندرة المياه بدأت تتفاقم يوما بعد يوم، نظرا لطبيعة المخاطر والتهديدات البيئية التي تؤثر على الموارد المائية، وما يزيد من حدّة الأمر التوجه في غالب الأحيان إلى اعتبار هذا المورد كورقة سياسية واقتصادية للحصول عل الامتيازات.

- برغم تعدد مقاربات الفقه القانوني الدولي، الذي يهتم بالتعاون المائي أو الصراع على الموارد المائية التي تتعرض لمزيد من التحدياّ ت في الكمّية والنوعية ، والجهود القضائية في فضّ النزاعات المائية بالطرق السلمية ووضع مقاربة وقائية للحيلولة دون مثل هذه النّزاعات التي قد تؤدي إلى مزيد من التعقيدات في العلاقات الدولية، إلاّ أنّ فكرة الحروب على المياه أصبحت تخاض بشكل واسع في الساحة العالمية خاصة في المنطقة العربية.

- لا تزال مشكلة المياه في المنطقة العربية معلّقة ، بحيث أنّ المياه في الشرق الأوسط تعتبر من أخطر المشاكل المعقّدة ، إضافة إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعرفها المنطقة.

- إنّ الصراع على المياه بين دول الأحواض الدولية في منطقة الشرق الأوسط يتأثر بالعديد من العوامل منها، ندرة المياه وشحتها، وكذلك اعتبار منابع هذه الموارد الأساسية تأتي من منابع خارجية بالإضافة إلى عدم احترام هذه الدول لقواعد القانون الدولي، بالإضافة إلى دور الكيان الإسرائيلي في المنطقة الذي يسعى إلى تحقيق إستراتيجيته المائية لذلك أصبحت المياه عنصر قوة توظفه تلك الدول كورقة ضغط سياسية يهدف تحقيق أهدافها وتشكيل نظام شرق أوسطي.

- إنّ الصراع على المياه، تزداد خطورته من خلال التحالفات التي تهدد الأمن المائي للدول العربية كالتحالف التركي الصهيوني، وكذلك التحركات الإسرائيلية للضغط عليها من خلال دول المنابع كسياستها في منطقة حوض النيل، بالإضافة إلى اعتبار أنّ الصراع على المياه من طرف بعض الأطراف أنّه صراع من أجل البقاء.

- تكمن إشكالية المياه في المنطقة (دجلة والفرات، حوض الأردن، النيل) في اختلاف وجهات النظر بين الدول المشاطئة، من حيث الاعتراف بالصفة الدولية للنهر والحقوق المكتسبة.

- إنّ مسألة الأمن المائي سوف تحتل قمة سلم مصالح معظم دول المنطقة العربية، وارتباطها الوثيق بقضية الأمن القومي للدول العربية، إنّ هذا الإدراك لم تتم ترجمته حتى الآن إلى سياسة عربية موّحدة تجاه قضية المياه، وإنّ غياب إستراتيجية أمنية عربية جّدية لحماية هذه الثروة الحيوية، أدى تفاقم ازمة المياه.

- طرحت المياه نفسها كوحدة من الموضوعات الأساسية التي تحمل آمال للتعاون المستقبلي في المنطقة أو كسبب محتمل للّنزاع، إلاّ أنّ المشتركات بينهما هي أقرب إلى التعاون منه إلى الّنزاعات، ويظهر من خلال سعي الدول إلى تغيير الوضع الراهن ومحاولة إيجاد وضع جديد قائم على التقاسم المشترك عن المياه.

- أوضحت الدراسة أّنه رغم البيانات المعلنة والتصريحات المتلاحقة بوجود أزمة مياه حقيقية في المنطقة، إلاّ أنّ الأطراف غير قابلة للدخول في حرب مسلحة، إلاّ أّنه يتم التعامل مع هذه المسألة الحيوية

من منطلقات قطرية والمصلحة الذاتية دون الأخذ بعين الاعتبار مبدأ النفعية القصوى وذلك بتحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح المشتركة.

- كما توصلت الدراسة خلال معالجة العلاقات المائية في المنطقة العربية وفق التقسيم الذي تّم التطرق إليه أّنه يمكن عقد مقارنة بسيطة بين الوضع المائي في المغرب العربي والوضع المائي في الشرق الأوسط بحيث أنّ المسألة في الشرق الأوسط تتداخل فيها مجموعة من المؤثرات الجغرافية والسياسية والاقتصادية التي تفرضها طبيعة النسق الإقليمي ووجود الكيان الإسرائيلي الذي يعمل لتحقيق إستراتيجيته المائية التوسعية، أما المغرب العربي فهو كذلك يعيش أزمة مائية تعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة الظروف الطبيعية وتزايد عدد السكان بالإضافة إلى سوء الإدارة والتوزيع، إلى أّنه وعلى العموم تّم الوصول إلى صياغة تعاونية لاستغلال المياه المشتركة بين الدول وبالتحديد الدول الثلاث(تونس، الجزائر، والمغرب).

- توصلت الدراسة أيضا إلى أنّ الصراع على المياه في المنطقة العربية، كان له العديد من الانعكاسات المتعددة الأبعاد على استقرار أمن المنطقة المائي.

- كما تؤكد الدراسة رغم أّنها تستبعد خيار الحرب المسلحة، إلاّ أنّ الصراع على المياه قد يأخذ شكل حرب باردة، كما تقوم إسرائيل في خوضها حربا باردة بالوكالة بمساندتها للمشاريع الأثيوبية، وذلك للضغط على مصر مائيا.

وكخلاصة عامة تشمل جميع أبعاد الموضوع، ترى الدراسة أنّ فكرة حروب المياه ، دخلت حّيز الدعاية أكثر فأكثر؛ وتأخذ المنطقة العربية نصيبها من هذا، وأخذت إطارا كبيرا في الّدراسات الأكاديمية التي أنّ هذه المنطقة ستشهد حربا على المياه خاصة منطقة الشرق الأوسط، ولكن على الأقل على المدى المتوسط هو خيار مستبعد.

اقتراحات وتوصيات:

- محاولة استفادة الجميع من هذا المورد، وحماية الموارد المائية للأجيال الحالية والقادمة وتحويله من نقطة صراع إلى نقطة حوار وتفاهم بين الثقافات والأمم المختلفة.

- الاهتمام بموضوع المياه من زاوية تجاوز الصراعات المستدامة على المياه والاهتمام بتطوير مبادئ القانون الدولي المائي.

- الحق في المياه كجزء أساسي ومحوري من منظومة حقوق الإنسان، بحيث أنّ الأمن المائي، ونواة صلبة للتمتع بباقي الحقوق الإنسانية.

- أهمية التعامل مع المياه كمورد اجتماعي وثقافي مشترك، ولا يخضع بالضرورة للآليات التسعيرية (آليات العرض والطلب)، ولا يجوز إعاقة التمتع به، مع ضمان استدامته للأجيال الحالية والقادمة.

- أما على مستوى الدول العربية، فأصبحت هناك ضرورة لتكوين نخبة من الباحثين المتخصصين في الشأن المائي.

- ضرورة تغليب منطق المصالح الجماعية من خلال التوجه إلى إيجاد إستراتيجية مشتركة تتضمن كل الأطراف مبنية على التفاهم والثقة وأن تكون مبنية على رؤية مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الحاضرة لتفعيلها، لتحقيق الأهداف المسطرة فيها لتحقيق الأمن المائي على المدى الطويل.

- ضرورة تفعيل الوعي المائي، والتوجه نحو تطوير ثقافة بيئية من خلال وضع خطط وبرامج توعية.

- حوكمة المياه؛ من خلال ترشيد الاستهلاك وحسن إدارة الموارد المائية المتاحة.

وفي الأخير توصي الدراسة صناع قرار في منطقة المغرب العربي إلى إيجاد إطار قانوني ملزم لتقاسم المياه المشتركة بين هذه الدول، بدلا من الاعتماد على الأنظمة المائية القائمة على أساس تفعيل الثقة التي تبقى رهينة المزاجات السياسية، لذلك للوقاية من أي نزاع على المياه مستقبلا، قد يضاف إلى مشكل ندرة المياه.

كما توصي الدراسة صانع القرار الجزائري إلى التوجه إلى تنمية وتطوير موارده المائية الداخلية، بدل الاعتماد على الموارد المائية المشتركة التي تتداخل مع الحدود السياسية والتي قد تتحول إلى مشكلة جادة، وبالتالي لابد من التوجه إلى تبني إستراتيجية تتضمن سياسات مائية تتضمن جميع الأبعاد ؛ تتدّعم بتعبئة الرأي العام إلى حجم أهمية المياه لتحقيق العقلانية في الاستهلاك.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا : المراجع بالعربية :

1-الكتب :

1-أبو الغيط، أحمد، **شهادتي... أحمد أبو الغيط السياسة الخارجية المصرية 2011/2004**: ط1، مصر، دار نهضة مصر للنشر، 2013.

2-البهلول، أيمن، **الأطماع الخارجية في المياه العربية، الحروب القادمة**: ط1: دار السوسن، سوريا، 2001.

3-الجاسور، ناظم عبد الواحد ، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**: ط1، بيروت، دار النهضة العربية، 2008.

4 -الحسان، مغفور، **النزاع حول الماء في حوض الأردن**، ترجمة سعد الطويل،**(الصراع على المياه الإرث المشترك للإنسانية)** : دط، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 2002.

5-الديناصوري، جمال الدين، **موارد المياه في الوطن العربي، دراسة هيدروغرافية واقتصادية**، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1971.

6-السباهي، زكريا ، **المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية**، ط1 ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1994.

7-السماك، محمد أزهر، **الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق**: ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، .2001

8- الطاهري، حمدي، **مستقبل المياه في العالم العربي**، القاهرة، بدون ناشر1.

9- العضايلة، عادل محمد ، "**الصراع على المياه في الشرق الأوسط، الحرب والسلام**": ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع: الأردن،2005.

10- الفرا، محمد علي ، **مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي**، المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب، الكويت،1979.

11- المجذوب، طارق، **المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية: دراسة في دبلوماسية المياه**: ط1، السعودية، 1999.

12- القاسم، صبحي، **واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله**: ط1، الأردن، 2010.

13- الزغلول، ساطع، **إشكالية المياه العربية**، مطبعة الفجر، عمان، 1993.

14- الهزايمة، محمد عوض ، **قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى**: ط1،عمان،.2005

15-الأمير، فؤاد قاسم، **الموازنة المائية العراقية، وأزمة المياه في العالم**: ط1، بغداد، 2010.

16-الديب، محمد محمود إبراهيم، **الجغرافيا السياسية**، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1973.

17- الأشرم، محمود، **اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم**، مركز دراسات الوحدة العربية.

18-الغبين، فهد مقبول، **حرب المياه العربية، نزاع الشرق الأوسط في السنوات العشر القادمة**، ط1، عمان، 1990.

19- الولى، ممدوح ، **اقتصاديات دول حوض النيل**: ط1، القاهرة،2010.

20- بن عنتر، عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، المكتبة العصرية للطباعة للنشر والتوزيع، الجزائر،.2005

21- بيلس، جون وستيف، سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2004.

22-خدام، منذر، **الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات**: ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003.

23- خلف التميمي، عبد المالك ، **المياه العربية: التحدي والاستجابة**: ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، .2008

24- داليا إسماعيل محمد، **المياه والعلاقات الدولية، دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية**: ط1، عربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2006.

25- روجرز، بيتر و ليدون بيتر، **المياه في العالم آفاق واحتمالات المستقبل**، ترجمة شوقي جلال: ط1، الإمارات، مركز للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1997.

26- رشدي. سعيد، **أزمة مياه النيل إلى أين**: ط1، مركز البحوث العربية، 1988.

27- مجدي، صبحي، **دراسات إستراتيجية، مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات المتعددة الأطراف**، القاهرة، 1992.

28-مخيمر، سامر وحجاز، خالد، **أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة**،(الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1996.

29- سلطان، حامد، **القانون الدولي العام**، دار النهضة العربية، القاهرة، .1978

30- سلامه، رمزي، **مشكلة المياه في الوطن العربي، احتمالات الصراع والتسوية**:(دط)، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر،.2001

31- سّيد أحمد، رفعت، "**الصراع المائي: الأبعاد الكاملة للصراع حول المياه بين العرب وإسرائيل الواقع والمستقبل**، ط1، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، 1993.

32- شحادة، حسام، **موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي:** من منظور مستقبلي: ط1، قطر، مركز الجزيرة للدراسات،.2009

33- شحادة، عبد العزيز المنصور، **المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا**: ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

34-شلبي، محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**:(د،ط)، الجزائر 1997.

35- عطا، زبيدة، **إسرائيل في النيل:** ط1 ، القاهرة، 2010.

36- عائب، حبيب، **المياه في الشرق الأوسط:الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1996.

37- كلير، مايكل، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة عدنان حسن،دار الكتاب العربي، بيروت، 2002.

38- كامل حسن، عمر، **النّظام الشرق أوسطي وتأثير على الأمن المائي العربي: دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبولتيك**: ط1، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2008.

39- ربحي، مصطفى عليان و عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق**: ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2000.

2- المجلات والدوريات:

1-أحمد كمال، أبو المجد، "الأساس الاقتصادي لمشكلة المياه في الشرق الأوسط"، **(مجلة صامد الاقتصادي)**، السنة 14، العدد 89، 1992.

2-الزعبي، حلمي عبد الكريم ، **التوظيف الأمريكي المحتمل للعوامل الخارجية ضد مصر؛ تهديد الأمن المائي لكل من مصر والسودان**(مجلة دراسات)، الدار العربية للدراسات والنشر، العددين 24-25 بعد 196 المجلد الثامن عشر، 2006.

3- المجذوب، طارق **التعاون العربي التركي في مشاريع البنية التحتية والمياه والطاقة الكهرومائية**، (المستقبل العربي)، العدد 188، 1994.

4-السعدني، نيرمين ، **برتوكول كيوتو وأزمة تغير المناخ** ، (مجلة السياسة الدولية)، العدد 145 ، 2001.

5-السماني، مريم ، **النظرة الأمريكية الإستراتيجية للمياه في الشرق الأوسط،(مجلة السياسة الدولية)**: العدد 133، القاهرة 1998.

6- الشويكي، حسان ، **الأمن المائي العربي،(** مجلة الوحدة)، العدد(76)، السنة السابعة، جانفي (1991).

7- الكسان، جان، **الثروة المائية**،(مجلة الوحدة)، العدد 76، لعام 1991.

8-المهندس، محمد مصطفى، **أزمة مياه النيل بين مطرقة المستعمرين وسندان حكام حوض النيل**(مجلة الوعي): عدد 274 لبنان، 2010.

9- المداح، محمد، **أزمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الأوسط**، (مجلة السياسة الدولية)، العدد21 ، 1990.

10- بوكفة، عبد العزيز ، **واقع المشهد المائي ومؤثراته الجيوسياسية والأمنية على الصراع العربي الإسرائيلي**، (مجلة المدرسة الوطنية العليا الحربية)، العدد الرابع، الجزائر، 2011.

11- بيلوني، عدنان ، **الأمن المائي العربي**،(مجلة عشتار)، العدد/2006/6.

12-دسوقي، أحمد محمد إسماعيل، **نمط الإدارة الدولية لقضايا البيئة وقضية تغيير المناخ، (مجلة السياسة الدولية):** عدد 145 ، 2001.

13- كفاح، عباس رمضان، **أزمة المياه في دول المغرب العربي**، مركز الدراسات الإقليمية،(مجلة العلوم العراقية).

14-زنبوعه، محمد، **الأمن المائي العربي**، (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية)، المجلّد 23، العدد الأول، 2007.

15-ع.سعاد، **تلويث المياه القذرة المغربية لسدود جزائرية**، "جريدة الخبر" الجزائرية، 08 جانفي 2005.

16- محمود، سليمان، "**مصر والسودان وتهديد الأمن المائي التواجد الإسرائيلي في حوض النيل والقرن الإقليمي**"، **(**مجلة الدراسات الإستراتيجية)، ع75، المجلد، 18 يناير، 2005.

3-الأطروحات:

1- بيان العساف، **انعكاسات الأمن المائي على الأمن القومي العربي: دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2005.

4-التقارير:

1-حاقان طونش، "**مشكلة المياه في المنطقة: وجهة نظر تركية**، ورقة قدمت إلى مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج 1: دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها.

2-مجموعة من الباحثين، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي**،2008/2007، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2008.

3- مديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي، **دراسة ومناقشة موضوع سدّ حمام بوغرارة**، وزارة الشؤون الخارجية، 21-11-2007.

4- مديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العرب، **مذكرة حول تلوث سد حمام بوغرارة بتلمسان في الحدود الجزائرية-المغربية**، وزارة الشؤون الخارجية، فيفري2005.

5- تقرير وارد من سفارة الجزائر بالرباط، في 2005/2/21.

6-تقرير وزارة الخارجية الجزائرية، 2008/09/10.

Les ouvrages en français/ anglais :

1-Daoudy,M, **le partage des eaux entre la syrie,l'Irak et la Turquie :négociation, sécurité et asymétrie des pouvoirs,** CNRS Editions, Paris.

2 -Georges Mutin**, l'eau dans le monde arabe : enjeux et conflits**, Ellipses Edition Marketing, Paris, 2000.

3- .Janine&Samuel Assouline**, géopolitique de l'eau, nature et enjeux,**2eme édition,studyrama perspectives,

4-Mohamed El Battiui**, la gestion de l'au au moyen- orient**, paris,2011.

5-Nguyen Tien Duc, la guerre de l'eau aura-t-elle lieu ? édition Johanet, Paris

6 -Paul Robinson, **Dictionnary of International Security**, first published in 2008.

7-G.I.E.C, le changement climatique et l'eau: Genève, 2008.

Les articles:

Abou AKcim Dellal ; **« les conflits de l'eau au moyen orient** », la revue des sciences commerciales ; institut national du commerceN07, juillet2007

Thèses et mémoires :

1-Abdessamed Dris, **l'eau matière stratégique et enjeu de sécurité au 21 eme siècle**, mémoire pour l'obtention de DEA de relations internationales, université 10.

2-Abou-El- Kacim Dellal, **Défi et Géopolitique de l'eau en Algérie : Risque, tension et stratégies de régulation**, thèse présenté pour l'obtention du doctorat d'Etat en sciences politiques, Alger,2009.

3 -Christine. A Iskandar Boctor, **la coopération multilatérale et le question de l'eau au bassin du Nil,** mémoire pour l'obtention du DEA de relations internationales, institut d'études politiques de Paris, 2002.

Les rapports :

1- Agence nationale des ressources hydrauliques, **présentation de l'observatoire du Sahara et du Sahel,** document reçu en 2013.

2-Agence nationale des ressources hydrauliques, **Système Aquifère du Sahara septentrional, « SASS » : gestion commune d'un bassin transfrontière**, mars 2003.

3-Conseil des ministres Maghrébins Chargés de l'eau, **Rapport Général sur le secteur de l'eau au Maghreb** : ministère des ressources en eau, 2008.

4-Ministre de l'agriculture, direction générale des ressources en eau**, caractéristiques Morphologiques et hydrologiques des cours d'eau Frontaliers Tuniso- Algeriens**, 1997.

المحاضرات :

1-Rachid TAIBI (directeur générale de l' Agence Nationale des ressources hydraulique)**, Gestion concertée du Système Aquifère transfrontalier du Sahara Septentrional-SASS,** ENSSP- Journée de l'eau- 09 Nov., Alger, 2013.

2- د.عاطف الخرابشة، **إدارة أزمة المياه في الأردن تحت ضغوط الربيع العربي**، محاضرة في إطار المؤتمر الاقتصادي الخامس، جامعة البلقاء التطبيقية/ السفارة الجزائرية بالأردن، بتاريخ 2013/11/25.

3-أحمد يوسف أحمد، **ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي**، والتي نظمها مركز البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، خلال الفترة من 29-31 أكتوبر 1994، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية 1994.

مواقع الانترنت:

1-**أزمة المياه العالمية:التحول من الصراع إلى التعاون،(مجلة السياسة الدولية)** في2005/11/1.في الموقع www.ssiassa.org.eg تاريخ الزيارة 2013/10/26 على الساعة 11:25.

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، 2011، ص10، على الموقع http://www.aoad.org/Arab_food_security_report_%202011.pdf

3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2005**، الخرطوم، 2005، ص 34. على الموقع التالي http://www.aoad.org/FoodSec2005.pdf

4- حنان بدوي وحنان السمني، **مخاطر سدّ النهضة على مائدة بحث المنتدى المصري للتنمية المستدامة**، الشبكة العربية للبيئة والتنمية، العدد 256 يوليو 2013 على الموقع www.readnet work.org تاريخ الزيارة في 2013/10/10.

5- ستيفن سي. ماكفري، **اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية** ، على الموقع:. www.un.irg/law/avl. 31/05/2013.

6-عاصم فتح الرحمن، **لأبعاد والمصالح الإقليمية والدولية في إقليم حوض نهر النيل**، http//sudanaise/com. في2008/05/19.

7-الثروات المائية في المغرب العربي على الموقع : www.ung.org تاريخ الزيارة 2013/10/20.

8-بلقيس عثمان العشا، **تقرير التنمية الإنسانية العربية رسم خارطة تهديدات تغير المناخ وتأثيرات التنمية الإنسانية في البلدان العربية**، ص10من الموقع http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdrps/paper02-ar.pdf في 2013/10/26 على الساعة 10:30.

9-د. عبد القادر العرابي، **المصادر المائية في المغرب العربي وإمكانية تطوير استغلالها : تطوير استغلالها بما يخدم التنمية المستدامة**،على الموقع https://www.google.dz/search?output=search&sclient=psy- تاريخ الزيارة:2013/12/2.

10- Eugenia Ferragina& Giovanni Canitano**, le Maghreb face aux nouveaux enjeux mondiaux : l'eau au Maghreb : contraintes, défis et perspectives**, juillet 2011,24. Sur le site www.IFRI.org 29/11/1013 à13 :30.

11- la sécurité de l'eau :Bilan préliminaire des progrès accomplis en 2 matière de politiques depuis Rio, publié par(WWAP),2001 sur le site: http://www.unesco.org/water/wwap/water_security_fr.pdf, 4/11/213, à12 :45

الملاحق

المصدر الوكالة الوطنية للموارد المائية.

بيان وزراء تونس الجزائر المغرب في 2009 حول تقاسم المياه الجوفية المشتركة.

مرصد الصحـــــراء والسّـــــاحل
OBSERVATOIRE DU SAHARA ET DU SAHEL
SAHARA AND SAHEL OBSERVATORY

إعلان وزراء الموارد المائيّة
للبلدان التي تتقاسم منظومة الحوض الجوفي للصحراء الشمالية

نحن وزراء الموارد المائية في كلّ من تونس والجزائر وليبيا

- **وعيا** منا بأنّ بلداننا الثلاثة تتقاسم منظومة الحوض الجوفي للصحراء الشمالية (SASS) وبأنّ نموّ المنطقة الاقتصادي وتطوّرها الاجتماعي يرتكز على تعاون أساسه التشاور لتحقيق إدارة متكافئة لموارد هذا الحوض المشترك،
- **واعتبارا** لمستوى الاستغلال المرتفع لمنظومة المياه الجوفية خلال السنوات الثلاث الأخيرة،
- **واعترافا** بهشاشة هذا المورد المائي وضرورة وضع اتفاقيات مشتركة لاستغلالها بشكل رشيد وضمان حمايتها،
- **وإيمانا** بضرورة الحفاظ على هذا المورد الثمين وتأمين توظيفه في سبيل تحقيق التنمية المستديمة،
- **وسعيا** إلى توثيق صلات التعاون العلمي والفنّي في سبيل تحقيق استخدام رشيد للموارد المائية لمنظومة الحوض المائي للصحراء الشمالية،
- **وعزما** على ضمان استمرارية تنسيق أنشطة متابعة ورصد منظومة الحوض المائي للصحراء الشمالية وتنسيقها،

نعلن إنشـــاء جهاز تنسيق مستقلّ يسمّى **"آلية التشاور الدائمة للحوض الجوفي للصحراء الشمالية"**

ونتّـفق على طلب مساهمة مرصد الصحراء والساحل في تنفيذ آليّة التشاور الدائمة للحوض المائي للصحراء الشمالية ودعمه قصد وضع أمانة هذا الجهاز.

وتقـوم آليّـة التشاور هذه على المبادئ التالية:

- تعزيز قدرات بلداننا على إنتاج أدوات مساعدة على صنع القرار بما يمكّن من تحقيق إدارة مستديمة للموارد المائية المشتركة للحوض الجوفي للصحراء الشمالية تسودها روح التكافؤ،
- الاستفادة المثلى من إنجازات ومكاسب مشروع الحوض الجوفي للصحراء الشمالية (SASS)، خاصّة فيما يتعلّق بالتعاون.

وستكون مهمّة آلية التشاور الرئيسية هذه تحقيق إطار تشاور وتعاون بين بلداننا الثلاث قوامُه:

- إنتاج مؤشّرات حول المورد المائي والطلب على المياه،
- وضع خيارات إدارة الموارد المائية بهدف التنمية في منطقة الحوض الجوفي،
- دعم قواعد البيانات المشتركة وتحيينها قصد تبادل المعلومات والمعطيات،
- تطوير شبكات مشتركة لرصد منظومة المياه الجوفية وإدارتها.

ولتحقيق هذه الغايات، فقد وُضعت لآلية التشاور هذه مهمّة تحقيق الأهداف التالية على وجه التحديد:

1. إنجاز دراسات وبحوث إيلافية (أي مشتركة)،
2. وضع بروتوكولات لتبادل المعلومات،
3. تحيين النماذج والاستفادة منها،
4. ضمان نشر مؤشرات متابعة الموارد واستخداماتها،
5. تحديد المناطق المهدّدة والمناطق الهشّة،
6. اقتراح خطط عمل للمناطق المهدّدة أكثر من غيرها،
7. تأمين أنشطة تدريب وإعلام وتوعية،
8. نشر تقرير سنوي عن حالة منظومة الحوض الجوفي للصحراء الشمالية (SASS).

عن الجمهورية الجزائرية	عن الجمهورية التونسية	عن الجماهيرية الليبية
وزير الموارد المائية عبد المالك سلال	وزير الفلاحة والموارد المائية محمد الحبيب الحدّاد	